العلاقات الاقتصادية
بين الهند ودول الخليج

الواقع والتحديات والفرص

العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج

الواقع والتحديات والفرص

مهند النداوي

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى: تموز/يوليو 2017 م – 1438 هـ

ردمك 978-614-01-0307-8

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هواتف: 4930181 –4930183 –4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L.

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 – 785108 – 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران – بيروت 2050-1102 – لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) – البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون** ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت – هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت – هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدَّم المؤلِّف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لإسهامه في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يُمَثِّل هذا العمل إضافة لمكتبة الدراسات العربية، والشؤون الخليجية والآسيوية بشكل خاص.

كما يتقدَّم بجزيل الشكر لكل من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لمساعدتها في تطوير الكتاب بدءًا بمناقشة التصور ووضع الإطار العام، مرورًا بمراجعة فصول الكتاب وإبداء الملاحظات بغرض تطويرها، وانتهاءً بتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

مقدمة..... 9

الفصل الأول: تاريخ العلاقة الاقتصادية بين الهند ودول الخليج..... 13

المبحث الأول: جذور العلاقات الهندية–الخليجية حتى نهاية القرن العشرين..... 17

المبحث الثاني: العلاقات الهندية–الخليجية مطلع القرن الحادي والعشرين..... 21

الفصل الثاني: تركيبة الجالية الهندية في دول الخليج: القوة والتأثير..... 25

المبحث الأول: دور الجالية الهندية في السياسة الاقتصادية للهند..... 27

المبحث الثاني: الهجرة والمهاجرون في دول الخليج..... 33

المبحث الثالث: قوة الجالية الهندية وتأثيراتها في دول الخليج..... 43

الفصل الثالث: منتديات التعاون الهندية–الخليجية..... 53

المبحث الأول: التعاون المُؤَسَّساتي الإقليمي..... 57

المبحث الثاني: أولوية الاقتصاد في مَأْسَسَة العلاقات البَيْنِيَّة..... 69

الفصل الرابع: بنية العلاقات الاقتصادية الهندية–الخليجية..... 73

المبحث الأول: التبادل التجاري..... 79

المبحث الثاني: التحرك الاستثماري..... 91

المبحث الثالث: المشاريع المشتركة..... 111

المبحث الرابع: التعاون في مجال الطاقة..... 115

المبحث الخامس: التعاون في مجال الطيران..... 125

الفصل الخامس: مستقبل العلاقات الاقتصادية الهندية–الخليجية..... 131

المبحث الأول: الإمكانات والفرص..... 135

المبحث الثاني: التحديات والكوابح..... 143

استنتاجات..... 151

قائمة المراجع..... 155

مقدمة

سعت الهند منذ العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين لإبراز ذاتها قوةً فاعلةً ومُؤَثِّرةً في المسرح الإقليمي والدولي، وتعتمد في سياسة الإبراز على رافعة تحسين علاقاتها مع دول العالم التي أصبح لها دور مهمٌّ ومُؤَثِّر على الصعيد الدولي من أجل تحقيق مصالحها باعتبارها قوة إقليمية كبرى. وقد أصبح البعد الاقتصادي من أهمِّ الجوانب في تطوير العلاقات بين الدول في القرن الحادي والعشرين نظرًا لتأثيره المباشر في سياستها وخططها الاستراتيجية. وكانت المنطقة العربية، والشرق الأوسط عمومًا، من المناطق التي عملت الهند على تحسين علاقاتها معها، بحكم موقعها الجغرافي ودورها في حركة عدم الانحياز طيلة فترة الحرب الباردة، ولاسيما في الجانب الاقتصادي.

وتُعَدُّ العلاقات الهندية مع دول الخليج من الملفات الحيوية ذات الأهمية المتنامية في الوقت الحاضر، في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به الطرفان على الساحتين الإقليمية والدولية؛ فالهند تُعدُّ من القوى العالمية الناشئة التي يُنتظر أن يكون لها تأثير في الساحة الدولية في المستقبل المنظور، بينما تظل منطقة الخليج العربي ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة للقوى الدولية، نظرًا للممرات المائية المهمة في المنطقة، وأيضًا باعتبارها مخزونًا للطاقة، فضلاً عن المكانة الاقتصادية التي باتت تحتلها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وقد عمدت الهند ودول الخليج إلى تطوير علاقاتهما سعيًا لَمأْسَسَة تعاونهما عبر امتداد المحيط الهندي؛ حيث شهدت هذه العلاقة تناميًا سريعًا من حيث مجالاتها خلال العقد الماضي، وكان للبُعد الاقتصادي دور كبير في الإسهام في تطور تلك العلاقات ووصولها إلى مراحل متقدمة، ولاسيما في مجال التجارة والاستثمار وموارد الطاقة (النفط والغاز).

ويقوم الكتاب على فرضية أساسية تتمثَّل في إدراك الهند ودول الخليج أهمية زيادة التعاون بينهما، لاسيما في المجال الاقتصادي، مما يتيح للطرفين تحقيق مصالحهما، ومن ثم التأثير إيجابيًّا على اقتصاداتهما. وفي ضوء هذه الفرضية، يسعى الكتاب إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أبرز المراحل التي مرت بها العلاقات الهندية-الخليجية؟
2. ما أبرز إسهامات الجالية الهندية في تطور العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية؟
3. ما الدور الذي أسهمت به منتديات التعاون الهندية-الخليجية في تطوير تلك العلاقات؟
4. ما أبرز وقائع العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية؟
5. ما مستقبل العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية في ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة للجانبين؟

ولإثبات هذه الفرضية، استعان الباحث بمداخل منهجية متنوعة للإجابة عن الأسئلة المطروحة؛ حيث تقتضي ضرورة البحث العلمي أثناء معالجة أية ظاهرة أو إشكالية، لاسيما في مجال الدراسات الإنسانية، تحديد الأداة المنهجية لتكون وسيلة للوصول إلى نتائج منطقية. ولما كانت هذه الدراسات، ومنها الدراسات السياسية، تنطوي على التنوع الواسع في مناهج البحث العلمي وأدوات التحليل، فقد حرص الباحث على عدم التقيد بمنهج محدد، إعمالاً بمبدأ التكامل المنهجي الذي غالبًا ما يوصف بالشمول من حيث قدرته على احتضان كل ما له صلة بمتطلبات البحث العلمي المتكامل. وتبعًا لذلك، سعت الدراسة لإثبات فرضيتها من خلال استخدام عدد من المناهج العلمية؛ إذ استعان الباحث بالمنهج التاريخي الوصفي في تناول جذور العلاقة بين الهند ودول الخليج، لاسيما منذ منتصف القرن العشرين، وكذلك المنهج الكمِّي (المقارن) لتحليل المعطيات والبيانات الاقتصادية والنظر في تطورها خلال السنوات الماضية، ومن ثم تحليل تلك العلاقة بالاعتماد على المنهج التحليلي النظمي لمعرفة مستقبل التفاعل والتعاون بين الطرفين، لاسيما في المجال الاقتصادي.

وفي ضوء الفرضية التي يحاول الباحث البرهنة عليها، تم تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول:

يبحث الفصل الأول العلاقات الهندية – الخليجية منذ القِدَم، ويركِّز على أسباب تعزيزها في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. ويتبيَّن من خلال تتبع مراحل تطور العلاقات الهندية – الخليجية أن جذورها قديمة وتميزت بأهمية كبيرة؛ إذ كانت الهند مركزًا لفرز وتسويق اللؤلؤ من دول الخليج؛ حيث نسجت علاقات تجارية واسعة كما يدلُّ طريق الحرير الذي كان يربط بينهما، ويبدو تأثير ذلك واضحًا على الاقتصاد الخليجي؛ إذ كانت الروبية الهندية متداولة في العديد من دول الخليج. وقد توثَّقت تلك العلاقة وتنوَّعت واتسع نطاقها منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، ولاسيما في المجال الاقتصادي، بعدما اتجهت الهند إلى تحرير اقتصادها، وتشجيع التجارة الخارجية مع دول العالم، ومن ضمنها دول الخليج. ومن جهة أخرى، فإن الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لدول الخليج جعلها تحتل مكانة اقتصادية متقدمة في المنطقة العربية والشرق الأوسط عمومًا.

وتناول الفصل الثاني الجاليةَ الهندية في العالم، ودول الخليج بشكل خاص، وتوقف عند الجالية الهندية في المنطقة وبحث دورها في تطور العلاقات بين الطرفين، ومساهمتها في تعزيز الجانب الاقتصادي. ولاحظ أن تدفُّق العمالة الهندية إلى دول الخليج بدأ منذ العام 1935، لكن ارتفاع أسعار النفط في السبعينات من القرن العشرين، عزَّز هذا التدفُّق بصورة كبيرة، لاسيما من العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، ومنذ ثمانينات القرن العشرين، بدأت العمالة الماهرة تتَّجه صوب دول الخليج التي شهدت تحسنًا في وضعها الاقتصادي، وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، مما أدى إلى اهتمام الحكومة الهندية بدول الخليج، وتنشيط علاقاتها مع تلك الدول؛ إذ تنظر الهند إلى المهاجرين الهنود باعتبارهم مصدر قوة لاقتصادها، حتى أصبحت الهند أكبر مستقبل لتحويلات المهاجرين منذ العام 2011؛ إذ بلغت هذه التحويلات أكثر من 64 مليار دولار.

وفي الفصل الثالث، أبرز الباحث دور منتديات التعاون الهندية في تعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي–الهندي؛ حيث اتَّبع الطرفان استراتيجية "مؤتمرات

القمم"، وتأسيس منتديات التعاون، سواء على المستوى الإقليمي، أو العلاقات البَيْنِيَّة، مما أسهم في اطِّلاع الجانبين على مجالات التعاون بينهما التي يمكن استثمارها في تطوير العلاقات الاقتصادية في المستقبل المنظور من خلال إعطاء الأولوية القصوى للتجارة والاستثمار والطاقة والمشاريع المشتركة، دون إهمال المجالات الأخرى.

وتناول الفصل الرابع واقعَ العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية بعد أن أصبحت دول الخليج تحتلُّ مكانة مهمَّة في التجارة العالمية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين؛ مما أدى إلى اهتمام الطرفين بتطوير علاقاتهما في المجالات التجارية والاستثمارية والمشاريع المشتركة، فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة والطيران. ولاحظ الباحث أن التعاون في مجال الطاقة، وخاصة النفط، لا يزال العامل الأهمَّ في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، في ظل النمو الاقتصادي السريع الذي تعيشه الهند، وهو ما يزيد من ارتفاع الطلب على النفط.

وفي الفصل الخامس، ركَّز الباحث على مستقبل العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية، من خلال إبراز الفرص والتحديات التي يمكن أن تُسهم في تعزيز أو الحد من العلاقات الاقتصادية بينهما في المستقبل المنظور. وقد توصلت الدراسة إلى خلاصات واستنتاجات تؤكد استمرار العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية رغم الكوابح التي تعرقلها، وقد أثَّرت هذه العلاقات إيجابًا في المجالات الأخرى، السياسية والدبلوماسية والثقافية، لإدراك الطرفين أهمية تعزيز التعاون بينهما.

مهند عبد الواحد النداوي

الفصل الأول

تاريخ العلاقة الاقتصادية
بين الهند ودول الخليج

احتلَّت دول الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي)ككيان جماعي أهمية كبيرة بالنسبة للهند، نتيجة عوامل عدة، من أبرزها: الموقع الجغرافي؛ إذ لا يفصل بينهما سوى بحر العرب، كما توضح الخريطة.

خريطة (1) تُبَيِّن الموقع الجغرافي لدول الخليج العربية والهند[1]

وارتبطت الهند منذ القدم بعلاقات وثيقة مع دول الخليج، وقد تعزَّزت بصورة كبيرة وتنوَّعت مجالاتها واتسع نطاقها منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وسيتناول الباحث هذه العلاقات عبر مبحثين: أولاً: جذور العلاقات الهندية–الخليجية حتى نهاية القرن العشرين، ثانيًا: العلاقات الهندية – الخليجية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين.

(1) المصدر: الجزيرة.

المبحث الأول

جذور العلاقات الهندية-الخليجية حتى نهاية القرن العشرين

كانت الهند قبل الاستقلال عن الاستعمار البريطاني عام 1947 بوقت طويل بمثابة مركز لفرز وتسويق اللؤلؤ الوارد من دول الخليج؛ إذ كانت تتم مقايضة التمور واللؤلؤ والأحجار الكريمة بالمنسوجات والتوابل الهندية[1]، وعَثر علماء الأثار على أدلة بوجود روابط تجارية بين حضارة هارابان وحضارة دلمون في الخليج[*]. كما أن بعض المواقع الأثرية في الشارقة توضح الروابط القديمة بين شبه جزيرة الهند وشبه الجزيرة العربية، وقيل: إن نظام كتابة الأرقام العشرية المستخدم في الهند انتشر من خلال الحضارة العربية، وهو ما يدل على مدى الترابط الموجود بين الطرفين الهندي ودول الخليج[2]. وعليه، فقد تأسَّست العلاقات بينهما في

(1) Pradbam, Samir, "India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective", in *India's Growing Role in the Gulf: Implications for the Region and the United*, (Gulf Research Center, Dubai; The Nixon Center, Washington, 2009), p. 15-16.

(*) حضارة هارابان أو هاربا كانت واحدة من أولى الحضارات العالمية. بدأت بالازدهار قبل نحو 4500 عام، وكانت تتمركز في أودية النهر الشاسعة المعروفة الآن بباكستان وشمال غرب الهند. أما حضارة دلمون، فكانت تتمركز في جزيرة البحرين وشرق الجزيرة العربية، وبرزت قبل نحو 5000 عام. امتدت على طول الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية من الكويت حتى سلطنة عُمان وإمارة (أبو ظبي) في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(2) "الكلمة الافتتاحية لوزير الخارجية الهندي في المنتدى الإعلامي الأول للهند والدول الأعضاء في الجامعة العربية"، **السفارة الهندية في مصر**، القاهرة، 25 أغسطس/آب 2014، (تاريخ الدخول: 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.notes/indian-embassy-cairo.htm

المقام الأول على روابط تقليدية قديمة قدم التاريخ.

وكانت دول الخليج ترتبط بعلاقات تجارية قديمة مع الهند كما يتبيَّن ذلك من طريق الحرير الذي كان يربط بينهما؛ مما شجَّع عددًا لا بأس به من سكان الهند على الهجرة إلى دول الخليج للعمل كتجار وعمال، وخاصة في فترة الاستعمار البريطاني للهند؛ إذ كان طريق الحرير الذي يصل بين آسيا والشرق الأوسط حتى القرن الثالث عشر أحد أهم الطرق التجارية في العالم[1]. وأوضحت كتابات عدد من الباحثين أن هجرة العمال الهنود كانت تتم منذ زمن بعيد إلى منطقة الخليج، لكنها كانت متدنية بصفة عامة، ثم أخذت في التصاعد بعد توظيف العوائد النفطية في عملية التحديث والتطوير الشاملة التي بدأت منذ أواسط القرن العشرين[2].

ومما يزيد هذه العلاقة ارتباطًا أن الدين الإسلامي الذي تعتنقه شعوب دول الخليج يُعدُّ حلقة وصل أساسية مع سكان الهند المسلمين[*] الذين يُشكِّلون ما نسبته 13.4% من عدد سكان الهند البالغ 1.267.4 مليار حسب تقديرات عام 2014[3]، فمثلاً، يبلغ عدد الهنود الذين يؤدُّون مناسك الحج كل عام أكثر من 170 ألف هندي، ويُمَثِّلون بذلك ثالث أكبر دولة في نسبة عدد الذين يؤدُّون الحج كل عام[4]، حتى

---

(1) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 19 أبريل/نيسان 2008، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/Gulf-Investments.htm

(2) عبد الله، مطر أحمد، "الهجرة الدولية والتركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، في: **التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007)، ص 420.

(*) حول البدايات الأولى لوصول الإسلام إلى الهند انظر: أبو خليل، شوقي، **أطلس دول العالم الإسلامي**، (دار الفكر، دمشق، 2003)، ط 2، ص 184–189.

(3) United Nations Development Programme, Human Development Report 2015, Work for Human Development, (New York, 2015), p. 236.
CIA, the World factbook, India, 26 November 2012.
www.cia.gov/library/publication/the-world-factbook/maps/maptemplate-in.html

(4) Gauri, Farah Naaz, "Indo-Saudi Trade Relation (Nigerian Chapter)", **Journal of Business and Management Review**, vol 1, no 2, 2013, p. 50.

قيل: إن في مكة مكان يُسمَّى "جبل هندي"[1]. وعليه، فإن العلاقة بين الطرفين كانت محورية للغاية، حتى قبل هجرة العمالة الهندية إلى دول الخليج، وهو ما تكشف عنه العملة وطوابع البريد الهندية المتداولة في العديد من دول الخليج؛ إذ كانت الرُّوبيَّة الهندية تُستخدم على نطاق واسع في عدد من دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، ومثَّلت العملة الرسمية لكل من إمارة دبي وقطر حتى عام 1959، وفي الفترة بين 1959 و1966، تم اعتمادها عملة رسمية في دول الخليج باسم الروبية الخليجية أو ما يُعرف بـ "روبية الخليج العربي"[2]. ونتيجة لهذه الصلات التاريخية، وجد العديد من العادات والتقاليد الهندية طريقه إلى النسيج الاجتماعي لسكان الخليج[3].

وفي أعقاب الطَّفرة النفطية التي شهدها العديد من دول الخليج، لا سيما منذ سبعينات القرن العشرين، رحبت تلك الدول بتدفُّق العمالة الهندية من أجل إرساء بنيات تحتية أساسية على أراضيها. وبالمقابل، أولت الحكومة الهندية عناية كبيرة بتوثيق علاقاتها بدول الخليج، ومنذ ذلك الوقت حرص وزراء شؤون الهجرة الهندية على زيارة دول الخليج، لاسيما تلك التي يوجد فيها رعايا للهند، على الأقل مرتين سنويًّا لتنشيط العلاقات بينهما وتذليل العقبات المرتبطة بالعمالة الهندية[4]،

---

(1) Ibid.

العسكر، حمد، مقابلة نائب الرئيس الهندي (حامد أنصاري)، **الرياض**، العدد 14985، 4 يوليو/تموز 2009، وقارن مع: مدني، عبد الله، "كي لا تنتكس العلاقات الخليجية–الهندية"، **الاتحاد الإماراتية**، 30 مارس/آذار 2014، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014): www.alittihad.ae/waghatmain.php

(2) تُتَدَاول تسمية الروبية في عدد من دول الخليج حتى الوقت الحاضر، ففي البحرين مثلاً الـ 100 فلس (عشر الدينار البحريني) يُشار إليها في اللغة العربية بوصفها الروبية في اللهجة المحلية.

Das, Prassan Kumar; Pradhan, Samir Ranjan**,** "India-Gulf Trade Relations", **IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF),** Vol. 4, Issue 1, India, may-jun, 2014, p. 34.

(3) عكاشة، سعيد، "العلاقات العربية الهندية: الآمال والتحديات"، **السياسة الدولية**، (العدد 146، 2001)، ص 68.

(4) راماتشاندران، زوشما، "الهنود العاملون في الخارج... ذراع جديدة للنمو الاقتصادي"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، **الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود**، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة؛ الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010)، ص 126.

وفي ذلك أكد جاسوانت سينغ (Jaswant Singh)، وزير الشؤون الخارجية الهندية آنذاك، أن وجود عدد كبير من الهنود في منطقة الخليج هو أكبر دليل على مستوى العلاقة الموجود بين الأُمَّتين: الهندية والعربية[1].

وهكذا، على الرغم من قدم العلاقات الهندية-الخليجية، فإن التحسن الاقتصادي الذي شهدته دول الخليج، لاسيما منذ الطفرة النفطية التي شهدتها في سبعينات القرن العشرين، قد أسهم في تعزيز العلاقات بينهما، خاصة في المجال الاقتصادي، ورافق ذلك بروز الهند قوة اقتصادية ناشئة (صاعدة) على الساحة السياسية الدولية من خلال اتباعها برنامج تحرير الاقتصاد الهندي وإعادة هيكلته ودمجه في السوق الدولية. وبدأت الحكومة الهندية تعمل على توظيف سياستها الخارجية من خلال إعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية؛ مما أسهم في توثيق العلاقات الاقتصادية بينهما، التي تطورت بصورة أساسية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

(1) حوار مع وزير خارجية الهند جاسوانت سينغ، **السياسة الدولية**، (العدد 146، 2001)، ص 82.

المبحث الثاني

العلاقات الهندية-الخليجية
مطلع القرن الحادي والعشرين

سعت الهند منذ بدايات القرن الحادي والعشرين لتحديد اتجاهين رئيسيين في سياستها الاقتصادية والخارجية، هما[1]:

أولاً: الالتزام بسياسة تحرير الاقتصاد، وتشجيع التجارة الخارجية والشراكات الدولية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيًا: اتجاه الهند لاحتلال مواقع متقدمة على صعيد النظام السياسي الـــدولي، من خلال إبراز ذاتها قوة اقتصادية متقدمة تمهِّد السبيل للقوة السياسية.

وكانت دول الخليج من بين الدول التي عمدت الهند إلى زيادة التعاون معها، لاسيما في المجال الاقتصادي، رغبة منها في ضمان مصالحها بالمنطقة. وفيما يتعلـــق بتوجه السياسة الخارجية الهندية صوب المنطقة العربية، ودول الخليج تحديدًا، يمكن القول: إن للهند مصالح عدَّة، أبرزها:

- منطقة الخليج العربـــي تدخل في نطاق المصالح الحيوية للأمـــن القـــومي الهندي بحكم الجغرافيا السياسية والروابط الاقتصادية والتاريخية والثقافيـــة التي تجمعها مع الهند. وتُشكِّل المنطقة جزءًا من محيط الأمن الهنـــدي، وأي تطورات تشهدها المنطقة ستؤثِّر مباشرة في مصالح الهنـــد الاســـتراتيجية والأمنية؛ إذ إن أمن الممرات المائية يمثِّـــل عـــاملاً مهمًّـــا في الحســـابات الاستراتيجية للطرفين، وبذلك يصبح أمن المحيط الهندي وأمـــن الخلـــيج

(1) Feiler, Gil, "India's Economic Relations with Israel and the Arabs", **Mideast Security and Policy Studies**, No. 96, the Begin-Sadat Center for Strategic Studies, BAR-ILAN University, July 2012, p. 8.

العربـــي مترابطين بشكل كبير؛ حيث يتصل موضوع أمن الطاقة بـــالأمن البحري في ظل الترابط بين المحيط الهندي والخليج العربـــي مـــن الناحيـــة الاستراتيجية والاقتصادية، لاسيما في ظل تنامي العلاقات التجارية بينهما، وهذا بسبب أن معظم التبادل التجاري يتم من خلال النقل البحري[1].

- المنطقة ذات أهمية بالنسبة للهند باعتبارها سوقًا للمنتجـــات الهنديـــة ومصدرًا لجذب الاستثمارات إلى الهند، وكذلك تمثِّل نقطـــة جـــذب لفرص الاستثمار الهندي بدول المنطقة.
- تعد منطقة الخليج من المناطق الجاذبة لأعداد ضخمة من العمالة الهندية التي تُعدُّ تحويلاتها من ضمن أهم مصادر الدخل القومي الهنـــدي مـــن النقد الأجنبـــي[2].
- تُشكِّل المنطقة مجالاً للتنافس بين القوى الكبرى في العالم؛ لذلك يجـــب أن تؤخذ السياسة الخارجية للهند تجاه المنطقة في الحسبان، وفي ذلـــك أعلن جورج فرنانديز (George Fernandes)، وزير الدفاع الهنـــدي السابق، في أبريل/نيسان عام 2000، أن منطقة مصالح الهند تمتد إلى نحو 11200 كم، من سواحل أستراليا إلى سواحل الخليج العربـــي، والـــتي سيعمل فيها الأسطول الهندي لتأمين مصالح الهند[3].

---

(1) الهباس، خالد ناي، "العلاقات الخليجية – الهندية: رؤية استراتيجية"، في: **الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود**، مرجع سابق، ص 185.
Pradbam, Samir, India's Economic and Political Presence in the Gulf, op. cit., p. 36.

(2) انظر: نصر الدين، إبراهيم؛ رجب، إيمان؛ "وآخرون"، **حال الأمة العربيـــة 2013–2014: مراجعات ما بعد التغيير**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014)، ص 71.
أحمد، أحمد يوسف؛ رجب، إيمان "وآخرون"، **حال الأمـــة العربيـــة 2011–2012: معضلات التغيير وآفاقه**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012)، ص 36.

(3) سبق أن طالبت الهند في مؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار عام 1995، بمد نطـــاق رصيفها القاري في بحر العرب وفي خليج البنغال، تأسيسًا على أن هذا الرصيف يمتد من الأراضي الساحلية داخل البحر والخليج. وقد طلب المؤتمر من الهند تقديم ما يثبت ذلك. وبموجب هذا الطلب، يتسع نطاق المياه الإقليمية الهندية ليشمل نحو 1 مليـــون كلـــم^2 إضافية، تتاخم المياه الإقليمية لباكستان وعمان واليمن في الغرب، وحدود بـــنغلاديش

- تُمثِّل المنطقة المصدر الرئيسي لتلبية احتياجات الهند من النفط والغاز الطبيعي، وحاجة الهند إلى مصادر الطاقة اللازمة لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية التي تعتمد في توفيرها بنسب متزايدة على نفط الخليج العربي، وبذلك يُعدُّ أمن منشآت الخليج النفطية في المنطقة عنصرًا حاسمًا في مصالح الهند الخاصة بأمن الطاقة طويل الأمد؛ إذ يوجد أكثر من ثلثي احتياطيات النفط المؤكدة العالمية و45% من احتياطيات الغاز العالمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتسهم دول مجلس التعاون الخليجي وحدها بنسبة 42% تقريبًا من احتياطيات النفط العالمية و23%من احتياطيات الغاز العالمية[1]. فضلاً عن ذلك، فقد حدَّد وزير الشؤون الخارجية الهندية أولويات السياسة الخارجية الهندية للقرن الحادي والعشرين، وكان مركز اهتمامها منطقة غرب آسيا، وضمنها دول الخليج العربية؛ التي تُمثِّل "موطن ستة ملايين من الهنود، ومصدرًا رئيسًا لعائدات وتصدير الطاقة، وبصرف النظر عن المصدر الرئيس للطاقة، ستبقى دائمًا بالقرب منَّا، مع روابط ثقافية ودينية قوية لبلادنا،

وميانمار وتايلاند وإندونيسيا وسريلانكا في الشرق والجنوب.
نقلاً عن: سليم، محمد السيد، "القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، **السياسة الدولية**، (العدد 177، 2009)، ص 78، وقارن مع:
Agarwal, Rajeev, "Security in the Gulf Region: India's Concerns; Vulnerabilities; Interests and Engagement Options", Rumel Dahiya (Ed) in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades*, (Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi, 2014), p. 56-57.

(1) ومع هذا، فإن حصة دول مجلس التعاون الخليجي من إنتاج النفط العالمي تبلغ 22% أو نحو نصف حصتها من الاحتياطي العالمي. أما بالنسبة إلى الغاز، فإن حصتها من الإنتاج العالمي أقل بكثير من الاحتياطيات 7.1%.
انظر: شهاب الدين، عدنان، "الطاقة والعلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا والولايات المتحدة الأميركية: عملية توازن تنطوي على التحدي"، في: **الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية: التنافس على موارد الطاقة**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008)، ص 170-171.

وذات أهمية كبيرة لاقتصادنا وأمننا"[1]. وأثناء زيارة مانموهان سينغ (Manmohan Singh)، رئيس وزراء الهند الأسبق، إلى المملكة العربية السعودية في الأول من مارس/آذار 2010، أكد أمام مجلس الشورى السعودي على الأهمية التي تكتسبها منطقة غرب آسيا؛ باعتبارها "جزءاً حيويًّا ومهمًّا من جيران الهند"، مضيفًا أن لدى بلاده أواصر وطيدة وعميقة مع دول الخليج...[2].

وهكذا، يتبيَّن أن العلاقات بين الهند ودول الخليج قديمة، وقد تطورت بصورة أساسية منذ بدايات القرن الحادي والعشرين في ظل سعي الطرفين لتعزيز روابطها، لاسيما فيما يخص المجال الاقتصادي، الذي أصبح الأساس في توثيق العلاقات بين الدول، وقد أدرك الجانبان، الهندي والخليجي، أهميته، مما سينعكس إيجابًا على العلاقات السياسية والثقافية والاجتماعية، وقد كان للجالية الهندية دورٌ مهمٌّ في منحى هذه العلاقات التي باتت أكثر اتساعًا، وهو ما سيتناوله الباحث في الفصل الثاني.

---

(1) راو، نيروباما، "كلمة وزير الشؤون الخارجية حول أولويات السياسة الخارجية الهندية للقرن 21 في إطلاق "مبادرة الهند" من قبل جامعة براون"، الخطابات والبيانات، **وزارة الشؤون الخارجية**، الهند، 28 سبتمبر/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.aniarabic.com/UserReg/NewsMasterLongBriefDes.aspx?nmlongBriefDesc=1799.

(2) نقلاً عن: السهيل، تركي، "علاقات عربية هندية"، **أخبار الهند**، 2 مارس/آذار 2010، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind/indoarab.htm

الفصل الثاني

تركيبة الجالية الهندية في دول الخليج: القوة والتأثير

المبحث الأول

دور الجالية الهندية
في السياسة الاقتصادية للهند

بلغ عدد المهاجرين في العالم أكثر من 250 مليون شخص في العام 2015، بحسب ما أعلن البنك الدولي، في مستوى غير مسبوق، وتُعَدُّ الهند والمكسيك وروسيا والصين وبنغلاديش من أكثر الدول تصديرًا للمهاجرين، في حين أن الدول الأكثر استقبالاً للمهاجرين هي الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية وألمانيا وروسيا والإمارات العربية المتحدة، وأن هؤلاء المهاجرين أرسلوا إلى ذويهم في بلدانهم الأصلية ما مجموعه 601 مليار دولار، منها 441 مليار دولار كانت من نصيب الدول النامية. وأشار التقرير إلى أن الدول الثلاث التي تُشكِّل المصدر الأساس للأموال المرسَلة إلى الدول النامية هي: الولايات المتحدة الأميركية 37 مليار دولار، والسعودية 37 مليار دولار، وروسيا 33 مليار دولار، أما الدول الأكثر استفادة من تلك الأموال فهي: الهند بـ 72 مليار دولار، والصين 64 مليار دولار، والفلبين 30 مليار دولار. وأوضح البنك الدولي أن الهجرة فيما بين دول الجنوب تمثِّل 38% من إجمالي عدد المهاجرين في العالم، في حين تُشكِّل الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال 34%، وأن هذه الأرقام تشمل كل التنقلات السكانية سواء لدوافع سياسية أو اقتصادية أو ثقافية[1].

وعلى الرغم من أن الهجرة الدولية قد تكون لها آثار سلبية على بلدان المهجر والمنشأ على حدٍّ سواء، ولكن بالمقابل فإن الهجرة الدولية قد تسهم في التنمية من

(1) "600 مليار دولار تحويلات المهاجرين لبلدانهم"، **الصباح**، العدد 3562، 20 ديسمبر/كانون الأول 2015، ص 11.

خلال محاور رئيسية عدَّة، من أبرزها[1]:

- **تحويلات المهاجرين لبلدانهم الأصلية:** وتتمثل أهميتها في كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع؛ حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتي مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تُشكِّل التحويلات إحدى الأدوات المهمة التي يمكن أن تسهم بصورة إيجابية وفعَّالة في تنمية اقتصاديات البلدان المستقبلة لها، لاسيما إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكِّنها من أداء هذا الدور.
- **نقل المعارف والخبرات المكتسبة:** تُعَدُّ عمليات نقل المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة المكتسبة إحدى الوسائل المهمة لاستفادة بلد المهجر والمنشأ على حدٍّ سواء، والتي تؤثِّر تأثيرًا إيجابيًّا في رأس المال البشري.
- **التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة:** أكدت الدراسات أن قيام بعض المهاجرين بدعم جهود التنمية في بلد المنشأ، سواء بإقامة مشروعات متطورة فيه، أو القيام بجهود تطوعية في مختلف المجالات، يُقلِّل من حدَّة الآثار السلبية لهجرة الكفاءات، وقد يسهم في تحويل نزيف العقول إلى كسب له، كما تتيح تلك الأنشطة للمهاجرين دعم جهود التنمية في بلد المنشأ، مع الاحتفاظ بمقر إقامتهم في بلد المقصد. فضلاً عن ذلك، فإن الانخراط في تلك الأنشطة قد يساعد هؤلاء المهاجرين على استكشاف فرص العودة إلى بلد المنشأ في المستقبل.

وهكذا، فللهند تأثير مضاف في العديد من دول العالم، لاسيما في دول الخليج، من خلال وجود أقلياتها وجالياتها المنتشرة في أنحاء كثيرة، التي يتملكها هدف مركزي، وهو العمل في المجال الاقتصادي وتحقيق أقصى ربح ممكن؛ إذ

(1) "حركات الهجرة تؤثِّر على مسارات التنمية في الدول العربية"، **العرب**، العدد 9697، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2014، ص 6.

عمدت الهند إلى الإفادة من هذا الوجود لتسهيل سبل تحركها الرسمي والخاص في المجال الاقتصادي، وهو ما سيتم إثباته.

ويتم تصنيف الهنود ما وراء البحار إلى مجموعتين: غير مقيمين ومواطنين من أصول هندية. وتضم المجموعة الأولى مواطنين هنودًا يحتفظون بجوازات سفرهم الهندية، لكنهم يعيشون بشكل أو بآخر في الخارج دائمًا، فيما تضم المجموعة الثانية هنودًا بالولادة أو الأبوة والذين حصلوا على جنسية بلد آخر وتخلوا عن جنسيتهم الهندية، وأن عدد المواطنين من أصل هندي أكبر بكثير من عدد الهنود غير المقيمين؛ إذ يتألف قرابة 70% من إجمالي أفراد الشتات الهندي من مواطنين من أصل هندي[1]. وتشير بعض الأبحاث إلى أن العدد الإجمالي لأفراد هاتين المجموعتين من الهنود الذين يعيشون في الخارج تصل إلى أكثر من 25 مليون شخص، ينتشرون في كافة أرجاء العالم، وبشكل خاص في أميركا الشمالية والمملكة المتحدة ودول الخليج العربية، وتسهم العمالة الهندية في الخارج في تقدم الدول التي يعملون فيها بالقدر نفسه الذي تسهم فيه بدعم الوطن الأم عند المستويين الاقتصادي والثقافي[2].

وتُصنَّف الجالية الهندية إلى أربع مجموعات أساسية، وهي كل من[3]:

- رجال الأعمال والتجار الهنود (أصحاب المشاريع).
- المهنيين أو الفنيين مثل الأطباء والمهندسين والمحاسبين والعاملين في القطاع الحكومي والخاص.
- العمال المهرة وشبه المهرة كأصحاب الحرف.
- العمال غير المهرة الذين يعملون في شركات البناء والمزارع والبلديات وفي المنازل.

---

(1) روذرموند، ديتمر، **الهند: نهضة عملاق آسيوي**، ترجمة: مروان سعد الدين، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008)، ص 337.

(2) راماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج... ذراع جديدة للنمو الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 111.

(3) Kohli, Neha, "Indian Migrants in the Gulf Countries", in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades*, p. 120. Pradbam, Samir, "India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective", op. cit., p. 20.

وتنظر الهند، خلافًا لدول أخرى كالصين، إلى تصدير القوى العاملة باعتبارها مصدر قوة للاقتصاد الهندي، لذلك لم تضع أية عقبات أمام سفرها حتى لو كان هؤلاء العمال من ذوي المهارات الاحترافية العالية. ويشير العائد النهائي لإنتاج هؤلاء المهاجرين إلى أنهم أصبحوا عنصرًا أساسيًّا في اقتصاديات الدول التي يعملون فيها[1]، وأن المكاسب المالية الأكبر التي تجنيها الهند من مهاجريها في الخارج تأتي في المقام الأول من العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في دول الخليج، ممن يرسلون تحويلات هائلة إلى وطنهم[2]. وتذكر بعض المصادر أن الهنود المقيمين في الخارج يحققون دخولاً بلغت 100 مليار دولار سنويًّا، يضخُّون منها 30 مليار دولار في الهند[3]. ووفقًا لكتاب صدر عن البنك الدولي في مارس/آذار 2008، بعنوان "حقائق عن الهجرة والتحويلات 2008"، فقد احتلت الهند المرتبة الأولى من بين أكبر خمسة بلدان تلقيًا لتحويلات المهاجرين في 2007؛ حيث بلغ حجمها أكثر من 27 مليار دولار[4]. وأضاف البنك الدولي في كتاب جديد بعنوان "الهجرة والتحويلات المالية أثناء الأزمة المالية العالمية وما بعدها" إلى أن بلدان جنوب وشرق آسيا ظلت تسجل تدفقات متزايدة من التحويلات، وأن الهند شهدت تدفُّق هذه التحويلات رغم الأزمة المالية العالمية؛ إذ كانت أكبر متلقٍّ لها عام 2011؛ حيث بلغ حجمها 64 مليار دولار[5].

---

(1) راماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج...ذراع جديدة للنمو الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 120–121.

(2) المرجع نفسه، ص 121.

(3) موراليكومار، أنانثارامان، "الأثرياء الهنود المغتربون يحولون قسمًا متناميًا من استثماراتهم لبلادهم"، **القدس العربي**، العدد 4638، 22 أبريل/نيسان 2004، ص 14.

(4) ثم الصين 25.7 مليار دولار، والمكسيك 25 مليار دولار، والفلبين 17 مليار دولار، فضلاً عن فرنسا بـ 12.5 مليار دولار.
البنك الدولي، بيان صحفي، رقم DEC/2008/243، أخبار وإعلام، (تاريخ الدخول: 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.albankaldawli.org

(5) البنك الدولي، بيان صحفي، رقم DEC/2012/506، أخبار وإعلام، (تاريخ الدخول: 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.albankaldawli.org

وهكذا يتبيَّن أن المهاجرين الهنود كانوا ولا يزالون يُشكِّلون مصدرًا مهمًّا وقوة للاقتصاد الهندي من خلال تحويلاتهم المالية ودورهم في تحسين العلاقات الاقتصادية بين بلدهم الأم (الهند) وبلدان المهجر؛ مما انعكس إيجابًا على العلاقات الاقتصادية للهند مع أغلب دول العالم، وضمنها دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني

الهجرة والمهاجرون
في دول الخليج

إن الأحوال الاقتصادية الصعبة التي واجهتها بعض البلدان العربية ودول جنوب شرق آسيا في العقود القليلة الماضية، جعلت هجرة الأيدي العاملة خيارًا جذّابًا لهذه الدول لتخفيف الضغط عن أسواق العمل، والحد من البطالة، وتسريع التنمية. وقد ظهرت دول مجلس التعاون الخليجي كواحدة من أكثر الأسواق جاذبية للباحثين عن فرص العمل من العرب والآسيويين؛ فمنذ اكتشاف النفط فيها، كانت تعاني من نقص كبير في القوى العاملة الوطنية، مما جعل دول الخليج تعمل على توظيف عدد كبير من العمال المهاجرين لتلبية النقص في احتياجات سوق العمل الخليجية. وكان مصدر غالبية العمال المهاجرين إلى دول مجلس التعاون الخليجي من البلدان العربية أول الأمر؛ حيث شكّل المشترك اللغوي والثقافي والديني مع السكان المحليين مصدر جذب لإمداد سوق العمل الخليجية بهذه العمالة مقارنة مع غيرهم من المهاجرين غير العرب، وكانت مصر واليمن أكبر البلدان المصدِّرة للعمالة، بينما شكّلت المملكة العربية السعودية أكبر مستقبل لها.

وفي أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 وارتفاع أسعار النفط، وصلت موجات جديدة من العمالة العربية من فلسطين، والأردن، والسودان، وسوريا، وأخيرًا بدأ عمال العديد من البلدان الآسيوية، بما فيها الهند، وباكستان، وبنغلاديش، والفلبين، وإندونيسيا، يصلون إلى دول الخليج، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة العمالة الوافدة. وخلال الفترة بين 1980–1995، ازداد إقبال العمالة الوافدة من الدول غير العربية، ولاسيما الدول الآسيوية مقابل التراجع في عدد العمالة

العربية في دول الخليج[1]. وعليه، فقد مرت مجتمعات دول الخليج العربية خـــلال العقود الأربعة الماضية، ولاسيما منذ العقد الأول من القرن الحـــادي والعشـــرين، بتغيرات ديمغرافية كبيرة؛ إذ ارتفع عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي من 30 مليون نسمة في عام 2000 إلى 44.5 مليون نسمة في عـــام 2010، ثم 50.1 مليـــون نسمة في عام 2014، كما هو مبيَّن في الرسم البياني رقم (2).

يوضح الرسم البياني رقم (2) عدد سكان دول الخليج العربية بين 1990–2014[2]:

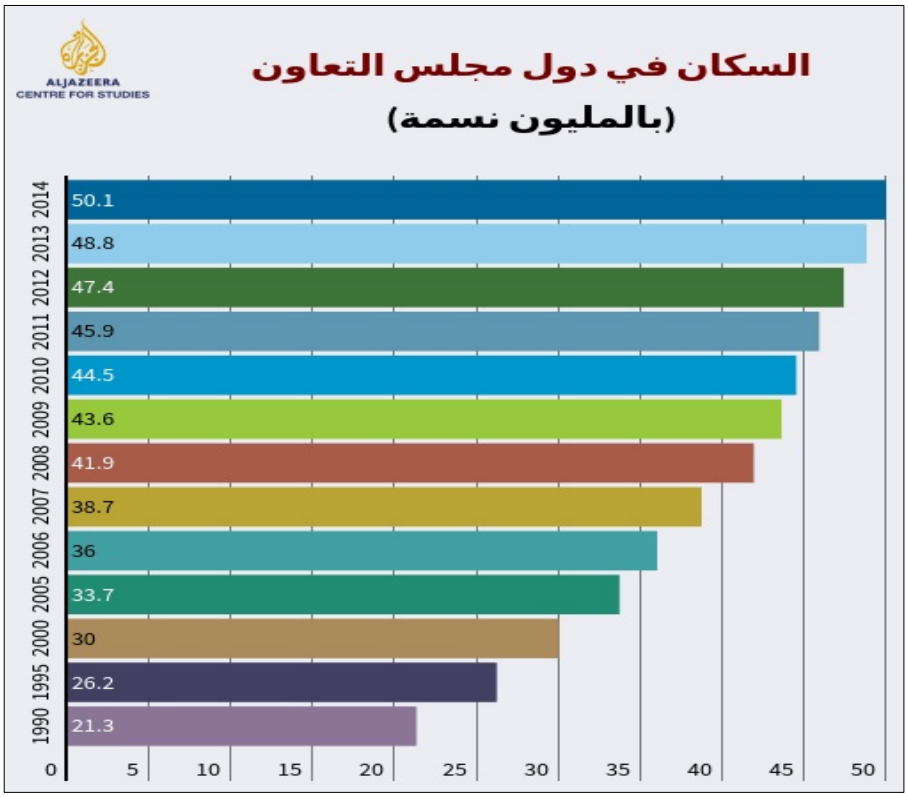

(1) المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية، **تقرير حول تنقُّل العمالة بين البلدان في العالم العربـــي**، (القاهرة، 2010)، ص 56.

(2) قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، **مركز المعلومات/إدارة الاحصاء**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (تاريخ الدخول: 6 مايو/أيار 2016).
http://sites.gcc-sg.org/Statistics

وتشير الأرقام إلى أن معدل الزيادة في عدد سكان دول المنطقة خلال 2003 و2010، قُدِّر بحوالي 18.4%، وأن هناك مليون نسمة تضاف إلى المنطقة كل عام، حتى إن بعض دول الخليج ارتفع عدد سكانها من بضع مئات آلاف إلى ما يتجاوز المليون أو المليون ونصف، وذلك خلال 2003–2012 كما في البحرين. ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الزيادة، ولاسيما منذ العام 2003، ارتفاع الطلب على العمالة الأجنبية نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط، الذي أدى بدوره إلى اتجاه دول الخليج إلى استثمار ذلك في إقامة عدد من المشاريع الصناعية والإنشائية. وبذلك أصبحت العمالة الأجنبية تُمثِّل القطاع الأكبر الفاعل في سوق العمل الخليجية، لاسيما في القطاع الخاص، وبما لا يقل عن 73.1% من إجمالي قوة العمل، وقد ارتفعت في بعض دول الخليج إلى ما يقرب من 90%؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أن مشاركة العمالة الوطنية في القطاع الخاص قد لا تتجاوز أكثر من 1%، كما في حالة الإمارات العربية المتحدة وقطر، و3% في الكويت، و16% في سلطنة عُمان، و19.1% في البحرين، و19.7% في المملكة العربية السعودية[1].

وعليه، تشهد المنطقة العربية اليوم حركة هجرة على ثلاثة أنماط، هي: هجرة العمالة النظامية وغير النظامية، والهجرة القسرية، والهجرة المختلطة، وتُشكِّل دول مجلس التعاون الخليجي الوجهة الرئيسية للعمال المهاجرين من المنطقة ومن خارجها. وفضلاً عن الفوائد والمكاسب التي تحققها الهجرة للمهاجرين أنفسهم، فهم يحملون إلى البلدان المضيفة المهارات التي تحتاج إليها سوق العمل، وإلى بلدان المنشأ التحويلات المالية اللازمة لدعم التنمية. وكانت دول الخليج من الوجهات الرئيسة لملايين المهاجرين من العمال، من بلدان عربية أخرى، ومن جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، والقرن الإفريقي[2]، ويبيِّن الجدول الآتي ذلك.

---

(1) النجار، باقر، "العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي"، **مجلة عمران**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3، شتاء 2013)، ص 109–123.

(2) الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، 2015، ص 15.

جدول رقم (1)

يوضح أعداد المهاجرين الدوليين في البلدان العربية بين 1990–2013[1]

السنة	العدد الإجمالي
1990	14.848.583
2000	16.647.636
2010	28.756.360
2013	30.308.131

وفي دول الخليج، ترتفع نسبة المهاجرين الوافدين مقارنة بعدد السكان المحليين، ويُشكِّل العمال المهاجرون عنصرًا أساسيًّا من تركيبة الاقتصاد، وقد يتجاوز عدد العمال المهاجرين في بعض الدول الخليجية النصف من مجموع السكان؛ إذ تعد ذات خاصية فريدة من حيث ارتفاع نسبة المهاجرين الوافدين إلى مجموع السكان، ففي عام 2013 بلغت هذه النسبة قرابة 46% من مجموع السكان بعد أن كانت أكثر من 38% في عام 1990. ويُشكِّل المهاجرون المقيمون في البحرين، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، القسمَ الأكبر من السكان.

جدول رقم (2)

يُبيِّن نسبة المهاجرين من عدد السكان في المنطقة العربية بين 1990–2013[2]

السنة	الدول العربية	دول مجلس التعاون الخليجي
1990	% 6.70	% 38.75
2000	% 6	% 36.75
2010	% 8.47	% 46.65
2013	% 8.40	% 45.93

(1) المرجع السابق، ص 26.

(2) المرجع السابق، ص 26.

وعلى الرغم من أن المهاجرين يتوزعون في مختلف أنحاء المنطقة العربيـــة، فـــإن معظمهم يتركز في دول الخليج التي كانت تحتضن نحو 62% من إجمالي عدد المهاجرين الدوليين في الوطن العربـــي لعام 2000، فقد قُدِّر عددهم آنذاك بنحو 10.6 ملايين من أصل 17.1 مليون مهاجر في المنطقة العربية، ومن ثم ارتفعت تلك النسبة بقدر ملحوظ في عام 2013 لتصل إلى 74% من إجمالي المهاجرين ذلك العـــام، بمقـــدار 422. مليـــون مهاجر في منطقة الخليج من أصل 30.3 مليون مهاجر في المنطقة العربية ككل[1]. وقـــد بلغ عدد المهاجرين من الذكور في الفئة العمرية من 15 إلى 64 سنة 64% من مجمـــوع المهاجرين، في حين لم يتعد عدد المهاجرات من الفئة العمرية نفسها 19%[2].

وتشير البيانات إلى تخطي عدد الجنسيات العاملة في بلدان الخليج العربـــــي 120 جنسية[3]، ويلاحظ أن القسم الأكبر من المهاجرين يأتي من الدول الآسيوية؛ حيث يشكِّل المهاجرون القادمون من الهند وبنغلاديش وباكستان وإندنيســـيا 61% من أعداد المهاجرين.

يوضح الجدول رقم (3) أهم بلدان المنشأ التي يأتي منـــها المهـــاجرون إلى دول الخليج عام 2013[4]:

دول المنشأ	عدد المهاجرين (بالمليون)
الهند	6.8
بنغلاديش	3.1
باكستان	2.9
مصر	2.4
إندونيسيا	0.9
البلدان العربية الأخرى	2.6
سائر بلدان العالم	3.5

(1) **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية**، (القاهرة، 2014)، مرجع سابق، ص 16.
(2) **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية مـــتغيرة**، مرجع سابق، ص 33.
(3) **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية**، مرجع سابق، ص 19.
(4) **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية مـــتغيرة**، مرجع سابق، ص 32.

الرسم البياني رقم (3) يُحَدِّد نسبة المهاجرين لأهم بلدان المنشأ نحـــو دول الخليج عام 2013[1]

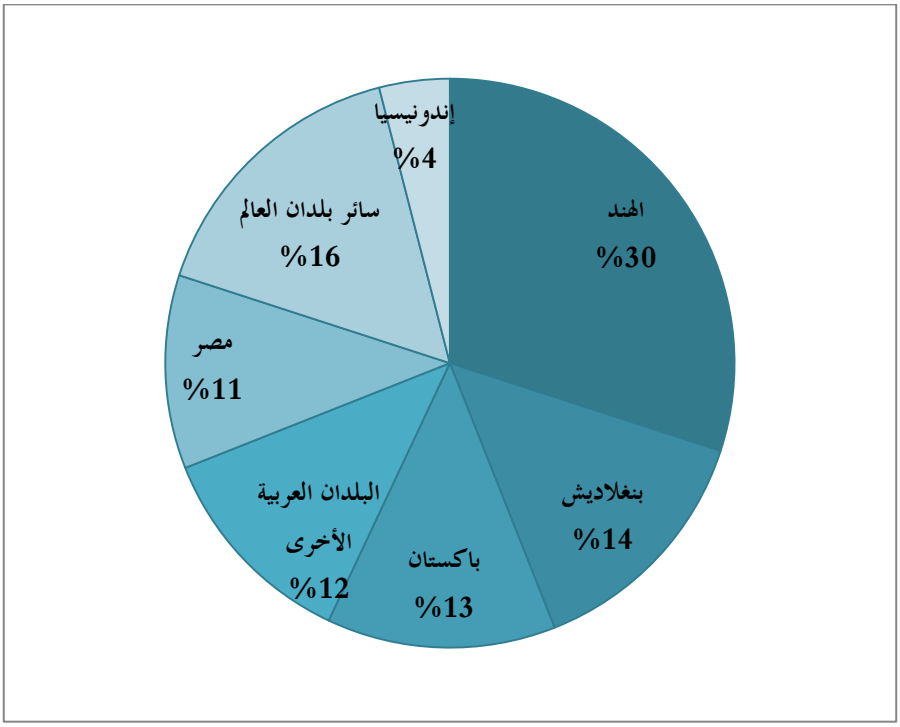

وجاء اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على العُمَّال المهاجرين نتيجـــة تـــدفق عائدات الموارد الطبيعية، الذي أفسح المجال أمام تنفيذ خطط إنمائية طموحة، كمـــا أن صغر حجم القوى العاملة المحلية دفع بأصحاب العمل إلى الاستعانة بعمال من الخارج لسدِّ النقص، وأعطى نظام الكفالة في دول مجلس التعاون أصحاب العمل هامشًا كبيرًا من الحرية لاستقدام عمال أجانب. وتفيد بعض التقديرات بأن هجرة اليد العاملـــة إلى المنطقة جعلها تحل في المرتبة الثالثة من حيث أعداد المهاجرين في العالم المعاصر، مباشرة بعد هجرة اليد العاملة إلى أميركا الشمالية وأوروبا[2]. وقد استقبلت هذه المجموعة من البلدان قرابة 22.5 مليون مهاجر في عام 2013 مقابل 10.5 ملايـــين مهـــاجر في عـــام

(1) المرجع السابق، ص 32.
(2) المرجع السابق، ص 16-31.

2000، وقد شَكَّل المهاجرون في بلدان الخليج العربية قرابة 10% من مجموع المهاجرين في مختلف أنحاء العالم، وقد احتلت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المرتبتين الرابعة والخامسة بين بلدان العالم من حيث عدد المهاجرين الوافدين (9.060.433) و(7.826.981) مهاجرًا على التوالي.

جدول رقم (4)

يُبيِّن عدد المهاجرين إلى دول الخليج خلال 2000–2013[1]

الدول	2000	2013	الفرق
السعودية	5.263.388	9.060.433	3.797.045
الإمارات	2.446.675	7.826.981	5.380.306
الكويت	1.500.442	2.028.053	527.611
قطر	470.731	1.600.955	1.130.224
عُمان	623.608	1.112.032	488.424
البحرين	244.937	729.357	484.420
المجموع	10.549.781	22.357.811	11.808.030

وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات العربية المتحدة، سجَّلت أعلى نسبة للمهاجرين إلى إجمالي السكان فيها بنسبة 84%، بينما حلَّت قطر في المرتبة الثانية بنحو 74%، ثم الكويت بـ 60% فالبحرين بـ 55%، بينما سجلت كل من سلطنة عُمان والسعودية أقل النسب بحدود 30%[2]. وعليه، يمكن القول: إن كلًّا من الإمارات والكويت وقطر أصبحت تعاني إلى حدٍّ كبير خللاً في تركيبتها السكانية لصالح المهاجرين الدوليين، بينما تواجه البحرين تحدي الحفاظ على عدم تدهور نسبة مواطنيها إلى إجمالي السكان. ويعمل قطاع كبير منهم في أنشطة البناء والخدمات، بما في ذلك العمل المنزلي، ويتم تنظيم الهجرة الوافدة إلى معظم دول مجلس التعاون على أساس قانون الكفالة الذي يحدد قواعد الإقامة والعمل، وعادة

(1) **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية**، مرجع سابق، ص 17.
(2) المرجع السابق، ص 18.

ما يكون الكفيل هو رب العمل، سواء كان مواطنًا أو شركة أو جهة حكومية[1].

وقد أشار تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) التابع للأمم المتحدة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت تُعَدُّ من أهم مصادر التحويلات المالية في العالم، واحتلت كلٌّ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت المراتب الأولى في قائمة البلدان العربية المرسلة للتحويلات المالية، وكانت الهند في قائمة الدول المتلقية للتحويلات المالية العربية؛ إذ بلغت حصة الهند وحدها قرابة 33 مليار دولار خلال العام 2012[2].

يوضح الرسم البياني رقم (4) وِجْهَة التحويلات المالية الخليجية للعام 2012 (بالنسبة المئوية)[3]:

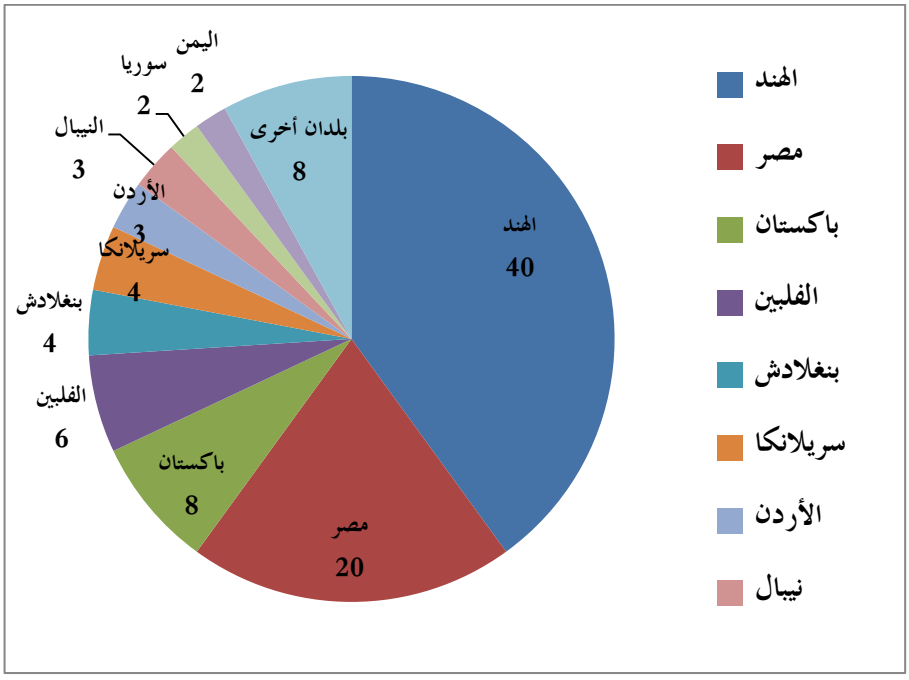

(1) عون، سنتيا، باعشر، ريهام، "وافدون إلى الخليج: أعداد ضخمة وتحديات إنسانية كبيرة"، **مجلة الإنساني**، (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 60، شتاء 2016)، ص 16.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013–2014**، (الأمم المتحدة، بيروت، 2014)، ص 72–73.

(3) الرسم البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013–2014، ص 73.

ونلاحظ هنا أن أكبر تحدٍّ تواجهه دول الخليج هو اختلال توازن القوى العاملة لصالح الأجانب على حساب المحليين، كما أن عدد العاملين المهاجرين يفوق عدد المحليين أنفسهم بفارق كبير في معظم البلدان وفي العديد من القطاعات، ولا تزال إدارة القوى العاملة واحدة من أكثر التحديات تعقيدًا بالنسبة لحكومات دول الخليج التي تحاول الوفاء بمتطلبات سوق العمل المحلية رغم ما تُشكِّله الأعداد الكبيرة من العمالة الأجنبية من تبعات اجتماعية وثقافية وسياسية[1].

(1) **العمالة المهاجرة في منطقة الخليج**، (مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، تقرير موجز رقم 2، قطر، 2011)، ص 1–2.

المبحث الثالث

قوة الجالية الهندية وتأثيراتها في دول الخليج

يُشكِّل تركز معظم العمالة الهندية في المنطقة العربية، لاسيما في دول الخليج، عاملاً مهمًّا في نمو العلاقات بين الجانبين؛ إذ تتلقى الهند أعلى نسبة من التحويلات المالية من قبل مواطنيها في المنطقة، وتُعدُّ الجالية الهندية العاملة في دول الخليج ثاني أكبر جالية هندية منتشرة في العالم[1].

وفيما يخص البدايات الأولى لتدفق العمالة الهندية إلى المنطقة، تشير بعض الدراسات إلى أن البدايات الأولى لتدفق العمالة الهندية إلى دول الخليج تعود إلى عام 1935 بحثًا عن فرص العمل، وتحديدًا في البحرين والكويت وقطر[2]. وبعد زيادة تدفُّق العوائد النفطية منذ سبعينات القرن العشرين، أخذت معدلات الهجرة الدولية إلى دول الخليج، وخاصة القادمة من شبه القارة الهندية، تشهد تصاعدًا نوعيًّا غير مسبوق للاستفادة من فرص العمل التي وفرتها عملية التنمية الشاملة في دول المجلس[3].

وأورد أحد التقديرات للعمالة الآسيوية عند بدء حقبة الطفرة النفطية أن إجمالى حجم هذه العمالة التي كانت محصورة آنذاك في القادمين من شبه القارة الهندية كان في حدود 150 ألف عامل، ومع الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال السبعينات من القرن العشرين، بدأت البلدان الخليجية في استيراد آلاف

---

(1) Kohli, Neha, Indian Migrants in the Gulf Countries, op. cit., p. 117.

(2) Pradbam, Samir, India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective, op. cit., p. 19.

(3) عبد الله، "الهجرة الدولية والتركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مرجع سابق، ص 420-426.

الأيدي العاملة من البلدان العربية والآسيوية بهدف المساهمة في إنشاء البنية التحتية اللازمة لتحقيق الخطط التنموية التي لم تكن العمالة المحلية تفي باحتياجاتها[1]. وقد توجهت الهجرة الهندية غير الماهرة وشبه الماهرة في بادئ الأمر إلى دول الخليج، وبصفة خاصة إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت والسعودية. وقد لعب المهاجرون الهنود دورًا بارزًا في حلِّ مشكلة نقص العمالة في دول الخليج آنذاك[2]، وكانوا يشكِّلون – أي العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة – ما نسبته 70% من مجموع العمالة الهندية في دول الخليج[3].

وكانت معظم العمالة الهندية تأتي في بادىء الأمر من ولاية كيرلا في جنوب غرب الهند نتيجة عدم توفر فرص عمل كافية في الولاية، ولذلك هاجر كثير من سكانها إلى الخليج بحثًا عن فرص عمل خلال سبعينات القرن الماضي[4]. ومنذ ثمانينات القرن العشرين بدأت العمالة الهندية الماهرة تتدفَّق إلى دول الخليج، بعد التحسن الاقتصادي الذي طرأ عليها[5]، وينحدر أغلب الهنود في الوقت الحاضر من الولايات الهندية الجنوبية، بما في ذلك ولاية أندرا باراديش وتاميل نادو وكيرلا[6]. وبالمقابل، لا يزال للجالية الهندية العاملة في دول الخليج دور مهمٌّ في تطور ونمو الاقتصاد الهندي؛ حيث تضمن الجالية الهندية الكبيرة العاملة في الخليج

---

(1) عبد الحق، رشا عاصم، "العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية..الواقع والمأمول"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي للمرأة والشباب لترسيخ اللغة الأم، **منظمة العمل العربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، فبراير/شباط 2007، ص 1.

(2) Kohli, Neha, Indian Migrants in the Gulf Countries, op. cit., p. 117.
راماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج... ذراع جديدة للنمو الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 113-114.

(3) Feiler, Gil, India's Economic Relations with Israel and the Arabs, op. cit., p. 28.

(4) راماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج...ذراع جديدة للنمو الاقتصادي"، ص 122.

(5) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, "Gulf States and the Conflict between India and Pakistan", **Journal of Asia Pacific Studies,** Published by Japss Press for the Guild of Independent Scholars and the Central American Institute of Asia Pacific Studies (CAI-APS), vol. 1, no. 2, Florida/USA, May 2010, p. 271.

(6) Pradbam, Samir, India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective, p. 20.

تدفقًا لأموال الحوالات على الهند قادمة من المنطقة[1].

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على معلومات دقيقة بشأن العدد الفعلي للجالية الهندية في دول الخليج، فإنها أصبحت تُشكِّل النسبة الأكبر من عدد العاملين الأجانب في دول الخليج، ووفقًا للإحصاءات الهندية الصادرة عن الكتاب السنوي لوزارة الشؤون الخارجية الهندية لعام 1985، مثَّلت العمالة الهندية في منطقة الخليج عنصرًا مهمًّا وداعمًا للعلاقات الهندية – الخليجية؛ فهناك حوالي 4 ملايين عامل هندي في دول المنطقة العربية، منهم 3.5 ملايين عامل في دول الخليج، وبلغت تحويلاتهم السنوية أكثر من 6 مليارات دولار[2]. وقد ازداد عدد العمالة الهندية في السنوات اللاحقة منذ بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ ففي تقرير جامعة الدول العربية لعام 2014، وتقرير الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة لعام 2015، فإن عدد الهنود العاملين في دول الخليج ارتفع من 2.3 مليون هندي في عام 1990 إلى 3.1 ملايين في عام 2000، ثم إلى 6.8 ملايين شخص في عام 2013.

ويبيِّن الجدول رقم (5) توزيع الجالية الهندية في دول الخليج خلال 1990–2013[3]:

---

(1) غوبتا، براكريتي، "الهند في الإعلام العربي"، **أخبار الهند**، 11 يونيو/حزيران 2010، مرجع سابق.

(2) نقلاً عن: عكاشة، سعيد، "العلاقات العربية – الهندية: الآمال والتحديات"، مرجع سابق، ص 66.
في حين أشارت مصادر أخرى، إلى وجود 2.5 مليون عامل هندي في دول الخليج، وتبلغ تحويلاتهم السنوية قرابة 6 مليارات دولار.
انظر: الكعود، إسراء شريف، **الهند ومستقبل علاقاتها الدولية**، (مكتب غفران للخدمات الطباعية، بغداد، 2011)، ص 95.

(3) انظر: **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، مرجع سابق، ص 30–31. **والتقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية**، مرجع سابق، ص 20.

الدولة	1990	2000	2013
الإمارات العربية المتحدة	458.294	915.848	2.852.207
السعودية	981.622	1.080.171	1.761.857
الكويت	553.581	557.068	730.558
سلطنة عمان	212.556	333.881	644.704
قطر	129.147	174.783	576.776
البحرين	60.493	90.968	262.855
المجموع	2.395.693	3.152.719	6.828.957

وينتمي 70% منهم إلى فئة العمالة الماهرة وشبه الماهرة، بينما ينتمي 20% منهم إلى المهنيين والفنيين من الأطباء والمهندسين والمعماريين وموظفي البنوك والمحاسبين، أما 10% الباقية فتشمل فئة العمالة غير الماهرة[1].

وبخصوص الوجهة الأساس التي يقصدها الهنود في علاقتهم بدول الخليج، تُعَدُّ الإمارات العربية المتحدة في قائمة الدول التي تستضيف العدد الأكبر من الجالية الهندية قياسًا على باقي دول الخليج، بعد أن كانت المملكة العربية السعودية تحتل المركز الأول، وفي ذلك أشار فينو راجموني (Vinu Rajmony)، القنصل العام لجمهورية الهند في دبي، خلال كلمة ألقاها أمام المؤتمر السنوي الثاني لقادة دول التعاون حول إدارة العمالة: "إن الإمارات لا تزال الوجهة الأهم للعمالة الهندية في العالم تليها المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، وقطر، والكويت، ثم ماليزيا والبحرين"[2]؛ حيث أصبحت الإمارات تمثِّل الوجهة الأفضل للجالية الهندية في الوقت الحاضر، ولاسيما بعد أن ارتفع عدد الهنود فيها إلى 2.8 مليون شخص في عام 2013، كما يوضح الجدول رقم (5).

---

(1) Ahmaad, Talmiz, "Investments and Joint Ventures in India_GCC Economic Ties: Opportunities and Challenges", Ranjit Gupta; Abu Backer Bagader; Talmiz Ahmad; and N. Janardhan (Ed), *in India and the Gulf: What Next?*, (Gulf Research Center Cambridge, University of Cambridge, 2013), p. 32.

(2) "علاقات عربية هندية"، **أخبار الهند**، 2 مايو/أيار 2009، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):

www.akhbarulhind/indoarab.htm

ويعيش حوالي مليون هندي في دبـــي والإمارات الشمالية، والباقي في إمارة (أبو ظبـــي). وتشير التقديرات إلى أن الهنود أصبحوا يُشكِّلون 33% من مجمـــوع سكان الإمارات وأكثر من 42.5% من قوة العمل، وغالبيتهم من المهنيين والعمال المهرة[1]، وقد صرَّح تي بـــي سيثارام، سفير الهند لدى الإمـــارات، في ديســـمبر/ كانون الأول عام 2014، بأن الإمارات تُعَدُّ أكبر مستوعب للعمالة الهندية حـــول العالم بواقع 2.6 مليون شخص[2].

كما يُشكِّل الهنود في المملكة العربية السعودية ما يقـــارب الـــ 20% مـــن مجموع 7 ملايين مغترب في البلاد[3]، وقد ثمَّن مانموهان سينغ، رئـــيس الـــوزراء الهندي الأسبق، جهود السعودية خلال زيارته للرياض في مارس/آذار عـــام 2010، بشأن ما تحظى به الجالية الهندية من رعاية، مشيرًا إلى أن مواطني بلاده في السعودية يصلون إلى 1.8 مليون نسمة[4].

وتُعَدُّ سلطنة عُمان من الدول التي أصبحت تعتمد على الجالية الهندية الـــتي ارتفع عدد أفرادها من 212.5 ألف شخص عام 1990 إلى أكثر مـــن 644.7 ألـــف هندي عام 2013، كما هو مُبَيَّن في الجدول رقم (5)، وأثناء زيارة سينغ إلى سلطنة عمان عام 2008، تم التوقيع على مذكرة تفاهم اتفق خلالها على زيـــادة العمالـــة الهندية من فئة الفنيين وبمختلف الاختصاصات[5].

وفي قطر، فإن الجالية الهندية تُعَدُّ عاملاً مهمًّا في توثيق العلاقات بين البلدين؛ إذ يعمل الهنود في مختلف القطاعات، لاسيما الخدمية والتجارية، ويسهمون في دفع

---

(1) Pradbam, Samir, India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective, p. 20-21.

(2) نقلاً عن: **مدونات مباشر**، العراق، 5 ديسمبر/كانون الأول 2014.
www.mubasher.info/news/ae/now/latest/2641479.aspx

(3) Pradbam, Samir, India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective, p. 21.

(4) السهيل، تركي، "علاقات عربية هندية"، **أخبار الهند**، 2 مارس/آذار 2010.

(5) Rizvi, M. Mahtab Alam, "India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States", in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades*, p. 98.

عجلة التنمية في دولة قطر، فضلاً عن أن تحويلاتهم المالية لبلدهم تُشكِّل مصـــدرًا إضافيًّا للدخل في الهند. وقد أشارت وزارة الخارجية القطرية إلى ارتفـــاع عـــدد الجالية الهندية في البلاد إلى أكثر من 640 ألف شخص في العام 2015[1].

وفيما يخص البحرين، فقد أكد شاشي ثـــارور (ShashiTharoor)، وزيـــر الدولة للشؤون الخارجية الهندية، خلال زيارته للبحرين في أكتوبر/تشـــرين الأول 2009، أن العمالة الهندية في البحرين تصل إلى قرابة 300 ألف نسمة، يعملـــون في مجالات تنموية مختلفة[2].

وهكذا، أسهمت الجالية الهندية في تطور العلاقات بين الجانبين، لاسيما في المجال الاقتصادي، وهذا ما أكده محمد حامد أنصـــاري (Muhammad Hamid Ansari)، نائب الرئيس الهندي آنذاك، بقوله: "إن لدينا أكثر من خمسة ملايين هنـــدي في دول الخليج العربية، وهذه العلاقة ذات مردود طيب للجانبين"[3]، تنعكس إيجابًـــا علـــى اقتصاد الهند؛ حيث إن العديد من الهنود العاملين في البلـــدان الخليجيـــة يســـتثمرون، بحسب شارادناير، مدير قسم إدارة الأموال في بنك المشرق بدبـــي، مـــا يعـــادل 5% على الأقل من إجمالي عائداتهم في سوق الأسهم الهندية[4].

وفيما يخص التحويلات المالية للجالية الهندية العاملة في دول الخليج العربيـــة إلى البلد الأم (الهند)، فقد بلغت أكثر من 29.5 مليار دولار عام 2011، وتتصـــدَّر الإمارات العربية المتحدة قائمة دول الخليج في نسبة التحويلات المالية إلى الهنـــد؛ حيث إن مصدر حوالي نصف تحويلات الهنود من دول الخليج يأتي من الإمارات، والجدول (6) والرسم البياني (5) يبيِّنان ذلك.

---

(1) المعهد الدبلوماسي، **العلاقات القطرية الهندية**، سلســـلة قطـــر والعـــالم (3)، (وزارة الخارجية، قطر 2015)، ص 53.

(2) الهند في الإعلام العربـــي، **أخبار الهند**، نيودلهي، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2009، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/arabmedia.htm

(3) العسكر، حمد، مقابلة نائب الرئيس الهندي (حامد أنصاري)، مرجع سابق.

(4) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، أكتوبر/تشرين الأول 2007، (تاريخ الـــدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/Gulf-Investments.htm

جدول رقم (6)

يوضح حجم التحويلات المالية من دول الخليج إلى الهند عام 2011[1]

دول مجلس التعاون الخليجي	التحويلات المالية للجالية الهندية (بالمليون دولار)
الإمارات العربية المتحدة	14.255
السعودية	7.621
الكويت	2.673
سلطنة عمان	2.373
قطر	2.084
البحرين	0.690
المجموع	29.696

الرسم البياني رقم (5) يُبيِّن التحويلات المالية من دول الخليج إلى الهند عام 2011 بالنسبة المئوية[2]

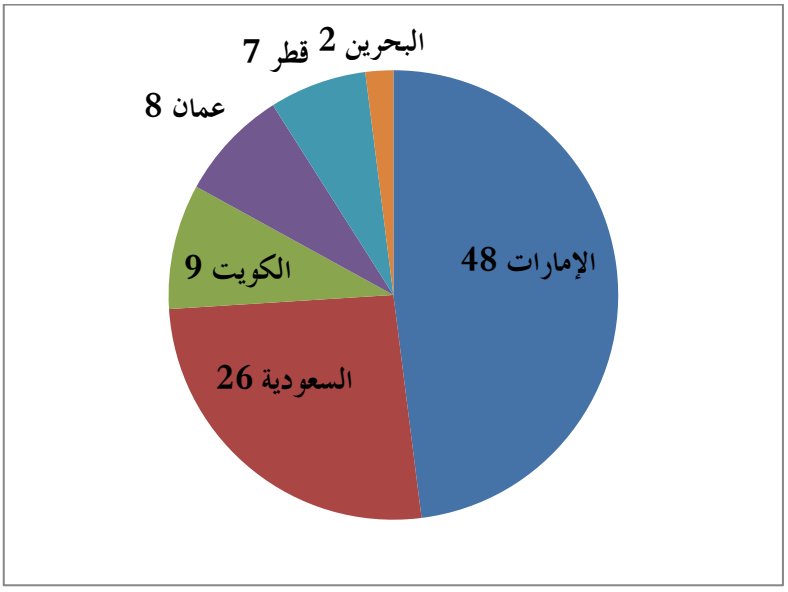

(1) Kohli, Neha, Indian Migrants in the Gulf Countries, op. cit., p. 121.

(2) الرسم البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على:
Kohli, Neha, Indian Migrants in the Gulf Countries, op. cit., p. 121.

وفي العام 2012، وصلت التحويلات المالية للجالية الهندية من دول الخليج إلى قرابة 32.7 مليار دولار، ومن ثم ارتفعت لتصل إلى ما يقرب من 35 مليار دولار سنويًّا، وشكَّلت التحويلات المالية في مقاطعة كيرلا الهندية 22% من الدخل[1]. وعليه، فقد أولت الحكومة الهندية عناية كبيرة لتوثيق علاقاتها بدول الخليج، في أعقاب تدفُّق أعداد كبيرة من العمالة الهندية إليها، ودأبت الهند – من خلال حرص وزير شؤون الهجرة الهندية على زيارة دول الخليج مرتين سنويًّا على الأقل – على تنشيط علاقاتها مع دول المنطقة وتذليل العقبات المرتبطة بالعمالة الهندية، كما تحرص الحكومة الهندية على حسن اختيار سفرائها الذين يُمثِّلونها في المنطقة من بين أولئك القادرين على تأمين علاقات وثيقة مع دول الخليج[2].

وهكذا، أسهمت الجالية الهندية في مدِّ جسور التعاون بين الجانبين، من خلال لعب دور مهمٍّ في نمو وتطور اقتصاد دول الخليج، وتنشيط التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وهو ما انعكس إيجابًا على العديد من قطاعات التعاون بينهما، فمثلاً أشار تقرير لوزارة الشؤون الخارجية الهندية للعام 2012–2013، إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الجالية الهندية ورجال الأعمال الهنود في بناء وتطوير اقتصاد البحرين على مدى العقود القليلة الماضية[3]، كما أن ارتفاع عدد أفراد الجالية الهندية بدول الخليج أسهم في بروز قوة عمل لها ثقل مهمٌّ في العديد من دول المنطقة، لاسيما أن هؤلاء أصبحوا يُشكِّلون نسبة كبيرة قياسًا بعدد الجاليات المنتشرة في دول الخليج والسكان الأصليين؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الهنود يُمثِّلون ما نسبته 36% و35% و34% من عدد سكان كلٍّ من البحرين وقطر والإمارات على التوالي حسب إحصائيات عام 2012[4]، في حين أن أعلى نسبة للهنود في دول الخليج قياسًا بعدد السكان

---

(1) Bagadar, Abo Backer, "Look East: An Alternative Perspective for GCC Countries", in *India and the Gulf: What Next?* p. 12.

تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، مرجع سابق، ص 62–63.

(2) راماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج... ذراع جديدة للنمو الاقتصادي"، ص 126–127.

(3) Ministry of Affairs, Annual Report 2012-2013, (Policy Planning and Research Division, New Delhi), p. 41.

(4) Kohli, Neha, Indian Migrants in the Gulf Countries, p. 118.

المحليين، توجد في البحرين بنسبة 44%، كما مُبَيَّن في الرسم البياني رقم (6). من جانب آخر، أسهم الهنود في التأثير على صناعة السينما الهندية المعروفة باسم "بوليوود" التي أصبحت تلقى ترحيبًا وانتشارًا ليس فقط في السوق الهندية الداخلية بل حتى في العديد من الدول، ومن ضمنها دول الخليج[1].

الرسم البياني رقم (6) يوضح توزيع الهنود في دول الخليج ونسبتهم المئوية من العدد الإجمالي للسكان[2]

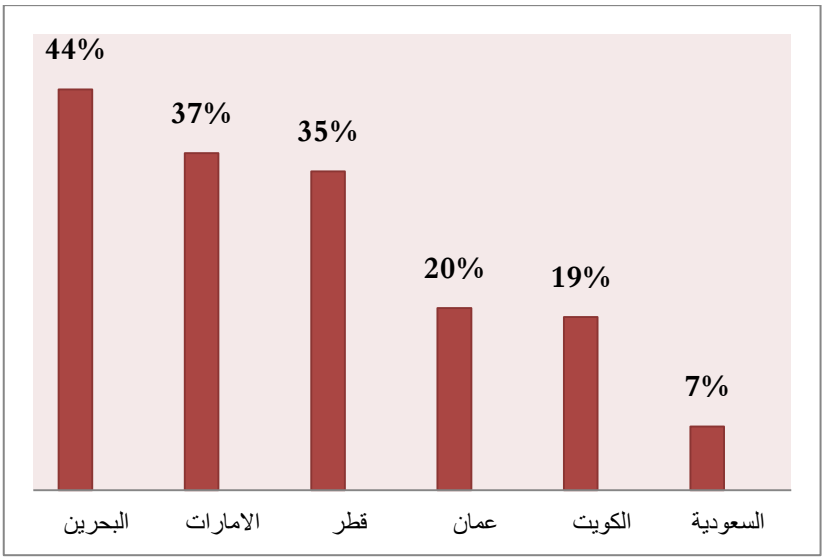

وقد نجحت الحكومة الهندية في عقد اتفاقيات عدَّة مع دول الخليج لضمان وحماية حقوق العمالة الهندية، مثل: الاتفاقية التي أبرمتها مع الإمارات عام 2006، ثم قطر في العام 2007، والكويت عام 2007، ثم سلطنة عمان في العام عام 2008، والبحرين عام 2009، فضلاً عن استمرار التفاوض مع المملكة العربية السعودية للتوقيع على اتفاقية مماثلة[3]. وأوضح كاتاريا (Y.S. Kataria)، المتحدث باسم

(1) راماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج... ذراع جديدة للنمو الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 129.

(2) الرسم البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على:
Feiler, Gil, India's Economic Relations with Israel and the Arabs, p. 27.

(3) Neha Kohli, Indian Migrants in the Gulf Countries, p. 123.

وزارة الخارجية الهندية، في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2014، أن الدبلوماسيين الهنود في دول الخليج، طلبوا زيادة كبيرة في الحد الأدنى لأجور العمالة الهندية في شركات القطاعين العام والخاص في تلك الدول؛ إذ تسعى نيودلهي لحصول هذه القوة العاملة على رواتب أعلى، مشيرًا إلى أن "التضخم وقيمة العملة الهندية وارتفاع تكاليف المعيشة في الخليج من العوامل التي تبرر هذا القرار"[1].

وهكذا يتبين، أن القوى العاملة الهندية في الخارج، التي تُقدَّر رسميًّا بأكثر من 25 مليون نسمة –وإن كانت أكثر من ذلك بحسب التقديرات غير الرسمية بينها أكثر من 6.8 ملايين نسمة في دول الخليج– أصبح دورها يتعاظم لصالح الوطن الأم، وتتحول بالتدريج إلى ثروة كبرى من حيث الدور والمكانة والتحويلات المالية السنوية التي تنعش ميزانية الدولة، فضلاً عن تأثيرها المتنامي في البلدان التي تقيم فيها[2]. وقد وصف برناب موخرجي (Pranab Mukherjee)، وزير الشؤون الخارجية الهندي آنذاك، أثناء زيارته إلى دبي، في مايو/أيار 2008، أبناء الجالية الهندية في دول الخليج باعتبارهم عنصرًا مكمِّلاً لحياة وتاريخ المنطقة، وأن التفاعل بين أبناء هذه الجالية وشعوب المنطقة قائم على أُسُس الفهم العميق وتقدير ثقافة بعضهم البعض، مشيرًا إلى أن هناك أكثر من 5 ملايين مواطن هندي يعملون اليوم في البلدان الخليجية كانت لهم مساهمات كبيرة في نمو المنطقة[3].

وعليه، ومن خلال واقع الجالية الهندية في دول الخليج العربية، نخلص إلى أن الوجود الهندي في دول الخليج العربي يظل مؤثرًا، ولاسيما في مجال الاقتصاد والتجارة، وأن الجالية الهندية يمكن أن تقدم جهدًا لخدمة المصالح الهندية – الخليجية معًا، وتيسير أهدافها ومهماتها.

---

(1) "الهند تسعى لزيادة أجور عمالتها في الخليج"، **الجزيرة نت**، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.aljazeera.net/news/business/htm

(2) راماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج... ذراع جديدة للنمو الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 129–130.

(3) "استثمارات هندية"، **أخبار الهند**، 16 مايو/أيار 2008، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/TCS.htm

الفصل الثالث

منتديات التعاون الهندية-الخليجية

تُعَدُّ الهند من الدول التي حققت نتائج مهمة على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد سجلت معدل نمو في الناتج القومي الإجمالي في سنوات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية يتراوح ما بين 8% و9%، فضلاً عن أن التوجه العام الغالب على الاقتصاد الهندي، هو اقتصاد المعرفة الذي يُمثِّل المصدر الرئيس للقيمة المضافة في هذا الاقتصاد[1]. وبالمقابل، عمدت دول الخليج منذ القرن الحادي والعشرين، لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، والانخفاض المستمر في أسعار النفط منذ منتصف العام 2014، إلى التوجه نحو تنويع اقتصادها من خلال الاعتماد على مصادر دخل متنوعة، وفي مقدمتها: استخدام عائدات النفط والغاز الطبيعي لدعم التنمية الصناعية والبنية التحتية على نطاق واسع، وتشجيع القطاع الخاص، فضلاً عن الاستثمار في قطاع المعرفة وتشجيع قطاع الخدمات[2]. وعليه، فقد حظيت نقاط قوة الهند الاقتصادية باعتراف متزايد؛ مما أسهم في إقناع دول الخليج بأن الهند جاهزة للعب دور إقليمي ودولي أيضًا في الميدان الاقتصادي والتقني.

وقد عمدت كل من الهند ودول الخليج إلى زيادة تحركها تجاه بعضها البعض من خلال اتباع استراتيجية تقوم على عقد مؤتمرات قمم، ودعم وتأسيس العديد من منتديات التعاون، وعلى جميع الأصعدة، لاسيما في الجانب الاقتصادي، منذ العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. وقد تعددت منتديات التعاون الهندية مع دول الخليج، سواء كانت بين الهند والمنظمات

---

(1) Mohan, G, "India's Strategic Challenges in the Indian Ocean and the Gulf", in *India's Growing Role in the Gulf: Implications for the Region and the United*, p. 56.

محمود، أحمد إبراهيم، أحمد، أحمد يوسف، و"آخرون"، **حال الأمة العربية 2010–2011: رياح التغيير**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011)، ص 49.

(2) Das, Prassan, Kumar, Pradhan, Samir, Ranjan, *India-Gulf Trade Relations*, op. cit., p. 32-33.

الإقليمية في المنطقة، كالتعاون مع جامعة الدول العربية، التي تُعَدُّ دول الخليج جزءًا أساسيًّا منها، ومجلس التعاون لدول الخليج، والمنظمات الإقليمية الأخرى، أو على مستوى العلاقات البينية بين الهند ودول الخليج التي أسهمت بدور بارز في تطوير العلاقات الاقتصادية بينها.

المبحث الأول

التعاون المُؤَسَّساتي الإقليمي

ارتبطت نهايات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وتفكك الاتحاد السوفيتي منذ العقد الأخير من القرن الماضي، ببروز مجموعة من التحولات التي كان لها تداعياتها المتزايدة على طبيعة العلاقات الدولية، وقد تمثَّلت أهم ملامح هذه التداعيات في إطار التغير في قضايا العلاقات الدولية وما تطلَّبه ذلك من ضرورة تطوير في الأدوات المستخدمة لإدارة تلك العلاقات. ومن أجل الحفاظ على حجم المصالح المتبادلة بين الجانبين، كان لابد من الحفاظ على ما هو قائم من تفاعلات ومواجهة التحديات الطارئة. وفي هذا السياق، فإن النظر إلى العلاقات الهندية–الخليجية يكشف عن كونها علاقات على قدر كبير من الأهمية لكلا الطرفين؛ إذ إنها محكومة بقدر يعتد به من المصالح مع وجود مجموعة كبيرة من التحديات المؤثرة في تلك العلاقات، كما أن حماية تلك المصالح ومواجهة هذه التحديات، يتطلب بدأ الطرفين في حوار استراتيجي لمواجهة ليس ما يعترض علاقات الطرفين من تحديات مباشرة فحسب، بل يتعدى ذلك للبحث في سبل مواجهة التحديات النابعة من طبيعة البيئة الأمنية ما بعد الحرب الباردة[1].

ولذلك، اتجه الطرفان إلى تكثيف لقاءاتهما، وذلك للبحث عن الطرق والوسائل الفاعلة في حماية مصالحهما ومواجهة التحديات التي قد تعوق تطوير العلاقات فيما بينهما. وقد كان لمنتديات التعاون الهندي – الخليجي دور مهم وأساسي في التمهيد لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، ومن بين أبرز هذه

(1) أمين، خديجة عرفة محمد، "التعاون الاستراتيجي (الخليجي–الهندي) في القرن الحادي والعشرين"، **آراء حول الخليج**، (مركز الخليج للأبحاث، المملكة العربية السعودية، 2014). www.araa.ae/index.php?view=article&id=2107:2014.

المنتديات التي عُقدت بين الجانبين على صعيد المنظمات الإقليمية:

1. تأسيس رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي Indian Ocean Rim Association for Regional Cooperation في مارس/آذار 1997، وتضم 20 دولة إفريقية وآسيوية مطلة على المحيط الهندي، وتُعَدُّ كل من الهند وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة من الدول الأعضاء في الرابطة[1]. وكانت الهند الدولةَ المبادرةَ لتشكيل هذه الرابطة باعتبارها قوة مؤثرة في السياسة الإقليمية والدولية، وأكدت الهند من جانبها في أكثر من مناسبة على ضرورة تفعيل التعاون الجماعي للدول المطلة على المحيط الهندي، وإقامة علاقات تعاون بينها في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والتقنية والعلمية[2]، كما

---

(1) عودة، عبد الملك، **مجلة شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 103، 2000، ص 85. أيوب، مدحت، **السياسة الدولية**، (العدد 177، 2009)، ص 108–110.

(2) انظر: جميل، غالب علي، "منظمة الدول المطلّة على المحيط الهندي"، **مجلة أبحاث سياسية**، العدد 4، مايو/أيار 1999، ص 122. وقد تبع طرح الأفكار الخاصة بإنشاء هذا التجمع على المستوى الرسمي في الهند، اهتمام المؤسسات والنخب الأكاديمية والعلمية وقطاع الأعمال الهندي بهذا المشروع من خلال تنظيم عدد من الندوات واللقاءات لمناقشة أبعاده وإمكانية تطبيقه، منها على سبيل المثال:

- إصدار مجلة دراسات المحيط الهندي (Journal of Indian Ocean Studies) في الهند، والتي عبرت من خلال أعدادها المختلفة عن ضرورة إقامة ترتيب خاص بدول المحيط الهندي شرطًا لمقاومة الضغوط التي تمارسها القوى الخارجية على دول المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة. ونظر عدد من مقالات المجلة إلى التعاون الإقليمي في منطقة المحيط الهندي بوصفه مدخلاً وإطارًا مهمًّا للاستفادة من الموارد الاقتصادية للمحيط الهندي.
- دعوة مدير مركز المحيط الهندي لدراسات السلام بأستراليا (كينث مكفرسون) في مقال نُشر له في مجلة (The Monitor) في عددها الصادر في السادس من مارس/آذار 1994، والتي تصدر في الهند، إلى ضرورة إنشاء "محور أسترالي – هندي – جنوب إفريقي" بوصف ذلك بداية عملية لتأسيس ترتيب اقتصادي – سياسي لإنشاء منطقة المحيط الهندي للتعاون (Indian Ocean Zone of Cooperation) على غرار النافتا والاتحاد الأوروبي والأوبك.
- مؤتمر أنديرا غاندي الخامس حول إنشاء تجمع المحيط الهندي والذي انعقد في الهند في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1995.

كان لسلطنة عمان دور ملحوظ في الدعوة إلى إنشاء هـذا التجمـع، وتمثَّل ذلك في زيارة وزير خارجية سلطنة عمان آنذاك لكل من الهنـد وموريشيوس، في منتصف يوليو/تموز عام 1996، والتي تنـاول أثناءهـا مناقشة اقتراح إنشاء هذه الرابطة[1].

ومن أجل تفعيل التعاون الاقتصادي بين الطرفين، يمكن الحديث عن أهميـة انضمام باقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى رابطة الدول المطلة علـى المحـيط الهندي للتعاون الإقليمي، وتبرز أهمية انضمامها إلى الرابطة من الطبيعة الاقتصادية للمنظمة، ولاسيما أن الأهداف الرئيسية للرابطة كما حددها الميثـاق تتمثـل في تحقيق النمو المستدام، والتنمية المتوازنة في منطقة المحيط الهندي، وخلـق أسـاس مشترك للتعاون الاقتصادي الإقليمي، والتركيز على مجالات التعاون الاقتصـادي التي توفر الفرص لتنمية المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة، والعمل علـى تشـجيع عملية تحرير التجارة من خلال إزالة العوائق، وتخفيض الحواجز الجمركيـة أمـام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا داخل المنطقة[2].

وهكذا، شكَّلت الرابطة بوابة لعقد مزيد من منتديات التعاون بـين الهنـد ودول الخليج نتيجة الفائدة التي تحققت من تأسيس تلك الرابطة؛ الأمر الذي دفع الجانبين إلى التركيز على عقد العديد من منتديات التعاون منذ بـدايات القـرن الحادي والعشرين.

2. انعقاد المؤتمر الصناعي الهندي-الخليجي في مومباي، في شـهر فبرايـر/ شباط 2004، الذي اتفق فيه وزراء التجارة والصناعة بـدول مجلـس التعاون، ووزير التجارة والصناعة الهندي آنذاك، على تعزيز التعـاون

انظر: فرحات، محمد فايز، "مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة وعمليـة التكامـل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة"، **ودراسـات اسـتراتيجية**، العـدد 111، (مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الاسـتراتيجية، أبـو ظبـي 2005)، ص 19-20-30.

(1) المرجع السابق، ص 20.

(2) أمين، خديجة عرفة محمد، "التعاون الاستراتيجي (الخليجي-الهندي) في القرن الحـادي والعشرين"، المرجع السابق.

الاقتصادي من خلال "إعلان مومباي"[1]. وقد نتج عنه التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الهند ودول الخليج في 25 أغسطس/آب 2004، وشكّلت تلك الاتفاقية الأساس في التعاون الاقتصادي في مجال التمهيد لتطبيق التجارة الحرة بينهما[2]، فيما تتواصل اجتماعات المؤتمرات الصناعية الهندية–الخليجية سنويًّا، فمثلاً انعقد المنتدى الصناعي الثالث في مايو/أيار 2007، الذي تم خلاله الاتفاق على التعاون في مجال الطاقة والبتروكيمياويات ومواد البناء[3].

3. افتتاح ملتقى مشروعات الاستثمار الهندية – العربية في نيودلهي في 18 أبريل/نيسان 2008، ويهدف المشروع إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الهند والدول العربية، ومن ضمنها دول الخليج، على المستويين الحكومي والخاص في المجالات كافة بما يعود بالنفع على الجانبين. وقد أكد براناب موخرجي(*)، وزير الشؤون الخارجية الهندي آنذاك، في كلمته التي ألقاها خلال الافتتاح: "إن التبادل التجاري والاستثمار بين هذه المناطق ذو أهمية كبيرة في تاريخنا المعاصر"، داعيًا الحكومات والقطاع الخاص في دول المنطقة إلى خلق مناخ استثماري ملائم

---

(1) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, "Gulf States and the Conflict between India and Pakistan", **Journal of Asia Pacific Studies,** Published by Japss Press for the Guild of Independent Scholars and the Central American Institute of Asia Pacific Studies (CAI-APS), vol. 1, no. 2, Florida/USA, May 2010, p. 262.

أحمد، تلميذ، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي" في: الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية: التنافس على موارد الطاقة، مرجع سابق، ص 407.

(2) Pradhan, Samir, "Gulf-South Asia Economic Relations: Realities and Prospects", op. cit., p. 75.

www.globaltradealert.org/sites/default/files/pradhan-gta4.pdf

Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, "Gulf States and the Conflict between India and Pakistan", p. 261-262.

(3) Ibid, p. 267.

(*) براناب كومار موخرجي: تقلّد مناصب عدة، من أبرزها: رئيس الهند منذ 25 يوليو/تموز 2012.

ليتمكن طريق الحرير التاريخي من تحقيق كامل أهدافه. ومن جانبه، قال أحمد سالم الوحيشي، سفير جامعة الدول العربية لدى نيودلهي: إن الهند دعمت الدول العربية في المحافل الدولية، ولديها ارتباطات تجارية مع الدول العربية، ودول الخليج العربية خصوصًا[1].

4. التوقيع على مذكرة لإنشاء منتدى التعاون العربي – الهندي في العاصمة الهندية نيودلهي، في الثاني من ديسمبر/كانون الأول 2008؛ حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة رفيعة المستوى تجتمع سنويًّا وبالتناوب على مستويات مختلفة، وتضم كلًّا من: ترويكا القمة العربية والأمانة العامة ووزارة الخارجية الهندية[2].

5. انعقاد الاجتماع التحضيري لمؤتمر الشراكة العربي – الهندي في أكتوبر/ تشرين الأول 2009، وقد أشارت أمبيكا شارما (Ambica Sharma)، نائبة رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية الهندي، أثناء الاجتماع التحضيري، إلى أن الهند لها شراكات ناجحة في عدد من الدول العربية، وتُعَدُّ الإمارات العربية المتحدة الأولى، والمملكة العربية السعودية الثانية، وتأتي قطر في المرتبة الثالثة، أما الكويت ففي المرتبة الرابعة[3].

6. انطلاق أعمال المنتدى الخليجي – الهندي الرابع الذي استضافته غرفة جدة في الفترة بين 14–16 يونيو/حزيران 2010، وشارك فيه 7 وزراء للتجارة والصناعة وكوكبة من الاقتصاديين في دول مجلس التعاون الخليجي والهند، وبحضور رؤساء الغرف التجارية ومسؤولي الهيئات والبنوك والمؤسسات الدولية. وقد أكَّد عدد من المشاركين غداة التحضير

(1) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 19 أبريل/نيسان 2008، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/Gulf-Investments.htm

(2) منتدى التعاون العربي – الهندي، **جامعة الدول العربية**، يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2016):
www.lasportal.org/ar/forums/Pages/Forums.aspx?rid=5

(3) "أخبار اقتصادية"، **أخبار الهند**، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2009.
www.akhbarulhind.com/Sensex-report.htm

للمنتدى على أهمية الحدث الاقتصادي الخليجي–الهندي الذي تستضيفه غرفة جدة بمشاركة أكثر من 3000 خبير اقتصادي وتجاري من الدول الخليجية إضافة إلى الهند، مشيرين إلى أن الهدف الرئيسي يتمثل في بحث الفرص الاستثمارية المتاحة للجانبين ودعم المشاريع الصغيرة وبرامج التقنية، في ظل التطور الكبير الذي تشهده دولة الهند في تقنية المعلومات وتميزها في إقامة ودعم المنشآت الصغيرة، وأن العلاقات السياسية والتجارية القديمة بين الهند ودول الخليج تعد نقطة انطلاق نحو مزيد من التعاون في مجال الاستثمار لما له من أهمية كبرى في العلاقات المتبادلة، داعين إلى العمل لتبادل الاستثمار في المجالات الاستثمارية الحديثة كالطاقة البديلة وتغير المناخ نظرًا للتوجه العالمي السائد في معالجة المشكلات الناتجة عن استخدامات الطاقة والتأثيرات المناخية[1].

7. التوقيع على مذكرة التعاون المعدلة لمنتدى التعاون العربي–الهندي والبرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي 2014–2016، وتجديد الوثيقة وتطويرها أثناء زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى نيودلهي في السابع عشر من ديسمبر/كانون الأول 2013. وبموجب مذكرة التعاون المعدَّلة تغيرت آلية المنتدى لتصبح على مستوى وزراء الخارجية العرب ووزير الخارجية الهندي، ويُعقد الاجتماع الوزاري مرة كل سنتين، أما اجتماع كبار المسؤولين فيُعقد مرة كل سنة، وذلك بالتناوب بين الهند وإحدى الدول العربية. ووفقًا لمذكرة التعاون لإنشاء منتدى التعاون العربي–الهندي، يعمل الجانبان على تعزيز التعاون في جميع المجالات، ومن أبرزها[2]:

- الاقتصاد والتجارة والاستثمار (تنظيم مؤتمر سنوي للشراكة العربية–الهندية).

(1) الفارسي، علي، "7 وزراء وكوكبة من الاقتصاديين يشاركون في المنتدى الخليجي الهندي الرابع بغرفة جدة"، **الرياض**، العدد 15178، 13 يناير/كانون الثاني 2010.

(2) منتدى التعاون العربي – الهندي، جامعة الدول العربية، مرجع سابق.

- الطاقة (إقامة آلية للحوار من أجل التعاون في مجال الطاقة تجتمع سنويًّا على مستوى كبار المسؤولين في الوزارات المعنية من الجانبين والأمانة العامة).
- تنمية الموارد البشرية.

8. بدء أعمال الندوة الأولى للإعلام العربي-الهندي في نيودلهي، في 21 أغسطس/آب 2014، وقد لخصت سوشما سواراج (Sushma Swaraj)، وزيرة الشؤون الخارجية الهندية خلال الندوة، التزام حكومة الهند الجديدة الثابت بالاستدامة والتوسع في العلاقات مع العالم العربي، لاسيما مع دول الخليج، من خلال النظر إلى غرب آسيا باعتبارها جزءًا مهمًّا من المنطقة المجاورة للهند؛ إذ إن المنطقة التي تقع عند مفترق الطرق بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، تشكِّل منطقة مهمة بالنسبة للمصالح الوطنية للهند من أوجه عدَّة، وبالأخص في المجال الاقتصادي والتجاري[1].

9. انعقاد الدورة الأولى لمنتدى التعاون العربي-الهندي على مستوى كبار المسؤولين في العاصمة الهندية نيودلهي، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وفي ختامها حثَّ كبارُ المسؤولين المشاركين في الدورة على تعزيز سبل التعاون الجماعي العربي-الهندي، وتفعيل مجالات التعاون المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي للمنتدى، بما في ذلك التجارة والاستثمار، والطاقة، وحماية البيئة، والزراعة والأمن الغذائي، وتنمية الموارد البشرية، والثقافة والتعليم والإعلام، وكذلك الإعداد للدورة الأولى للمنتدى على مستوى وزراء الخارجية في الربع الأخير من عام 2015 في إحدى الدول العربية[2].

---

(1) الكلمة الافتتاحية لوزيرة الخارجية الهندية في المنتدى الإعلامي الأول للهند والدول الأعضاء في الجامعة العربية، مرجع سابق.

(2) اختتام الدورة الأولى لمنتدى التعاون العربي-الهندي على مستوى كبار المسؤولين، **جامعة الدول العربية**، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):

www.lasportal.org/wps/portal/ar-page/news

10. افتتاح أعمال المنتدى الخليجي-الهندي الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم من الهند بالمملكة العربية السعودية يومي 18 و19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، بحضور وزير التجارة والصناعة السعودي، وممثلين عن الوزارات المعنية، ورؤساء الهيئات والمنظمات والغرف التجارية من الجانبين، وكذلك ممثلين عن القطاع الخاص الخليجي والهندي. وقد تضمن برنامج المنتدى العديد من المداخلات التي انصبَّت على قطاعات الأمن الغذائي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنفط والغاز والطاقة المتجددة والمعادن وتقنية المعلومات والاتصالات والصحة والدواء وغيرها من القطاعات، فضلاً عن مناقشة مجالات التعاون بين سيدات الأعمال الخليجيات ونظيراتهن الهنديات. وعلى هامش المنتدى، انعقدت لقاءات ثنائية بين أصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم من الهند، وقد بحث المنتدى أهم التحديات التي تواجه الاستثمارات الاقتصادية بين دول المجلس وجمهورية الهند، وقد شكَّل هذا المنتدى منعطفًا إيجابيًّا في تطوير هذه العلاقات من حيث التدقيق في التحديات، وفي الدور المأمول الذي يلعبه القطاع الخاص الخليجي والهندي، والدور المكمل للحكومات الخليجية والحكومة الهندية في ما يخص إزالة الحواجز التي تقلِّل من حجم التبادل التجاري وفرص الاستثمار بين الجانبين، وقد خلص المنتدى إلى العديد من التوصيات، أبرزها[1]:

- إقامة المنتدى بشكل سنوي في كل من الهند ودول مجلس التعاون الخليجي بالتناوب.
- إقامة شراكات بين القطاع الهندي والخليجي في شتى المجالات والتخصصات.

(1) "البيان الختامي للمنتدى الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم من الهند"، **اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي**، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 6 مايو/أيار 2016):

http://fgccc.org/?p=4438

- الاستعانة بخبرة الهند في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في تطوير القطاع الخاص وتوفير حلول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال.
- تكثيف زيارات الوفود الاقتصادية، واستخدام وسائل التقنية المختلفة في تنمية التجارة بينهما.
- الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوفرة في دول المجلس والهند، وخاصة الموارد البشرية المؤهّلة للعمل بدول الخليج العربية.
- تعزيز التعاون في القطاع الصحي والطبي وفتح مجالات الاستثمار فيه.
- الاستفادة من الخدمات المتاحة بالمناطق الحرة في دول المجلس، وكذلك الخدمات التي توفرها الغرف التجارية الصناعية بالسعودية وهيئة الاستثمار وهيئة المدن الاقتصادية ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية من فرص استثمارية واعدة.
- إنشاء شركة استثمارية متعددة المجالات بين القطاع الخاص الخليجي والهندي برأس مال يتم تحديده.
- تشكيل لجنة مشتركة بين اتحاد دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد الصناعات الهندية، وذلك لمتابعة التوصيات وتفعيلها، والقيام بوضع الحلول المناسبة لتسهيل إجراءات المستثمرين لكلا الجانبين.
- أهمية التركيز على القطاع الزراعي ومشاريع الأمن الغذائي نظرًا لأهميته والمجالات والفرص الاستثمارية المتوفرة فيه.

وقد دعا **عبد الرحيم حسن نقي**، أمين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، قطاعات التجارة والأعمال والاستثمار في دول المجلس والهند إلى استغلال كل الآفاق المتاحة بين الطرفين، وتبني المبادرات والمشاريع والبرامج التي تدفع إلى بناء شراكات استراتيجية في كل القطاعات، وبما ينسجم وعمق العلاقات والمصالح المشتركة بين دول المجلس والهند والحاجة إلى الارتقاء بها في المرحلة المقبلة. وخلص المنتدى الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم الهنود، إلى وجود مقومات وفرص استثمارية واعدة بين الجانبين الخليجي والهندي، تشجع

على تحقيق أوجه تعاون على أرفع المستويات، وفي مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والصناعة والأمن الغذائي والزراعة وتقنية المعلومات والاتصالات، وكذلك في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصحة والموارد البشرية، والاستفادة من الخبرات الهندية في تلك المجالات. ولفت أمين عام اتحاد الغرف الخليجية إلى أنه بالرغم من أن التبادل التجاري بين دول التعاون والهند قد شهد تطورًا ملحوظًا في الأعوام الماضية؛ حيث بلغ في عام 2014 نحو 150 مليار دولار (الصادرات الخليجية للهند بلغت 95 مليار دولار، مقابل 55 مليار دولار صادرات الهند إلى الخليج)، إلا أن هناك آفاقًا أوسع للدفع بهذه العلاقات والمصالح الاقتصادية الخليجية-الهندية بشكل غير مسبوق، وهو ما أكد عليه المنتدى الذي أقرَّ تشكيل لجنة مشتركة بين اتحاد غرف دول مجلس التعاون واتحاد الصناعات الهندية، والتي تشكِّل نقلة داعمة تخدم هدف تطوير العلاقات المشتركة وتحفز أصحاب الأعمال والمستثمرين لطرق أبواب جديدة في كافة المجالات[1].

11. انعقاد الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون العربي-الهندي في العاصمة البحرينية، المنامة، في 24 يناير/كانون الثاني 2016، وقد أكَّد المشاركون العرب على ضرورة اهتمام جامعة الدول العربية بتعزيز العلاقات مع الهند، ووضع أسس صلبة للرؤية المشتركة والشراكة المتجددة للحوار والتعاون الجماعي بين الدول العربية والهند. وشهدت الجلسة المغلقة للمنتدى مناقشة عامة حول العلاقات بين الدول العربية والهند، كما تمت مناقشة واعتماد "إعلان المنامة" الصادر عن الاجتماع الذي تضمن المواقف والتفاهمات المشتركة بين الجانبين العربي والهندي حيال قضايا التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وتم إقرار البرنامج التنفيذي الذي وضع آلية العمل بين الجانبين خلال عامي 2016

(1) اتحاد الغرف الخليجية يؤكد وجود آفاق جديدة واسعة لقطاعات الأعمال الهندية والخليجية، **اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي**، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، (تاريخ الدخول: 6 مايو/أيار 2016):

http://fgccc.org/?p=4434

و2017، لتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والطاقة وحماية البيئة والزراعة والأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية والثقافة والتعليم والإعلام والتنمية الاجتماعية وفي مجال الصحة[1].

فضلاً عن ذلك، ناقش الجانبان، سبل ووسائل تعزيز التعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكّدا على نقاط عدَّة، من أبرزها[2]:

- أعرب الجانبان عن الارتياح لما تحقق حتى الآن من منجزات في إطار البرنامج التنفيذي للمنتدى للعامين 2014 و2015، بما في ذلك عقد الدورة الأولى لاجتماع كبار المسؤولين يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في نيودلهي، والدورة الثانية لمهرجان الثقافة العربية الهندية خلال الفترة بين 20–27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في الجزائر، والدورة الرابعة لمؤتمر الشراكة العربية الهندية يومي 26–27 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في نيودلهي، وندوة التعاون العربي الهندي في مجال الإعلام خلال الفترة 20–24 أغسطس/آب 2014 في نيودلهي.
- أكد الجانبان على أهمية تطوير علاقات التعاون الثنائي بشكل ملموس من خلال تعاون مستدام في قطاعات محددة على المدى المتوسط وطويل الأجل، وأكّدا على الالتزام بتنفيذ البرنامج التنفيذي للمنتدى للعامين 2016 و2017 من أجل الدفع بعجلة التعاون في مختلف المجالات.
- إدراك الجانبين الحاجة إلى زيادة التفاعل بينهما على المستوى الشعبي، لاسيما في مجال زيارة الوفود الشبابية من أجل تبادل الخبرات والأفكار حول ثقافة وتقاليد الطرف الآخر، كما تم الاتفاق على تشجيع تبادل الوفود النسائية بهدف تعزيز تمكين المرأة.
- أكد الجانبان على مواصلة المشاورات السياسية بينهما لتنسيق المواقف

---

(1) الغريري، غزي، "المنتدى العربي الهندي ينتقد التدخلات الإيرانية"، **البيان**، 25 يناير/كانون الثاني 2016، (تاريخ الدخول: 3 مايو/أيار 2016):
www.albayan.ae/one-world/arabs/2016-01-25-1.2558165

(2) للاطلاع على إعلان الدوحة، انظر: منتدى التعاون العربي الهندي، **الوطن**، العدد 3698، السنة 11، 25 يناير/كانون الثاني 2016، ص 14.

حيال القضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية، وذلك من أجل بيان وجهات نظر الدول النامية بشكل أفضل.

- عبَّر الجانبان عن رغبتهما في تعزيز التعاون المستقبلي في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، وذلك في إطار آليات التعاون القائمة وتطويرها.
- وفي إطار الأهمية التي يوليها الجانبان للتعاون الثنائي في مجال الطاقة، فقد أعربا عن أملهما في التوصل إلى مذكرة تفاهم في مجال الطاقة لتعزيز التعاون بين الجانبين، مع التركيز على قيمة الطاقة المتجددة.
- أكد الجانبان على رغبتهما في تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة، والزراعة والأمن الغذائي، والسياحة، والصحة، وإقامة الآليات اللازمة لتعزيز التعاون في هذه المجالات، بما يحقق المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة للهند والدول العربية.
- حرَصَ الجانبان على تعزيز التعاون في مجال التنمية الاجتماعية، وخاصة في مجال القضاء على الفقر ودعم الأنشطة الاقتصادية الصغيرة والأسر المنتجة وتنميتها وتأهيل ذوي الإعاقة وخدمات كبار السن.
- أكد الجانبان الحاجة إلى تعزيز العلاقات بين المنظمات غير الحكومية من خلال تكثيف التعاون بين الجانبين على مستويات متعددة مثل المستوى الأكاديمي والعلمي والثقافي والأدبي والفني والإعلامي، وفي مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية من أجل تعزيز التواصل والفهم المتبادل بين الشعبين العربي والهندي.

وهكذا يتبيَّن أن التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي على صعيد المنظمات الإقليمية قد تطور بشكل ملحوظ مع بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لاسيما مع مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، مما انعكس إيجابًا على العلاقات بينهما بشكل عام، وأسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية بشكل خاص.

المبحث الثاني

أولوية الاقتصاد
في مَأْسَسَة العلاقات البَيْنِيَّة

عمدت الهند ودول الخليج إلى تعزيز علاقاتهما عبر عقد منتديات التعاون على الصعيد البيني، لإدراك الطرفين أهمية تعظيم هذا التعاون، لاسيما في المجال الاقتصادي، ومن بين أبرز منتديات التعاون التي عُقدت منذ بدايات القرن الحادي والعشرين بين الهند من جهة ودول الخليج منفردة:

1. الاجتماع الرابع للجنة الهندية – البحرينية المشتركة والمعنية بالتعاون الاقتصادي والتقني في البحرين خلال يومي 14–15 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وذلك للبحث في إمكانية التعاون في مجالات النفط والمواد الكيمياوية والألومنيوم والشحن والتمويل، فضلاً عن التعاون في القطاع المالي بما في ذلك تجنب الازدواج الضريبي[1].
2. الملتقى الهندي – الإماراتي في الإمارات العربية المتحدة، في 27 مايو/أيار 2010، بعنوان "الاستفادة من اقتصاد المعرفة"؛ حيث ناقش الجانبان مجالات التعاون الممكنة بين البلدين سعيًا لتطوير اقتصادي معرفي، وأكد الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، خلال الملتقى أن الإمارات والهند تعتبران أن تنمية الاقتصادات القائمة على المعرفة امتداد طبيعي لدورهما في مركز التجارة العالمية والتبادل الثقافي، وأضاف أن القيم المشتركة تبشر بتعاون أكبر بين البلدين في

(1) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, "Gulf States and the Conflict between India and Pakistan", op. cit., p. 267.

مجالات التجارة والاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، والبحث والتطوير، والتبادل التعليمي. من جهته قال كابيال سيبال، وزير تنمية الموارد البشرية الهندي: إن الملتقى يمثِّل بداية الحوار للتعاون بين البلدين في مجال اقتصاد المعرفة[1].

3. الدورة السابعة لأعمال منتدى المجلس العماني – الهندي المشترك بالمقر الرئيسي لغرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان في الخامس من سبتمبر/أيلول 2010. وقد ناقش الاجتماع، الذي عُقد على هامش اجتماع اللجنة العمانية – الهندية المشتركة، العديدَ من القضايا التي تخدم المصالح التجارية والفرص الاقتصادية بين الجانبين وسبل مواجهة التحديات التي تطرأ على عقد الاتفاقيات المشتركة، فضلاً عن إلقاء الضوء على القوى الهندية العاملة في السلطنة، التي تمثِّل ما نسبته نصف المجموع الكلي من القوى الوافدة في مختلف قطاعات الأعمال في السلطنة[2].

4. الدورة العاشرة للجنة السعودية – الهندية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني في الرياض خلال 28–30 يناير/كانون الثاني 2014، وفقًا للمادة السادسة من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقَّعة بين البلدين في نيودلهي في الرابع عشر من أبريل/نيسان 1981. ورَأَسَ الجانب السعودي توفيق بن فوزان الربيعة، وزير التجارة والصناعة، في حين رأس الجانب الهندي تشيدامبارام (Palaniappan Chidambaram) وزير المالية الأسبق. وخلال الاجتماع، أكد ممثل الجانب السعودي أن تطور حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل مستمر يدل على عمق العلاقات بينهما، وعلى الرغم من النمو في التبادل التجاري، فإن ذلك يظل

---

(1) ابن مبارك، نهيان، "الهند في الإعلام العربي"، **أخبار الهند**، 28 مايو/أيار 2010، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/arabmedia.htm

(2) "وزير عماني": الهند في الإعلام العربي، **أخبار الهند**، 6 سبتمبر/أيلول 2010، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/arabmedia.htm

متواضعًا بالمقارنة مع إمكانيات وقدرات البلدين، وهذا ما يـــدعو إلى تفعيل دور مجلس الأعمال السعودي-الهندي المشترك لخدمة المصـــالح المشتركة. وعليه، تم توجيه الدعوة لرجال الأعمال من الجانبين لتكثيف الزيارات المتبادلة وتذليل مختلف العقبات التي تحول دون تحقيق ذلـــك، فضلاً عن الاهتمام ببرامج التدريب ونقل التقنية وتشجيع الصـــادرات وتبادل المعلومات وإقامة المعارض والندوات التعريفية في كلا البلـــدين، وأضاف الربيعة: إن انعقاد اللجنة المشتركة في دورتها العاشـــرة ومـــا اشتمل عليه جدول الأعمال من موضوعات يعد فرصة مواتية لإرســـاء أسس تعاون أوثق تتميز بالكفـــاءة والشـــمولية لمختلـــف الجوانـــب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية، ويحقـــق تبـــادل المنـــافع وخدمة المصالح المشتركة. وفي ختام الاجتماع، تم التوافق على عدد من التوصيات، من أبرزها: التعـــاون في مجـــالات الاقتصـــاد والتجـــارة، والاستثمار والمواصفات والمقاييس، والطاقة والنفط والغاز، والتعلـــيم العالي والبحوث والدراسات، وتقنية المعلومات، والصـــحة والرعايـــة الأسرية، والسياحة، والزراعة، وفي مجال العمل والعمـــال، والطـــيران المدني، والشؤون الهندسية، والثقافة والإعلام، والتدريب المهني والتقني، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

5. منتدى رجال الأعمال الهندي – الإماراتي في سفارة دولـــة الإمـــارات العربية المتحدة في نيودلهي، في سبتمبر/أيلول 2015، بالتعاون مع حكومة الهند واتحاد الصناعة الهندية، وأوضح المسؤولون الإمـــاراتيون خـــلال المنتدى أن الإمارات مستعدة للمضي قدمًا بالعلاقات الثنائية مع الهنـــد إلى مستوى استراتيجي جديد، واليوم هناك أكثـــر مـــن 950 رحلـــة أسبوعية بين البلدين، ما يُظهر مدى متانة التواصل الشعبـــي بينـــهما،

(1) "اختتام اجتماعات الدورة العاشرة للجنة السعودية الهندية المشتركة بالرياض"، **وكالـــة الأنباء السعودية**، 29 يناير/كانون الثاني 2014.

www.spa.gov.sa/1193038

وأكدوا حرص الإمارات على الاستثمار في الهند، وبخاصة في الفرص الناشئة عن مختلف المبادرات التي أعلنت عنها الحكومة الهندية، مثل: اصنع في الهند، والهند الرقمية، ومشاريع البنى التحتية. من جانبهم، أوضح المسؤولون من الجانب الهندي أن زيارة رئيس الوزراء الهندي للإمارات، في أغسطس/آب 2015، أفضت إلى نتائج مهمة، من بينها: إنشاء صندوق استثمار مشترك بين البلدين للاستثمار في البنية التحتية للهند، وتعهد الجانبان برفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 60% في غضون خمسة أعوام. وقد شهد المنتدى، تقديم عروض من حكومة الهند حول مبادرة "اصنع في الهند"، وصندوق البنية التحتية، والإلكترونيات والطرق السريعة والموانئ والسكك الحديدية والبناء والممر الصناعي بين دلهي ومومباي[1].

ويتبيَّن مما تقدَّم أن العلاقات الهندية – الخليجية شهدت تطورًا في الجانب الاقتصادي منذ بدايات القرن الحادي والعشرين من خلال عقد العديد من منتديات التعاون بينهما، سواء على صعيد المنظمات الإقليمية أو العلاقات البينية. وقد أسهمت هذه المنتديات في اطلاع الجانبين، ممثليْن بالقطاع العام والخاص، على مجالات التعاون بينهما والفرص الاستثمارية في المجالات الاقتصادية، الأمر الذي مكَّن من تقوية العلاقات بينهما بشكل عام. وقد عملت مؤتمرات القمم ومنتديات التعاون الهندية – الخليجية على إعادة النظر بمسارات الماضي دون أن تلغيها، وإنما قامت بترشيدها والبناء عليها بناءً مؤسسيًّا عمليًّا يعطي للاقتصاد (التجارة، الاستثمار، الطاقة) الأولوية القصوى، ومن دول إهمال الأبعاد الأخرى.

(1) "ريم الهاشمي تفتتح منتدى رجال الأعمال الإماراتي – الهندي في نيودلهي"، **وكالة أنباء الإمارات**، 4 سبتمبر/أيلول 2015، (تاريخ الدخول: 31 مايو/أيار 2016):
www.wam.ae/ar/news/emirates-international/1395285010912.html

الفصل الرابع

بنية العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية

شهدت كل من الهند ودول الخليج نموًّا في تجارتهما الدولية منذ العقـــد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما انعكس إيجابًا على موقعهما من التجارة العالميـــة، كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7)

يُبيِّن موقع الهند ودول مجلس التعاون في التجارة الدولية 2005–2010

(بالمليار دولار)[1]

الهند	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	100	122	150	195	165	217
الواردات	143	178	229	321	257	324
إجمالي التجارة	243	300	379	516	422	541
مجلس التعاون الخليجي	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	454	552.6	594.4	859.9	670	797
الواردات	226.8	262	327.3	419.5	348	376
إجمالي التجارة	680.8	814.6	921.7	1.279.4	1.018	1.173
حصة الهند من التجـــارة العالمية	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	1%	1%	1%	1%	1%	1%
الواردات	1%	1%	2%	2%	2%	2%
الميزان التجاري	1%	1%	1%	2%	2%	2%
حصة مجلـــس التعـــاون الخليجي من التجارة العالمية	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	4%	5%	4%	5%	5%	5%
الواردات	2%	2%	2%	3%	3%	3%
الميزان التجاري	3%	3%	3%	4%	4%	4%

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:
Pradhan, Samir, "India-Gulf Trade Relations", in *India and the Gulf: What Next?* p. 128-129.

ويتبيَّن من خلال الجدول أن كلًّا من الهند ودول الخليج العربية احتلت مكانة مهمة في التجارة الدولية، وعلى الرغم من التباطؤ الذي حـــدث في صـــادراتهما ووارداتهما خلال العام 2009، نتيجة الأزمة المالية العالمية، فإن عـــام 2010 شـــهد تحسنًا واضحًا في اقتصادهما.

وخلال العام 2014–2015، ازداد نمو التجارة الدولية لكل منهما؛ إذ ارتفعت تجارة الهند الدولية إلى 777 مليار دولار، كما جاء عدد من دول الخليج ضمن أهمِّ الدول في تجارة السلع؛ حيث بلغت التجارة الدولية للإمارات العربية المتحدة 618 مليار دولار في العام 2014، فيما بلغت التجارة الدولية للمملكة العربية الســـعودية 517 مليار دولار في العام نفسه، وقد حلَّت كل من الإمارات والسعودية في المرتبة 16 و17 على التوالي، ضمن ترتيب أهم الدول المصدِّرة، فيما حلت كل منهما في الترتيب 19 و29 ضمن ترتيب أهم الدول المستورِدة على التوالي في العام 2014.

الجدول رقم (8)

يوضح قيمة التجارة السلعية للهند والإمارات والسعودية عام 2014

(بالمليار دولار)[1]

الدولة/السنة	الصادرات			الواردات		
	القيمة (مليار دولار)	التغيير السنوي%		القيمة (مليار دولار)	التغيير السنوي%	
	2014	2015–2014	2014	2014	2015–2014	2014
الهند	317	14	1	460	14	1–
الإمارات	356		5–	262		4
السعودية	354		6–	163		3–
آسيا	5916	9	2	5874	9	0
العالم	18427	7	1	18574	6	1

(1) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **منطقة التجـــارة الحـــرة العربية الكبرى 2015–2016: التحديات المستجدة في ظـــل التطـــورات العربيـــة والعالمية**، تقرير رقم (22)، أبريل/نيسان 2015، ص 9.

وقد تطورت العلاقات البينية بينهما في مطلع الألفيـــة الجديـــدة في المجـــال الاقتصادي، وتنوعت واتخذت أبعادًا وصورًا عدَّة، وهو ما سيتم التطرق إليـــه في المباحث الآتية:

المبحث الأول

التبادل التجاري

على الرغم من أنه لا يمكن الاتفاق على رقم محدد حول حجم التبادل التجاري بين دولة وأخرى، أو إقليم وآخر، باعتبار أن كل منظمة أو جهة عندما تعمل على احتساب حجم التبادل التجاري، فإنها قد تعمل على إدراج أرقام لا دخل لها بالتبادل التجاري، أو حذف أرقام محددة، إلا أنه من خلال النظر إلى حجم التجارة بين الهند ودول الخليج، ربما نكتشف الأهمية الكبرى التي يجب أن يوليها الجانبان لعلاقاتهما المشتركة. ففي تسعينات القرن العشرين، بلغت الصادرات الهندية إلى الدول العربية ما يوازي 2.842.27 مليار دولار خلال عام 1995، في حين بلغت واردات الهند 7.776.78 مليارات دولار في العام نفسه، وكانت نسبة الصادرات الهندية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام نفسه 86.36% من جملة صادراتها إلى الدول العربية، في حين بلغت نسبة الواردات الهندية منها منسوبة إلى إجمالي وارداتها من الدول العربية 86.43%[1].

ومنذ بدايات القرن الحادي والعشرين، شهد حجم التبادل التجاري بين الهند والدول العربية، ولاسيما مع دول الخليج ارتفاعًا ملحوظًا؛ إذ أشارت مصادر عدَّة إلى أن حجم التجارة الهندية – العربية ارتفع من 7 مليارات دولار في عام 2001 إلى 20 مليار دولار في عام 2005–2006، ووصل إلى 100 مليار دولار في عام 2009، ومن ثم بلغ 114 مليار دولار في عام 2010[2]، وقفز إلى 158.4 مليار دولار في عام

(1) عكاشة، سعيد، العلاقات العربية–الهندية: الآمال والتحديات، مرجع سابق، ص 66.

(2) غوبتا، براكريتي، "الهند تضيف بُعدًا جديدًا للاستثمارات مع دول الخليج العربي"، **الشرق الأوسط**، العدد 11458، 12 أبريل/نيسان 2010، ص 11.
في حين أشارت مصادر أخرى إلى أن حجم التجارة الهندية – العربية بلغ 105 مليارات دولار في العام 2010، انظر:
Das, Prassan Kumar; Pradhan, Samir Ranjan, India-Gulf Trade Relations, op. cit., p. 31.

2012[1]، وهو ما يُمثِّل 83% من تجارة الدول العربية مع الهند و19% من إجمالي التجارة الهندية[2].

وفيما يخص دول الخليج مجتمعة، فقد أصبحت تُعَدُّ ثاني أكبر شريك تجاري للهند، وهي بحسب مصادر مختلفة أكبر مصدر للواردات الهندية، وثاني أكبر مقصد للصادرات الهندية[3]، فيما تشير مصادر أخرى إلى أن نمو التبادل التجاري بين الجانبين جعل دول الخليج تحتل مركز الشريك التجاري الأول مع الهند مع نهاية عام 2009[4]. وفي تقرير أصدرته شركة الاستشارات المصرفية والاستثمارية، ألبن كابيتال، في العام 2012، بعنوان "التجارة وتدفقات رأس المال بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند"، أشارت إلى أن تجارة البضائع بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، نمت بشكل كبير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين محققة نسبة نمو مركبة بلغت 35.9% خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2010 لتصل قيمتها إلى 88.8 مليار دولار[5]، ولترتفع إلى 160 مليار دولار في العام 2013؛ إذ أكَّد اتحاد الصناعة الهندية[*]، الذي اختار البحرين مقرًّا لتدشين مكتبه الأول في

---

(1) Pradhan, Prasanta Kumar, "India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties", in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades,* p. 3.

(2) Feiler, Gil, India's Economic Relations with Israel and the Arabs, op. cit., p. 21.

(3) غوبتا، "الهند تضيف بُعدًا جديدًا للاستثمارات مع دول الخليج العربي"، مرجع سابق، ص 11.

(4) "الهند في الإعلام العربي"، **البيان**، 24 أغسطس/آب 2010، مرجع سابق.

(5) "العلاقات الخليجية الهندية وإمكانات النمو"، **أريبيان بزنس**، 10 مايو/أيار 2012، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.arabic.arabianbusiness.com/business/banking.com

(*) يُعَدُّ اتحاد الصناعة الهندية (CII) أحد أهم الشركاء التجاريين والاستثماريين بجمهورية الهند، كما يعتبر من بين أبرز منظمات الأعمال غير الحكومية في جمهورية الهند، وذلك منذ نشأته في عام 1895، ويضم الاتحاد في عضويته أكثر من 7200 عضو مباشر من القطاعين الخاص والعام ومن ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى إلى جانب أكثر من 100 ألف عضوية غير مباشرة تمثِّل أكثر من 242 مؤسسة قومية وإقليمية في مختلف قطاعات الصناعة بالهند.

منطقة الشرق الأوسط، أن حجم التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون بلغ ما يقارب الـ 160 مليار دولار في العام 2013 مسجِّلاً زيادة عن عام 2012 الذي وصل فيه حجم التبادل التجاري 147.5 مليار دولار، بحسب إحصائيات وزارة التجارة والصناعة الهندية[1].

وعلى الرغم من أن العلاقات التجارية بينهما لا تزال تتركز بشكل كبير حول النفط، فإن المواد الأخرى القابلة للتجارة قد أخذت تكتسب شيئًا فشيئًا أهمية كبيرة نظرًا لسياسات التنويع المتبعة. ويشير تحليل تطور الخدمات التجارية على الصعيد العالمي في كلا المنطقتين إلى تزايد الطلب على الخدمات التجارية الهندية بقوة في مجلس التعاون الخليجي[2]، وقد أشاد تقرير نشرته المجلة التي يُصدرها المجلس الهندي لرجال الأعمال والمهنيين في الشارقة بمتانة العلاقات التجارية والاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، وأكد أهمية التجارة التي تُشكِّل حجر الأساس في تلك العلاقات، والتي يتوقع لها أن تتعزز بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول مجلس التعاون؛ إذ ستزيل الرسوم الضريبية على السلع والمنتجات المتبادلة بين الهند والبلدان الخليجية[3]. وأكد ر. سيتارامان، المدير التنفيذي لبنك الدوحة، أن الهند تجري الآن محادثات مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بينهما. وحدد الجانبان القطاعات المحتملة للتعاون في قطاع النفط والغاز والطاقة والأسمدة وتكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي والطيران المدني والزراعة، وقد تم التوقيع على اتفاق إطاري تمهيدًا للتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة التي ستعمل على إزالة العوائق الجمركية وتخفيض

(1) "المنامة: مجلس التنمية الاقتصادية"، **الوسط**، العدد 4384، 8 سبتمبر/أيلول 2014.
وبالمقابل أكَّد ر. سيتارامان، المدير التنفيذي لبنك الدوحة، أن حجم التبادل التجاري بين الهند والدول الخليجية تجاوز الـ 118 مليار دولار خلال العام 2010–2011، ومن المتوقع أن يتجاوز 130 مليار دولار خلال العام 2013–2014.
نقلاً عن: "130 مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في 2013"، **الراية**، 5 أبريل/نيسان 2012، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.raya.com/news/RayaEconomic.htm

(2) "العلاقات الخليجية الهندية وإمكانات النمو"، **أريبيان بزنس**، مرجع سابق.

(3) نقلاً عن: الهند في الإعلام العربي، **البيان**، مرجع سابق.

التعرفة المفروضة على البضائع المتبادلة بينهما، وبهذا سيتمكن قطاع الصناعات الكيميائية وقطاع الأدوية في الهند من تصدير منتجاته إلى منطقة الخليج[1].

وعليه، تُعَدُّ دول الخليج العربية شريكًا اقتصاديًّا رئيسيًّا للهند وسوقًا لسلعها، وشريكًا في مشروعات مشتركة وفي نقل التقنية. وعلى الرغم من التباين في حجم الصادرات والواردات بين الطرفين، فإن ذلك يؤشر إلى مدى التحسن الذي طرأ عليهما فيما يخص حجم التبادل التجاري منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والجداول (9) و(10) و(11) توضح أبرز صادرات وواردات دول الخليج مع الهند.

الجدول رقم (9)

يُبيِّن أبرز صادرات وواردات دول الخليج مع الهند خلال العام 2010

(بالمليون دولار)[2]

الدولة	الصادرات	النسبة المئوية من مجموع صادراتها	الواردات	النسبة المئوية من مجموع وارداتها
الإمارات العربية المتحدة	28.161	% 16	32.458	% 19
العربية السعودية	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–
سلطنة عُمان	–	–	–	–
الكويت	8.210	% 13	–	–
البحرين	605	% 2	–	–

(1) "130 مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في 2013"، مرجع سابق.

(2) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Gulf Investment Corporation, GCC Economic Statistics: Compiled by the GIC Economics & Strategy Division, 10 Th Edition, Kuwait, 2011, p. 13-96.

الجدول رقم (10)

يوضح صادرات وواردات دول الخليج مع الهند بين 2008–2012 (بالمليون دولار)[1]

الدولة/السنة	الصادرات					الواردات				
	2008	2009	2010	2011	2012	2008	2009	2010	2011	2012
الإمارات	15.242.3	12.660.9	21.842.9	24.236.5	-	16.873.7	16.763.7	22.651.4	28.626.9	-
السعودية	22.745.6	14.121.5	19.171.2	27.539.5	32.224.7	4.717.2	3.402.4	4.031.0	4.317.7	5.221.7
قطر	2.866.4	3.828.5	6.397.8	10.817.6	14.629.7	901.7	910.3	701.4	734.2	936.4
الكويت	536.3	328.4	413.9	639.0	650.9	1.125.7	1.096.3	1.287.8	1.493.9	1.303.0
عُمان	643.6	570.3	841.1	1.074.3	1.680.8	1.021.0	1.042.6	878.4	1.114.2	1.472.5
البحرين	163.4	220.1	402.9	487.3	-	401.0	316.9	345.9	394.9	-

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية**، العدد 22، (الأمم المتحدة، نيويورك، 2013)، ص 83–133.

الجدول رقم (11)

يُبيِّن صادرات وواردات الهند مع دول الخليج بما في ذلك النفط والغاز بين 2010–2015

(بالمليون دولار)[1]

الدولة/السنة	الصادرات					الواردات				
	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2011-2010	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
الإمارات	33,822,39	35,925,52	36,316,65	30,520,42	33,034,10	32,753,16	36,756,32	39,138,36	29,019,82	26,008,43
السعودية	4,684,40	5,683,29	9,785,78	12,218,95	11,167,18	20,385,28	31,817,70	33,998,11	36,403,65	28,242,01
قطر	375,39	807,95	687,18	969,06	1,056,81	6,819,87	12,916,35	15,693,08	15,707,99	14,604,71
الكويت	1,856,01	1,181,41	1,061,08	1,061,14	1,198,91	10,313,64	16,439,64	16,588,13	17,153,55	13,381,97
عُمان	1,082,24	1,322,13	2,599,49	2,812,27	2,379,46	4,002,07	3,345,94	2,009,72	2,951,18	1,752,24
البحرين	651,83	439,99	603,47	639,36	472,98	641,25	905,98	664,66	563,24	446,25

(1) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Government of India, Ministry of Commerce & Industry, Department of Commerce, Total Trade: Top n Countries, 25/6/2015.
www.commerce.nic.in/eidb/iecntq.asp

ويتبيَّن من خلال الجداول السابقة أن كلًّا من الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة والسعودية من أبرز الشركاء التجاريين مع الهند، وأن الميزان التجاري مال في أكثر الأحيان لصالح دول مجلس التعاون الخليجي، ما عدا الإمارات العربيـــة المتحـــدة نتيجة اعتماد الهند الكبير على واردات النفط والغاز من دول الخليج.

وخلال العام 2014–2015، احتلت أربع من دول الخليج المراتب الأولى مـــن بين الـــ 25 دولة الأولى على مستوى العالم في حجم التبادل التجاري مع الهنـــد، وكانت كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية من بين الدول الأولى علـــى مستوى العالم في حجم التبادل التجاري بعد كلٍّ من الصين والولايات المتحـــدة الأميركية، كما هو مبيَّن في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12)

يُبيِّن تسلسل دول الخليج العربية من بين الـ 25 دولة الأولى على مستوى العالم في حجم التبادل التجاري مع الهند للعام 2014–2015 (بالمليون دولار)[1]

الدولة	التسلسل	الصادرات الهندية	الواردات الهندية	إجمالي التجارة	الميزان التجاري
الإمارات	3	33.034.10	26.008.43	59.042.53	7.025.67
السعودية	4	11.167.18	28.242.01	39.409.20	−17.074.83
قطر	14	1.056.81	14.604.71	15.661.52	−13.547.9
الكويت	17	1.198.91	13.381.97	14.580.87	−12.183.06

وفيما يخص التجارة السلعية غير النفطية، فقد شهدت نموًّا بين الجـــانبين منـــذ بدايات القرن الحادي والعشرين؛ إذ قفزت من 7.8 مليارات دولار عـــام 2003 إلى 31.1 مليار دولار عام 2007، وشكَّلت الإمارات العربية المتحدة النسبة الأكبر فيمـــا يخص حجم التبادل التجاري غير النفطي بنسبة بلغت 66%، تلتها السعودية 16%، ثم

(1) Government of India, **Ministry of Commerce & Industry,** Department of Commerce, Total Trade: Country-Wise, 25 June 2015. www.commerce.nic.in/eidb/iecnttopng.asp

قطر 8%، والكويت 5%، وسلطنة عُمان 3%، والبحرين 2%[1]. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2012 بلغت قيمة التبادل التجاري غير النفطي بين الهند والإمارات قرابة 30.2 مليار دولار، وشكَّلت الصادرات غير النفطية ما نسبته 22.1% بينما شكَّلت الواردات 51.9%، في حين شكَّلت نسبة إعادة التصدير 26%[2].

ويُعَدُّ كل من الحديد والصلب والوقود المعدني والماس والمعادن الثمينة والحبوب والتوابل والمعدات الكهربائية والإلكترونية من أبرز الصادرات الهندية لدول الخليج، في حين تُعَدُّ موارد الطاقة (النفط والغاز) ومنتجاتها الكيمياوية العضوية وغير العضوية من أبرز الواردات الهندية من دول الخليج[3]. وقد صرَّح سابود كانط ساهاي (Subodh Kant Sahay)، وزير صناعات معالجة الأغذية الهندي، بأن معظم دول الخليج العربية تستهلك منتجات أغذية مصنوعة في الهند، وذلك لازدياد الصادرات الزراعية وصادرات الأغذية المعالجة الهندية إلى الخليج[4].

وعلى صعيد التبادل التجاري بين الهند ودول الخليج، فقد تنوَّع حجم التبادل التجاري البيني من دولة لأخرى:

1. فيما يخص الإمارات العربية المتحدة: تُعَدُّ الإمارات من بين أكبر الشركاء التجاريين للهند على صعيد المنطقة العربية والعالم، لاسيما بعد أن تضاعفت تجارتها مع الهند، لتحتل المركز الثالث على مستوى العالم خلال عامي 2014 و2015، مما يؤكد عمق العلاقات بين الإمارات والهند على كافة الأصعدة، خاصة في المجال الاقتصادي. وقد أصبحت

---

(1) Pradbam, Samir, India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective, op. cit., p. 25.
Das, Prassan Kumar; Pradhan, Samir Ranjan, India-Gulf Trade Relations, op. cit., p. 35.

(2) وزارة الاقتصاد، **دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند**، (العدد 1، الإمارات العربية المتحدة، مارس/آذار 2014)، ص 18.

(3) Pradhan, Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, op. cit., p. 1.
Das, Prassan Kumar; Pradhan, Samir Ranjan, India-Gulf Trade Relations, p. 36.

(4) غوبتا، براكريتي، "الهند في الاعلام العربي"، **أخبار الهند**، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

الإمارات أكبر وجهة للصادرات الهندية في العالم منذ العام 2009، لتحتل المركز الأول الذي كانت تشغله الولايات المتحدة الأميركية سابقًا(*)، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في صادرات المجوهرات والأحجار الكريمة؛ إذ زاد حجم الصادرات الهندية إلى الإمارات بمعدل 53% في العام 2009 قياسًا بالعام 2008[1]. وذكر تقرير لوزارة الشؤون الخارجية الهندية أن الإمارات أصبحت أكبر شريك تجاري للهند؛ إذ زاد حجم التجارة بينهما إلى 74.7 مليار دولار خلال العام 2012–2013 بعد أن كان 29.11 مليار دولار في عام 2007–2008[2].

وتشير بعض التقارير أن التجارة بين الإمارات والهند ارتفعت خلال العام 2014 بنحو 20% لتصل إلى 68.5 مليار دولار مقابل 57 مليار دولار في العام 2013، لتحافظ الهند على صدارتها ضمن أهم الشركاء التجاريين للإمارات، بحسب سيثارام (T.P. Seetharam) سفير الهند لدى الإمارات، وأضاف أن الصادرات الهندية إلى الإمارات سجلت نحو 49 مليار دولار، وأن تجارة الذهب من أهم المعاملات التجارية بين الهند والإمارات؛ إذ تستحوذ الإمارات على 9.5% من تجارة الهند مع العالم. وأفاد السفير الهندي بأن اتحاد منظمات التصدير الهندية يتوقع أن يصل إجمالي صادرات الهند من البضائع للإمارات إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2030، وأن يصل إجمالي التبادل التجاري بين البلدين إلى 160 مليار دولار في العام نفسه، مما سيجعل الإمارات أكبر شريك تجاري للهند على مستوى العالم، وذكر أن صادرات الهند من البضائع للعالم بلغت 300 مليار دولار في العام المالي 2013–2014، والمنتهي في 31

(*) تعد الصين في الوقت الحاضر الشريك الرئيسي للإمارات بعد الهند.

(1) أحمد، محمد حسين، **أخبار الهند**، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009:
www.akhbarulhind.com/Oil-and-Gas.htm

(2) Ministry of Affairs, **Annual Report 2012-2013,** op. cit., p. 46.
Pradhan, Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, p. 9.

مارس/آذار 2014، لافتًا إلى أن حصة الإمارات من إجمالي تلك الصادرات بلغت (11.8%) أي ما قيمته (28) مليار دولار[1].

2. بالنسبة للسعودية: فقد استحوذت السعودية على نسبة 2.5% من حجم الصادرات الهندية للخارج، كما أصبحت تمثِّل مصدرًا مهمًّا للواردات الهندية؛ حيث تستورد الهند ما نسبته 7.21% من احتياجاتها غير النفطية من السعودية[2]. وفي العام 2009، ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ما يقرب من 21.5 مليار دولار، مما جعل المملكة العربية السعودية في المرتبة الخامسة عشرة كأكبر سوق في العالم للصادرات الهندية. وفي المقابل، تُعَدُّ السعودية هي مصدر لـ 7.72% من الواردات الهندية العالمية، ومن حيث واردات المملكة تحتل الهند المرتبة التاسعة وتُشكِّل مصدرًا لحوالي 3.41% من إجمالي واردات المملكة[3]. وفي العام 2012–2013، أشار تقرير لوزارة الشؤون الخارجية الهندية إلى أن السعودية أصبحت رابع أكبر شريك تجاري للهند بعد أن وصل حجم التجارة بينهما إلى 36.7 مليار دولار خلال العام 2011–2012[4]، ومن ثم ارتفع إلى 39.4 مليار دولار خلال العام 2014–2015، وكما هو مبين في الجدول رقم (12).

3. أما بالنسبة لقطر: فقد أشار كتاب وزارة الخارجية القطرية في العام 2015، إلى أن قيمة التبادل التجاري لقطر مع الهند ارتفعت بنسبة تُقدَّر بنحو 153% خلال المدة ما بين 2010–2014؛ وقد ارتفعت قيمة الصادرات السلعية القَطَرية للهند بنسبة 161%، مقابل ارتفاع قيمة الواردات السلعية القطرية من الهند بنسبة 66.6% خلال المدة نفسها.

---

(1) نقلاً عن: مدونات مباشر، مرجع سابق.

(2) استثمارات هندية، أخبار الهند، 4 مارس/آذار 2008، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/TCS.htm

(3) الفارسي، "7 وزراء وكوكبة من الاقتصاديين يشاركون في المنتدى الخليجي الهندي الرابع بغرفة جدة"، **الرياض**، مرجع سابق.

(4) Ministry of Affairs, Annual Report 2012-2013, op. cit., p. 44.

ولقد شهدت الشراكة التجارية بين البلدين تطورًا لافتًا للنظر حتى وصلت إلى نحو 11% في العام 2014 من إجمالي التبادل التجاري لدولة قطر مع العالم الخارجي. ومثّلت نسبة الصادرات القطرية إلى الهند 12.9% من إجمالي صادرات قطر لمختلف دول العالم[1].

4. الكويت: تُعَدُّ شريكًا تجاريًّا مهمًّا للهند؛ إذ بلغت قيمة التجارة المتبادلة بين البلدين 17.67 مليار دولار خلال العام 2012–2013، مما جعل الكويت في المرتبة 13 كأكبر شريك تجاري للهند[2]، وقد أوضح ساتيش شاند ميهتا، السفير الهندي في الكويت، أن علاقة بلاده بالكويت تقوم على التفاهم الوثيق والعلاقات المشتركة، مثمِّنًا عمق العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين التي تضرب بجذورها في القِدم، وأكد أن الهند كانت على الدوام شريكًا تجاريًّا طبيعيًّا للكويت، منوهًا إلى أن توسيع التجارة يشكِّل أولوية قصوى للبلدين الصديقين[3].

5. بالنسبة لسلطنة عُمان: أشارت السفارة الهندية في السلطنة إلى أن حجم التجارة الثنائية بين البلدين ازداد بما يعادل 129% خلال المدة من 2008–2009 إلى 2012–2013، وقد برزت الهند باعتبارها أكبر وجهة للصادرات العُمانية غير النفطية، حتى عُدَّت الهند في المرتبة الأولى للصادرات العمانية غير النفطية خلال العام 2012، تليها الإمارات العربية المتحدة واليابان والصين والولايات المتحدة الأميركية، كما تأتي الهند في المرتبة الرابعة كأكبر مصدر للواردات إلى عُمان في العام نفسه، بعد اليابان والولايات المتحدة والعربية السعودية[4].

---

(1) المعهد الدبلوماسي، "العلاقات القطرية الهندية"، مرجع سابق، ص 56–57.

(2) Pradhan, Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, op. cit., p. 8.

(3) فريمش، سميرة، حوار مع السفير الهندي، **النهار**، العدد 1633، 15 أغسطس/آب 2012، ص 10.

(4) "العلاقات التجارية بين الهند وسلطنة عمان"، **السفارة الهندية في سلطنة عمان**، 2 يناير/كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 2 يونيو/حزيران 2016):
www.indemb-oman.org/inner_ar.aspx?type=Menu&id=10

6. في البحرين: ارتفع حجم التجارة الثنائية بين الهند والبحرين بصورة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية حتى وصلت إلى 1.32 مليار دولار[1]. وفي العام 2011، فاق حجم التجارة بينهما 1.7 مليار دولار وفقًا لأرقام صندوق النقد الدولي. وفي زيارة سلمان بن حمد آل خليفة، ولي عهد مملكة البحرين، إلى الهند في 30 مايو/أيار من عام 2012، تم الاتفاق بين اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية وغرفة التجارة والصناعة البحرينية على تأسيس مجلس الأعمال الهندي – البحريني[2]. ودعا خالد المؤيد، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أثناء لقائه موهان كومار (Mohan Kumar)، السفير الهندي لدى البحرين، في يناير/كانون الثاني من عام 2015، إلى استثمار تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين وأصحاب الأعمال بالبلدين في تدعيم وتقوية العلاقات الاقتصادية المشتركة، مؤكدًا اهتمام الغرفة بالارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية وتنشيط الاستثمارات المشتركة وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشيرًا إلى أهمية تذليل كل المعوقات التي تعترض النهوض بالتبادل التجاري بين البحرين والهند، وتفعيل دور مجلس الأعمال المشترك[3].

وهكذا، على الرغم من أن حجم التبادل التجاري يختلف بين الهند ودول الخليج، سواء مجتمعة أو مع كل منها على حدة، فإنه يؤشِّر على مدى التطور الذي وصلت إليه العلاقات التجارية بينهما، لاسيما منذ نهايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما انعكس على واقع العلاقات الاقتصادية الهندية – الخليجية بشكل عام، وأثَّر إيجابًا على فرص الاستثمار المباشر بين الطرفين.

---

(1) Pradhan, Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, p. 9.

(2) Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, p. 102.

(3) نقلاً عن: الوسط الاقتصادي، **الوسط**، العدد 4504، 6 يناير/كانون الثاني 2015، ص 13.

المبحث الثاني

التحرك الاستثماري

في الوقت الذي يعمل العديد من دول العالم على الحد من النتائج السلبية للأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي، تمت إضافة بُعد آخر إلى علاقات الأعمال والتجارة بين الهند ودول الخليج العربية؛ حيث تبدلت النظرة إلى دول الخليج من مصدر مهم للنفط والغاز بالنسبة للهند إلى تعاون عبر قطاعات متعددة تميزها استثمارات متبادلة من الجانبين. وقد تعدَّد وتنوَّع الاستثمار البيني بين الجانبين.

فيما يخص الاستثمار الهندي في دول الخليج العربية، فقد عمدت الهند، لاسيما منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، إلى زيادة استثماراتها في العديد من دول الخليج، فبحسب التقييم الذي أصدرته هيئة الصناعة الهندية، أقر اتحاد غرفة الصناعة والتجارة الهندية، زيادة الاستثمارات الهندية في دول الخليج، وتعمل الشركات الهندية في نطاق واسع من القطاعات، مثل الإنشاءات والإدارة والاستشارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الدوائية[1]. كما أشار التقرير الذي أصدرته ألبن كابيتال في عام 2012 إلى أن الهند تُعدُّ واحدة من المصادر الرئيسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون، وعلى الرغم من أن الهند تشكِّل ثالث أكبر مستثمر في الإمارات، فإنها قد صُنِّفت واحدة من بين أكبر 30 مستثمرًا في المملكة العربية السعودية. رغم ذلك، تبقى مساهمة الاستثمارات الهندية ضئيلة بالمقارنة مع حجم استثماراتها في بقية أنحاء العالم، وبذلك شهدت الاستثمارات بين المنطقتين نموًّا هائلاً، على الرغم من أن

(1) غوبتا، "الهند تضيف بعدًا جديدًا للاستثمارات مع دول الخليج العربي"، مرجع سابق، ص 11.

معظم ذلك أدى إلى تشتيت كبير للاستثمارات الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي[1]. وتشمل أبرز مجالات الاستثمار الهندي: خدمات تطوير البرمجيات والخدمات الهندسية والسياحة والملابس الجاهزة والمنتجات الكيمياوية والخدمات الزراعية[2].

ومن بين الاستثمارت الهندية في دول الخليج على سبيل المثال:

فيما يخص الإمارات العربية المتحدة: فقد عُدَّت الإمارات ثاني أكبر سوق في العالم للمنتجات الهندية، مما أسهم في زيادة إقبال الشركات الهندية للاستثمار في الإمارات[3]، وقد حلَّت الهند في المرتبة السابعة من حيث القيمة التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الإمارات بقيمة إجمالية بلغت 1.85 مليار دولار شكَّلت ما نسبته 3.2% من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 2011، وقد تركزت تلك الاستثمارات في القطاع المالي وتجارة الجملة وقطاع التشييد والقطاع الصناعي بحسب إحصاءات المركز الوطني للإحصاء في الإمارات[4]. وبالمقابل، يُقدَّر أن الشركات الاستثمارية الهندية استثمرت ما يقرب من 5 مليارات دولار، مما جعل الهند تحتل المرتبة الثالثة كأكبر مستثمر في الإمارات العربية المتحدة[5]. وقد أشار تقرير اقتصادي إلى أن عدد الشركات الهندية العاملة في الإمارات بلغ 8900 شركة، منها 6000 شركة هندية في إمارة دبي مسجَّلة لدى غرفة التجارة، وتعمل في مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية بالدولة، سواء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية إضافة إلى مختلف القطاعات، فضلاً عن وجود 1800 شركة هندية عاملة في مختلف القطاعات التجارية في إمارة الشارقة، و600 شركة هندية عاملة في (أبو ظبي) والعين،

(1) "العلاقات الخليجية الهندية وإمكانات النمو"، **أريبيان بزنس**، مرجع سابق.

(2) Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, op. cit., p. 93.

(3) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, p. 263.

(4) وزارة الاقتصاد، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند، مرجع سابق، ص 15.

(5) Gauri, Farah Naaz, Indo-Saudi Trade Relation (Nigerian Chapter), op. cit., p. 52.

و500 شركة هندية عاملة في المنطقة الحرة بجبل علي[1].

وبالمقابل، ذكرت مصادر أخرى، أن عدد الشركات الهندية العاملة في الإمارات بلغت 3300 شركة، منها 600 شركة موجودة في المنطقة الحرة في جبل علي، في حين أن بعضها الآخر موجود في مناطق التجارة الحرة في الشارقة، وعجمان، ورأس الخيمة، والفجيرة[2]، كما أفاد تي بي سيثارام، السفير الهندي في الإمارات، بوجود أكثر من 45 ألف شركة هندية تعمل في الإمارات تغطي مختلف القطاعات، فيما تعمل في الهند 800 شركة إماراتية[3]. وقد أعلنت شركة حلول البرمجيات الهندية "سوناتا سوفت وير" المحدودة عن تأسيس شركة تابعة لها في مارس/آذار من عام 2009 باسم "سوناتا سوفت وير المنطقة الحرة" ذات مسؤولية محدودة في مدينة دبي للإنترنت، أحد أكبر مجمعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم والعضو في تيكوم للاستثمارات[4]، ويحرص مجتمع الشركات الهندية ومجلس الأعمال والمهن الهندي(*) على التعاون مع مركز دبي المالي العالمي بما يسهم في تعميق العلاقات بين مجتمع الأعمال في كل من الإمارات والهند[5]. فضلاً عن ذلك، وقّعت غرفة التجارة الهندية مذكرة تفاهم مع هيئة المنطقة الحرة برأس الخيمة بهدف تعزيز التعاون بين ولاية البنغال الغربية وإمارة رأس الخيمة، في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2011[6]، وبدورها

---

(1) "الهند في الإعلام العربي"، **أخبار الهند**، 14 مارس/آذار 2009، مرجع سابق.

(2) Pradhan, Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, op. cit., p.p. 24-25.
Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, op. cit., p. 105.

(3) نقلاً عن: **مدونات مباشر**، مرجع سابق.

(4) "استثمارات هندية"، **أخبار الهند**، 5 مارس/آذار 2009، مرجع سابق.

(*) تأسس في دبي عام 2003 وذلك في أعقاب دمج مجلس الأعمال الهندي والمنتدى الاقتصادي للهنود المغتربين ونادي الأعمال والمهنيين في دبي. ويُعدُّ المجلس الممثل الرئيسي لمجتمع الأعمال الهندي في دبي.

(5) "الهند في الإعلام العربي"، **أخبار الهند**، 26 فبراير/شباط 2009، مرجع سابق.

(6) "دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند، مرجع سابق، ص 16.

تسعى الهند إلى إطلاق مشاريع جديدة في (أبـــو ظبـــــي) في مجـــالات النقـــل والاتصالات والطاقة[1].

أما السعودية، فقد تضاعفت الاستثمارات الهندية فيها على مدى الســـنوات السابقة؛ إذ بلغت الاستثمارت الهندية أكثر من 2 مليار دولار، لاسيما في قطـــاع تقنية المعلومات والبناء والمقاولات والسلع الهندسية والزراعية[2]، وقد تم الاتفـــاق خلال زيارة ملك السعودية إلى الهند، في يناير/كانون الثاني 2006، على توقيع أربع اتفاقيات مهمة، منها اتفاقية لتجنُّب الازدواج الضريبـــي وحماية الاستثمارات بين الجانبين[3]. وأعلن راجيف شهاري، القائم بالأعمال الهندي لـــدى الريـــاض، في مارس/آذار 2008، أن حكومة بلاده تسعى لتعزيز استثمارات القطـــاع الخـــاص الهندي في السوق السعودي؛ إذ يصل حجم الاستثمارات الهندية إلى 110 ملايـــين دولار، تتمثل في 108 مشروعًا خدميًّا و82 مشروعًا صناعيًّا، وهناك 49 مشـــروعًا مشتركًا بين البلدين[4]. وتُعَدُّ الهند في الوقت الحاضر، رابع أكـــبر مســـتثمر مـــع السعودية، متقدمة على اليابان[5]، وقد بلغت الاستثمارات الهندية في عـــام 2012 قرابة 400 مليون دولار[6]. وفي مارس/آذار 2013، وافقت السعودية على الســـماح للشركات الهندية بالاستثمار في المملكة بقيمة 625 مليار دولار، في العديـــد مـــن القطاعات الرئيسة، بما في ذلك قطاع البنية التحتية والبتروكيماويات والكهربـــاء وتكنولوجيا المعلومات والزراعة فضلاً عن التعليم[7].

---

(1) "130 مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في 2013"، **الراية**، مرجع سابق.

(2) Gauri, Farah Naaz, Indo-Saudi Trade Relation (Nigerian Chapter), op. cit., p. 52.

(3) Pant, Harsh, "Looking beyond Tehran: India's Rising Stakes in the Gulf", in: *India's Growing Role in the Gulf: Implications for the Region and the United*, op. cit., p. 46. Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, "Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, op. cit., p. 263.

(4) "استثمارات هندية"، **أخبار الهند**، 4 مارس/آذار 2008، سابق.

(5) غوبتا، "الهند تضيف بعدًا جديدًا للاستثمارات مع دول الخليج العربـــي"، مرجع سابق، ص 11.

(6) Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, p. 103.

(7) Ibid, p. 103.

وأما في قطر، فيقوم العديد من الشركات الهندية بتنفيذ عدد من المشاريع الكبرى في مجالات البنية التحتية والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والإنشاءات ومشاريع الكهرباء والماء، وقد بلغ عدد الشركات الهندية العاملة في قطر والمملوكة بنسبة 100% للجانب الهندي قرابة 26 شركة تعمل في مجال المقاولات وتجارة الذهب والمواد الغذائية، فضلاً عن وجود قرابة 6497 شركة مشتركة قطرية – هندية تعمل في كافة المجالات[1]، ومن بين الشركات الهندية العاملة في قطر[2]:

TATA_PROJECTS_VOLTAS_L&T_DODSAL and PUNJ LIYOD.

وقد استثمرت الهند في قطر استثمارات لا يستهان بها، كما لها اتفاق شراء الغاز الطبيعي. وبمناسبة استضافة قطر لبطولة كأس العالم لعام 2022 والاستثمارات الهائلة المحتملة في البنية التحتية لدولة قطر، تخطط شركات هندية ذات المكانة العالمية لتأمين الصفقات المربحة في العقود الهندسية والبناء والمشتريات والإنشاءات[3].

وفي الكويت، تمتلك "يو تي آي إنترناشيونال"، وهي شركة تمويل هندية، صندوقًا استثماريًّا مطابقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتخذ من الكويت مقرًّا لها، وقد أُطلق بالشراكة مع طرف كويتي[4].

وبالنسبة لسلطنة عُمان؛ فقد تعزَّزت العلاقة الاقتصادية مع السلطنة، بعد أن بدأت شركة هندية – عمانية للأسمدة برأسمال 969 مليون دولار إنتاجها في منتصف عام 2005[5]، وأثناء زيارة مانموهان سينغ إلى كل من سلطنة عُمان وقطر بين 8–10 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، تم الاتفاق على إنشاء صندوق استثماري

(1) المعهد الدبلوماسي، "العلاقات القطرية الهندية"، مرجع سابق، ص 58.

(2) "130 مليار دولار التجارة بين الخليج والهند في 2013"، **الراية**، سابق.

(3) Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, p. 103.

ووكالات خارجية: 130 مليار دولار التجارة بين الخليج والهند في 2013، مرجع سابق.

(4) المصدر السابق.

(5) استثمارات هندية، **أخبار الهند**، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):

www.akhbarulhind.com/TCS.htm

مشترك مع عُمان[1]. واشترت شركة "جيندال" للصلب والطاقة في دلهي شركة "شديد للحديد والصلب" في سلطنة عمان مقابل 464 مليون دولار، وسيوفر هذا الاستحواذ الذي أعلنته شركة "جيندال" طريقًا رئيسيًّا إلى أحد المصانع قيد الإنشاء للوفاء بالطلب المتصاعد في منطقة الخليج العربي ودول غرب آسيا القريبة من المنطقة، وهو مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ويعمل بالغاز الطبيعي، ويقع في ميناء صحار الصناعي في سلطنة عمان، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لمصنع شديد نحو 1.5 مليون طن، وتعد هذه الصفقة ثالث أكبر صفقة استحواذ على شركات للصلب منذ عام 2007، وقد اعتُبر هذا الاستحواذ حسب سوشيل مارو، نائب رئيس الشركة، بمثابة تأشيرة الدخول إلى دول الخليج العربي[2].

وفيما يخص البحرين، فقد كشف شاشي تارور (ShashiTharoor)، وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندية، أثناء زيارته للبحرين، في الخامس من أكتوبر/تشرين الأول 2009، عن أن "التكنولوجيا الهندية تدرس حاليًّا الدخول في أسواق جديدة بعد تراجع الطلب عليها في أوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية إلى 40%"، مشيرًا إلى أن "الساسة الاقتصاديين الهنود يستهدفون السوق البحرينية مرتَكَزًا ومركزًا لتسويق تجارتهم التكنولوجية بمنطقتي الشرق الأوسط والخليج في المستقبل القريب"، ولفت الوزير الهندي، إلى أن "الزيارة تأتي اليوم لزيادة فرص تعاون بين البحرين والهند عبر فتح الأسواق الهندية أمام الشركات البحرينية ورفد السوق البحرينية وأسواق المنطقة بالتكنولوجيا"[3]. وقد تم الاتفاق بين الجانبين الهندي والبحريني في مايو/أيار 2012 على تشجيع الاستثمارات الاقتصادية المشتركة فيما بينهما[4].

---

(1) "استثمارات هندية"، **أخبار الهند**، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، مرجع سابق.

(2) بعدما اشترت شركة "تاتا" الهندية شركة "كورس" ومقرها المملكة المتحدة مقابل 12.9 مليار دولار، واشترت مجموعة "ايسار" مؤسسة "ألغوما" للصلب مقابل 1.63 مليار دولار، إلى جانب شركة "هيندالكو" بالهند، وهو أكبر منتج للألمنيوم والنحاس في آسيا. أخبار اقتصادية، **أخبار الهند**، 24 مايو/أيار 2010، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):

www.akhbarulhind.com/Sensex-report.htm

(3) "الهند في الاعلام العربي"، **أخبار الهند**، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2009، مرجع سابق.

(4) Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, p. 102.

وتحتضن البحرين كثيرًا من الشركات الهندية التي أقامت لها مقارًا للوصول إلى السوق الخليجية التي يتوقع أن يبلغ حجمها 2 تريليون دولار بحلول عام 2020. ومن بين أكبر الشركات الهندية في البحرين: شركة تاتا لخدمات الاستشارة، وتيك ماهيندرا، وفيرست فلايت، وكيم، وجاي بي إف إندستريز، وكيمكو، وبنك كنارا، وبنك ICICI، وبنك بارودا، وستيت بنك أوف إنديا. ويساهم مكتب مجلس التنمية الاقتصادية(*) البحريني بحضوره في نيودلهي ومومباي، في توفير المساعدة للمستثمرين الساعين للاستثمار في المملكة، وقد أعلن اتحاد الصناعة الهندية (CII) عن اختيار مملكة البحرين لتدشين مكتبه الأول في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ يهدف مكتب اتحاد الصناعة الهندية إلى الاستفادة من العلاقات ما بين البلدين في تشجيع جذب الاستثمارات الهندية إلى المنطقة؛ حيث يشكل التدشين تعزيزًا للعلاقات بين البحرين والهند. وفي تصريح للمهندس كمال بن أحمد، وزير المواصلات القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، أوضح أن"الشركات الهندية تحظى بالكثير من الخبرات التي من الممكن أن تعود بالفائدة الكبيرة على المملكة والسوق الخليجية وهو ما يشكِّل كذلك فرصة ممتازة للشركات الهندية، وسيعكس هذا المكتب الجديد حجم الروابط القوية ما بين البلدين؛ حيث يعد اتحاد الصناعة الهندية شريكًا مثاليًّا نسعى للعمل معه"[1]. ومن جانبه قال السيد بانيرجي (Chandrajit Banerjee)، مدير عام اتحاد الصناعات الهندية: "يشكِّل الخليج شريكًا مهمًّا لقطاعات الأعمال الهندية ونحن سعداء بأن نفتتح أول مكتب لنا في المنطقة؛ حيث نسعى نحو دعم الشركات

(*) يعتبر مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين هيئة عامة تتمثل مهامها بشكل عام في استقطاب الاستثمارات من الخارج إلى المملكة، ودعم المبادرات التي تسهم في تحسين المناخ الاستثماري للبلاد. ويتلخص دور المجلس في العمل مع المستثمرين الحاليين والمحتملين لضمان قدرة المناخ الاستثماري البحريني على استقطابهم والحفاظ عليهم. ويركز مجلس التنمية الاقتصادية علي العديد من القطاعات الاقتصادية التي تقوم بالاستفادة من المزايا التنافسية للمملكة، وتوفر الكثير من الفرص الاستثمارية المتميزة. ويضم مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، الذي يرأسه الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ممثلين عن الحكومة البحرينية ومختلف جهات القطاع الخاص في المملكة.

(1) البيانات الصحفية، **مجلس التنمية الاقتصادي**، 6 سبتمبر/أيلول 2014، (تاريخ الدخول: 17 مارس/آذار 2015):
www.bahrainedb.com/ar/news/press/pages/default.aspx

الساعية إلى توسعة أنشطتها في النطاق العالمي، كما سيساهم ذلك في تسهيل ترويج الاستثمار من المنطقة إلى الهند"، وأضاف بانيرجي: "يُعَدُّ افتتاح أول مكتب لنا في المنطقة خطوة أخرى في تطوير شراكتنا الراسخة مع البحرين والمنطقة، ونحن مهتمون جدًّا بما ستساهم به هذه الخطوة في المزيد من الإمكانيات والفرص مستقبلاً"[1].

وعليه، فقد تعددت وتنوعت الاستثمارات الهندية في دول الخليج، ولاسيما منذ العقد الأول من القرن الحالي، نتيجة لتبوء دول مجلس التعاون الخليجي مكانة مهمة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، مما شجع في توجه العديد من الشركات العالمية، سواء كانت الحكومية أم الخاصة، إلى الاستثمار فيها، وكان من بينها الشركات الهندية، مما أسهم في توفير بيئة خصبة للتبادل الاستثماري بين الجانبين، ومن ثم انعكس إيجابًا على زيادة الاستثمارات فيما بين الجانبين.

أما فيما يخص الاستثمار الخليجي في الهند، فقد عمدت الحكومة الهندية إلى الاعتماد على عنصر رئيسي لنمو اقتصادها عبر تشجيع الاستثمارات الأجنبية في بلادها، وتقديم تسهيلات عديدة للمستثمرين الأجانب، مما أسهم في تدفق مليارات الدولارات إلى الهند من خلال مشاريع اقتصادية في القطاعين العام والخاص[2]، فأصبحت الهند تحتل الصدارة على مستوى العالم في مجال تدفق الاستثمار الأجنبي خلال العام 2014[3]. وقد أشارت البيانات الصادرة عن تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، بأن الهند قد احتلت مكانة متقدمة بين دول العالم في قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد تنوعت القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية الهند لتشمل: قطاع الخدمات المالية وغير المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والصناعة، والوقود، والمواد الكيميائية، وأنشطة البناء، والعقاقير والمستحضرات الصيدلانية، وتجهيز الأغذية، والإسمنت ومنتجات الجبس،

---

(1) المرجع السابق.

(2) Ministry of Affairs, Annual Report 2012-2013, op. cit., p. 127. Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, p. 127.

(3) نقلاً عن: **قناة البغدادية**، أخبار الساعة العاشرة مساءً، 27 يونيو/حزيران 2015.

والمعدات الكهربائية. ولأن الهند تحتل المرتبة السابعة عالميًّا من حيث المساحة، فإن ذلك يعني توفر مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، وبذلك تعتبر واحدة من أكبر منتجي المواد الغذائية وقصب السكر والشاي، وكذلك ثاني أكبر منتج للأرز والفواكه والخضروات. وتُعَدُّ الهند واحدة من أكثر دول العالم إنتاجًا للمنتوجات الغذائية لكونها ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان، ولذلك فهناك فرص هائلة للاستثمار في قطاع تجهيز الأغذية، كما تحتل الأدوية والصناعات الدوائية مكانة هامة في الاقتصاد الهندي، وأن صناعة السيارات الهندية بدأ تتلقى رواجًا في عدد من الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعل الهند ثاني أكبر مصنع للإطارات وخامس أكبر مصنع للسيارات التجارية ورابع أكبر سوق لسيارات الركاب في آسيا، كما تنتج أكبر عدد من الجرارات الزراعية في العالم، وتُعَدُّ الخدمات السياحية واحدة من أكبر صناعة الخدمات من حيث الإيرادات الإجمالية وعائدات النقد الأجنبي. أما مجال الاتصالات فتُعَدُّ شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الهند ثالث أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر اقتصاد بين الاقتصاديات الناشئة في آسيا، وهي لا تزال تواصل نموها بوتيرة غير مسبوقة وتعد واحدة من القطاعات الرئيسية المسؤولة عن النمو الاقتصادي في الهند[1].

ولذلك أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تفضل الهند واجهة لاستثماراتها الخارجية عوضًا عن الاستثمار في الغرب، والتي وجهت لها الأزمة المالية العالمية ضربة موجعة، وتشير الإحصائيات إلى تزايد حجم استثمار البلدان الخليجية خلال العامين 2008–2010؛ إذ تجاوزت تلك الاستثمارات 126 مليار دولار وفقًا لتقرير أعدته شركة "كي بي إم جي" الهندية لاستشارات المال والأعمال. وبحسب تقرير اتحاد غرفتي الصناعة والتجارة الهندية، فإن بعض القطاعات الرئيسية في الهند لا تزال تشكل عامل جذب لرأس المال الخليجي، ويُعَدُّ قطاع البنية التحتية في الهند من بين القطاعات الأكثر جذبًا للمستثمرين من المنطقة الخليجية؛ إذ بلغ إجمالي الاستثمار في هذا القطاع 112 مليار دولار، في حين شكل حجم الاستثمار في

(1) "دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند"، مرجع سابق، ص 6–8.

منطقة التجارة الحرة في الهند ما مجمله 12 مليار دولار، وقطاع الزراعة وتجهيز الغذاء 900 مليون دولار، والعقارات 700 مليون دولار، والنفط والغاز 500 مليون دولار. وتشير الأرقام إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الدول الخليجية إلى الهند شهدت زيادة ملحوظة خلال العامين 2008–2010، وذلك على صعيدي استثمارات الشركات الاستثمارية والأفراد[1].

وبالمقابل، أشار تقرير أصدرته ألبن كابيتال إلى زيادة حجم رؤوس الأموال المتدفقة على شكل استثمارات أجنبية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الهند من أبريل/نيسان من العام 2000 إلى يناير/كانون الثاني من العام 2012، وفقًا لذلك، زادت مساهمتها في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند (على أساس تراكمي) من 0.6% في عام 2005 إلى 1.7% في أول يناير/كانون الثاني من عام 2012[2]، وكما مبين في الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13)

يوضح جزءًا من استثمارات دول الخليج العربية في الهند بين 2005–2012

(بملايين الدولارات)[3]

الدولة/السنة	2005	2007	2009	2011	يناير 2012
الإمارات	141.0	588.4	1.507.2	2.090.9	2.219.8
سلطنة عمان	24.0	53.5	64.0	338.6	339.5
السعودية	19.1	15.3	29.1	33.8	33.8
البحرين	32.7	24.7	25.8	27.0	27.0
الكويت	6.1	6.7	15.3	17.4	17.8
قطر	0.1	0.1	0.1	1.6	1.6
المجموع	223.0	688.7	1.641.5	2.509.2	2.639.5

(1) "الهند في الإعلام العربي"، **البيان**، 24 أغسطس/آب 2010، مرجع سابق.
غوبتا، "الهند تضيف بعدًا جديدًا للاستثمارات مع دول الخليج العربي"، مرجع سابق، ص 11.

(2) "العلاقات الخليجية الهندية وإمكانات النمو"، **أريبيان بزنس**، سابق.

(3) Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, p. 96.

وقد كثفت الهند من جهودها لجذب الاستثمارات عن طريق تخفيف القيود التنظيمية ودعوة المستثمرين الخليجيين إلى المشاركة الفاعلة والاستفادة المتبادلة من قصة النمو القوي للاقتصاد الهندي[1]، إذ كشفت دراسة أجرتها "كيه بي إم بي" بين شركات خليجية أن الهند واحدة من الدول الفائزة بالاستثمارات الخليجية على مدار السنوات الخمس القادمة، وأوضح 34% ممن شملتهم الدراسة أنهم يتطلعون نحو الهند كأفضل منطقة للاستثمار. رغم ذلك، تبقى الاستثمارات الخليجية في الهند، ما عدا الإماراتية، ضئيلة نسبيًّا مقارنة مع الاستثمارات العالمية هناك[2].

ويكمن وراء تحول الاستثمارات الخليجية تجاه الهند عدد من الأسباب، منها على سبيل المثال: أن الهند أصبحت تُعَدُّ الوجهة الأكثر أمنًا للاستثمارات، لاسيما القادمة من دول الخليج العربية، ويشكل النظام الديمقراطي وسوقها الضخمة والعائدات المرتفعة التي تحققها الاستثمارات مزيجًا من العوامل التي تكفل سلامة وأمن الاستثمارات على المدى القصير والمتوسط والطويل، وأن الاهتمام الخليجي بالهند لم يقتصر على الشركات التجارية فقط، وإنما أبدت الحكومات أيضًا اهتمامًا كبيرًا بها فمثلاً: وقعت الحكومة الهندية مذكرة تفاهم مع كل من السعودية وسلطنة عمان لإنشاء صندوقين استثماريين بقيمتي 500 و100 مليون دولار على الترتيب. وعلى صعيد آخر، دعا رئيس الوزراء الهندي الأسبق سينغ، خلال زيارته للسعودية في مارس/آذار 2010، المستثمرين الخليجيين للاستثمار في بلاده، كما عقد وزير المالية الهندي اجتماعًا بحضور مسؤولين في وزارته وممثلين عن دول خليجية وممثل عن "مصرف الاحتياطي الهندي"، وقال مصدر في وزارة المالية الهندي: "تتنافس الهند للحصول على أموال من الدول الخليجية مثل السعودية

(1) "العلاقات الخليجية الهندية وإمكانات النمو"، **أريبيان بزنس**، سابق.

(2) ومن ناحيته، قال فابيان (K.P. Fabian) الذي سبق له العمل سفيرًا للهند لدى قطر: في أعقاب الركود الذي أصاب الغرب، باتت هذه التوقعات تحمل مزيدًا من المصداقية. وفي خضم الأزمة المالية العالمية، أدركت الهند أن المستثمرين الخليجيين بمقدورهم إمدادها باستثمارات ضخمة.
غوبتا، براكريتي، "الهند في الإعلام العربي"، 11 يونيو/حزيران 2010، المرجع السابق.

والإمارات وعُمان للمشاركة في خطط توسيع البنية التحتية"[1].

وعليه، بدأت الهند جهودها بالفعل وعلى أعلى المستويات في استقدام الاستثمارات الخليجية إليها، وينشط الاستثمار الخليجي في قطاعات عديدة، من أبرزها: قطاع الطاقة، والبنية التحتية، والخدمات، وقطاع الطيران، وتجارة التجزئة، والخدمات المصرفية[2].

وعلى صعيد دول الخليج العربية كل منها على حدة، فقد زاد حجم الاستثمارات الخليجية في الهند خلال السنوات الماضية، ففيما يخص الإمارات العربية المتحدة، فهي تعد من أكبر الدول الخليجية المستثمرة في الهند؛ إذ تبلغ استثماراتها هناك ما يقارب الـ 79% من مجموع الاستثمارات الخليجية في الهند[3]، وأشارت نتائج مسح الاستثمارات الإماراتية في الخارج الذي تقوم به وزارة الاقتصاد إلى أن مجموعة من الشركات الإماراتية العملاقة تستثمر ما قيمته 2.51 مليار دولار حتى نهاية فبراير/شباط 2012، وشكَّلت ما نسبته 4.3% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الهند، لتحتل بذلك المركز الأول عربيًّا والخامس عالميًّا[4].

ومن بين المؤسسات الاستثمارية الكبرى التي تستثمر أموالاً ضخمة في سوق الأسهم في الهند، ثمة مؤسسة دبي الدولية لرؤوس الأموال – وهي مؤسسة استثمارية يملكها حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – التي أدارت قرابة 13 مليار دولار، أي ما يعادل (2.7%) من حصة مصرف (آي سي آي سي آي) في عام 2007، وهو ثاني أكبر مُقرِض في الهند، باستثمار ما قيمته 874 مليون دولار حسب وكالة رويتر[5]، وقيام هيئة (أبو ظبي) للاستثمارات "أي دي أي إيه"

---

(1) المرجع السابق.

(2) Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, p. 98.

(3) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, "Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, op. cit., p. 262.

(4) "دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند"، مرجع سابق، ص 15.

(5) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 5 مارس/آذار 2008، مرجع سابق.

بتسجيل نفسها كمؤسسة استثمارية خارجية[1]. وأفاد سيثارام (T.P. Seetharam)، السفير الهندي في الإمارات، بأن 800 شركة إماراتية تعمل في الهند[2]، كما أشارت تقديرات حكومية هندية إلى أن الإمارات العربية المتحدة استثمرت نحو 4.5 مليارات دولار في الهند على امتداد الشهور القليلة من عام 2010، لا سيما مستثمرين من إمارة دبي، ومن كبريات المؤسسات الإماراتية الأخرى العاملة في الهند حاليًّا، "إعمار" و"دبي هولدنبرغ" و"شركة دبي للألومنيوم" و"مدينة دبي للإنترنت" و"شركة دبي للموانئ"[3]. وتَشْرَع دبي للموانىء – والتي بلغت استثماراتها في الموانىء الهندية 2.4 مليار دولار، ويُتوقع أن ترتفع إلى 15 مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة – في المشاركة في تشغيل وتطوير خمس موانىء للحاويات في الهند، مما مكنها من السيطرة على أكثر من 40% من حركة شحن الحاويات في الهند[4].

أما المملكة العربية السعودية فتعد في المرتبة 15 فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند، وفي المرتبة الثانية في الدول العربية بعد الإمارات العربية المتحدة، وبلغ حجم الاستثمارات السعودية 690.71 مليون دولار خلال المدة ما بين يناير/كانون الثاني 2000 وأغسطس/آب 2008[5]، في حين أعلن شهاري (Rajeev Shahare)، القائم بالأعمال الهندي لدى الرياض، في لقاء إعلامي بالخُبر شرق السعودية في مارس/آذار 2008، إلى أن حجم الاستثمارات السعودية في الهند وصل إلى 288.83 مليون دولار[6].

---

(1) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، أكتوبر/تشرين الأول 2007، مرجع سابق.
الجدير بالذكر أن الهيئة مسؤولة عن استثمار عائدات النفط الحكومية لإمارة (أبو ظبي)، وبلغت قيمة استثماراتها حول العالم نحو 500 مليار دولار لغاية عام 2007.

(2) نقلاً عن: **مدونات مباشر**، العراق، مرجع سابق.

(3) غوبتا، "الهند في الإعلام العربي"، مرجع سابق.

(4) Ahmaad, Talmiz, "Investments and Joint Ventures in India_GCC Economic Ties: Opportunities and Challenges", p. 40.

(5) Gauri, Farah Naaz, "INDO-SAUDI Trade Relation (Nigerian Chapter)", op. cit., p. 46.

(6) "استثمارات هندية"، **أخبار الهند**، 4 مارس/آذار 2008، (تاريخ الدخول: 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/TCS.htm

وفي قطر، تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع الهند، في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، لاستثمار 5 مليارات دولار في الهند[1]، ويقوم جهاز قطر للاستثمار، بالاستثمار في مجالات وأنشطة مختلفة في الهند، وتتركز غالبيتها في العقارات والمصارف وتجارة التجزئة والبنية التحتية[2]، ومن بين المؤسسات القطرية التي قامت بالاستثمار في الهند، التي تستثمر أموالاً ضخمة في سوق الأسهم، المصارف الحكومية القطرية[3]. وقد أعلنت شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) التابعة لشركة صناعات قطر، عن افتتاح مكتبها التمثيلي الرابع في الهند، وذلك سعيًا لتحقيق هدف الشركة بإقامة إحدى أكثر شبكات التسويق العالمية فعالية، ويعتبر افتتاح مكتب قابكو، في مدينة أحمد آباد في الهند، استمرارًا لسعي الشركة للحفاظ على مركزها كشركة رائدة في تصدير البولي إيثلين منخفض الكثافة (LDPE) إلى الهند، كما أن إضافة مكتب أحمد آباد إلى مكاتبها يمثِّل استكمالاً للتواجد الحالي القوي لقابكو في الهند من خلال مكاتبها التمثيلية ذاتية العمل الموجودة في مومباي ودلهي وتشناي، ويأتي ذلك ترجمة لالتزامها في المساهمة بدور رئيسي كمورِّد إلى الأسواق الهندية الناشئة[4]. وخلال زيارة الأمير السابق، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إلى الهند، في أبريل/نيسان 2012، بحث الجانبان سبل تعزيز الاستثمارات بينهما في القطاعات المختلفة، مع حرص قطر على زيادة استثماراتها في مجال البنية التحتية للهند[5].

وفيما يخص الكويت، أعلنت هيئة الاستثمار الكويتية (KIA)، التي تدير صناديق الثروة السيادية للكويت، أنها قامت باستثمار قرابة 2.7 مليار دولار في

---

(1) Ahmaad, Talmiz, "Investments and Joint Ventures in India_GCC Economic Ties: Opportunities and Challenges", p. 44.

(2) المعهد الدبلوماسي، "العلاقات القطرية الهندية"، مرجع سابق، ص 58.

(3) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، أكتوبر/تشرين الثاني 2007، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.akhbarulhind.com/Gulf-Investments.htm

(4) "الهند في الإعلام العربي"، **أخبار الهند**، 5 فبراير/شباط 2009، مرجع سابق.

(5) Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, p. 101.

الهند، فضلاً عن ذلك قامت الهيئة باستثمار 5.37 ملايين دولار في شركة باور جريد كوربوريشن أوف إنديا – شركة في مجال شبكة الكهرباء في الهند – في ديسمبر/كانون الأول 2013[1]. وقد أشار المستثمرون الكويتيون إلى أن الهند وجهتهم الاستثمارية المفضلة[2]، من جهة أخرى، تعتزم الهند والكويت تعزيز العلاقات التجارية بينهما، وفي هذا الخصوص أطلقت المصارف الحكومية الكويتية العديد من الصناديق الاستثمارية بغية للمشاركة في الأسواق الهندية[3].

وبالنسبة للعلاقات الهندية – العُمانية، فخلال زيارة مانموهان سينغ إلى سلطنة عُمان، في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، تم التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء صندوق استثماري مشترك "صندوق الهند – عُمان الاستثماري المشترك" برأس مال أولي يبلغ 100 مليون دولار، قابل للزيادة إلى 1.5 مليار دولار، يختص باكتشاف فرص الاستثمارات، وتنسيق فرص الاستثمارات بين الجانبين، مع التركيز على الاستثمار في قطاع البنية التحتية الهندية وقطاع النفط والغاز[4]، ومن بين الاستثمارات العُمانية في الهند، افتتاح مشروع مصفاة بهارات – عُمان المحدودة (BORL) في مدينة (بينا) بمنطقة مادهيا براديش، في مايو/أيار 2011، بتكلفة إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار، ويُعدُّ المشروع مشتركًا بين شركة النفط العُمانية المملوكة لسلطنة عُمان بحصة تبلغ نسبتها 26% وشركة بهارات للبترول المحدودة، بهدف تطوير مصفاة نفطية بطاقة إنتاجية تصل إلى 120 ألف برميل يوميًّا[5]، كما تتمتع شركة (سابك) العمانية بوجودها في الهند التي تستورد منتجات بتروكيماوية بما يزيد على 22 مليار دولار كل عام، وتُجري

(1) "18 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الهند والكويت"، **النهار**، العدد 2208، 15 يوليو/تموز 2014، ص 8.

(2) نقلاً عن: غوبتا، "الهند في الإعلام العربي"، مرجع سابق.

(3) "130 مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في 2013"، مرجع سابق.

(4) Pant, Harsh, "Looking beyond Tehran: India's Rising Stakes in the Gulf", op. cit., p. 47. Pradhan, Prasanta Kumar, "India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties", op. cit., p. 6. Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States,op. cit., p. 98.

(5) Ahmaad, Talmiz, "Investments and Joint Ventures in India_GCC Economic Ties: Opportunities and Challenges", op. cit., p. 40.

سابك – التي تحتل المرتبة الخامسة عالميًّا بين شركات البتروكيماويات الكبرى – مفاوضات مع الشركات الرائدة في مجال البتروكيماويات في الهند لإطلاق مشروع مشترك يهدف للاستفادة من الفرص الكبيرة المتاحة في السوق الهندية[1].

وهكذا، يتبين تزايد الاستثمارات الخليجية في العديد من الولايات الهندية على مستوى القطاع العام والخاص، وقد احتل كل من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع العقارات والبنية التحتية، الدور الأكبر في الاستثمارات، ومن بين تلك الاستثمارات الخليجية على سبيل المثال:

على صعيد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أبدت شركات خليجية عدَّة رغبتها في دخول سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية الهندية التي تحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين في دول الخليج، فعلى سبيل المثال أعلنت الشركة المتخصصة في مجال تكامل الأنظمة في الإمارات "رقميات" عن افتتاح "مركز تطوير البرمجيات" الجديد في مجمع "دي. إل. إف. لتكنولوجيا المعلومات" في مدينة سيناي في الهند، في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، وقد أفادت "رقميات" بأنها تعتبر الهند البلد المثالي لأول مركز لها نظرًا للكفاءة العالية التي تتمتع بها قاعدة القوى العاملة في هذه البلاد. وقال تاباس روي، رئيس العمليات لشركة "رقميات": "لقد عمدنا إلى تأسيس مركز تطوير البرمجيات الجديد في موقع أكثر فعالية من حيث التكلفة مثل الهند التي تتميز بقاعدة واسعة من المختصين الأكفاء في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ حيث يمكننا المحافظة على مستوياتنا العالية من الخدمات والأداء؛ مما يتيح لنا تلبية الاحتياجات المتميزة لعملائنا في الشرق الأوسط، لاسيما في الإمارات بدون التعرض إلى النمو المستمر للشركة"[2]. وأبدت مجموعة اتصالات الإماراتية رغبتها في ضخِّ مليار دولار كاستثمارات في قطاع الاتصالات الهندية عبر شراء أصول في مجموعة تاتا للاتصالات، و لم تتردد مجموعة باتلكو البحرينية في الإعلان عن رغبتها في دخول السوق الهندية، كما عبَّرت مجموعة كيوتل القطرية عن رغبتها في الاستثمار في سوق الاتصالات الرقمية في الهند، واصفة الفرص المتوافدة بالجيدة في ظل النمو الاقتصادي

(1) "130 مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في 2013، مرجع سابق.

(2) استثمارات اجنبية، أخبار الهند، نيودلهي، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، مرجع سابق.

الكبير الذي تشهده البلاد، ويشير عدد كبير من مسؤولي شركات الاتصالات الخليجية، إلى أن أفضل الفرص الاستثمارية في قطاع الاتصالات حول العالم متوافرة في الهند وإفريقيا والمنطقة الآسيوية[1]. وفي العاشر من مايو/أيار 2009، أعلنت شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)، أن الشركة أنهت الإجراءات الرسمية الضرورية لإتمام عملية الاستحواذ على 49% من أسهم شركة (STEL) المحدودة بقيمة 225 مليون دولار، وعن الاتفاقية، قال بيتر كاليباروبولوس، الرئيس التنفيذي لمجموعة (بتلكو): إن عملية الاستثمار في شركة (STEL) ستحقق لشركة بتلكو فرصًا كبيرة للنمو في السوق الهندية المتنامية، ثالث أكبر سوق لخدمات الهاتف النقال في العالم[2]. وأعلنت شركة الزامل للاستثمار الصناعي (الزامل للصناعة)، وهي شركة سعودية مساهمة تعمل في مختلف الأنشطة والمجالات الإنتاجية والصناعية حول العالم، عن تأسيس شراكة استراتيجية جديدة مع شركة نيودلهي لأبراج الاتصالات المحدودة، ومقرها الرئيسي في الهند، لتوفير المنتجات والحلول الخاصة بمشاريع البنية التحتية لمشغلي شبكات الاتصالات، وبلغت حصة الزامل للصناعة في رأس مال الشركة 51%، وقد تم الانتهاء من توقيع الاتفاقية والانتهاء من تفاصيلها، في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2008، وأعرب المستثمرون السعوديون في الزامل للصناعة، عن سعادتهم بتأسيس هذه الشراكة الاستراتيجية مع شركاء فاعلين في قطاع الاتصالات المتنامي في الهند[3]، كما يبدي مستثمرون خليجيون حرصهم على الاستئثار بحصة من الاتصالات عن بُعد المزدهرة في الهند، وتسعى شركتا "اتصالات" الإماراتية و"بتلكو" البحرينية، إلى احتلال الريادة على هذا الصعيد، وأيضًا تهدف "قطر تليكوم" و"كيوتل" القطرية" إلى غزو السوق الهندية للاتصالات عن بُعد[4].

---

(1) "علاقات عربية هندية"، **أخبار الهند**، 6 مايو/أيار 2009، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):

www.akhbarulhind/indoarab.htm

(2) "علاقات عربية هندية"، **أخبار الهند**، 13 مايو/أيار 2009، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):

www.akhbarulhind/indoarab.htm

(3) "استثمارات أجنبية"، أخبار الهند، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2008، مرجع سابق.

(4) غوبتا، "الهند في الإعلام العربي"، مرجع سابق.

وعلى صعيد قطاع العقارات والبنية التحتية، فقد أبدت الشركات الخليجية رغبتها في الاستثمار في سوق العقارات الهندية؛ إذ أطلقت شركة "إي تي إيه ستار" الإماراتية مشروعها السكني الأول في مدينة تشيناي في الهند عام 2007، وتمثل هذه الخطوة بدء الشركة في عملية استثمار في منطقة تاميلنادو[1]، وفي العام نفسه، وقَّعت حكومة ولاية البنجاب الهندية مذكرة تفاهم مع شركة إعمار للبناء والتشييد التي تتخذ من دبي مقرًّا لها، وبموجب المذكرة، تستثمر الأخيرة في قطاع الإسكان بالولاية، وتنص المذكرة على أن المجموعة الإماراتية ستعمل على بناء وتطوير مجمعات سكنية وتجارية وحكومية في أربع مدن رئيسية بالولاية تشمل أمريتسار وموهالي وجالاندهار ولوديانا الصناعية، ومن جانبها كان من المفترض أن تقوم حكومة الولاية بتخصيص أراض بمساحة 5 آلاف هكتار لإقامة المدن والمجمعات السكنية الحديثة، وكان من المتوقع أن يتم إنجاز المشروع خلال سبع سنوات (أي في عام 2014)[2]. وأعلن "بيت التمويل الخليجي"[*]، وهو مصرف استثماري يتخذ من البحرين مقرًّا له، عن مشروعه في الهند وهو مدينة الطاقة (الهند) بقيمة 2.8 مليار دولار في أكتوبر/تشرين الأول 2007. ومدينة الطاقة (الهند) هي ثاني مدينة للطاقة ضمن سلسلة من العناقيد التجارية ذات التركيز على الطاقة يتم بناؤها عبر الشرق الأوسط وآسيا، وهذا المشروع يشغل موقعًا مساحته 600 فدان في نافي مومباي (مومباي الجديدة) في ولاية ماهاراشترا، تجدر الإشارة إلى أن فكرة عنقود مدينة الطاقة توفِّر بنى تحتية تجارية متكاملة لكلٍّ من منتجي النفط والغاز المحليين والخارجيين، وكذلك لمصانع التكرير والإنتاج والتجارة والخدمات الخاصة بها[3].

وأعلن البنك الخليجي التجاري عن إنشاء شركة "غلوبال لوجيستيكس نافي مومباي" الاستثمارية، في 16 يوليو/تموز 2008، برأس مال بلغ 430 مليون دولار

(1) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2007، مرجع سابق.

(2) "استثمارات اجنبية"، **أخبار الهند**، أكتوبر/تشرين الأول 2007، مرجع سابق.

(*) هو بنك استثماري إسلامي ومقرُّه في البحرين، وكان بيت التمويل الخليجي أفضل بنك إسلامي في مجال التمويل العقاري في عام 2005 حسب مجلة "يوروموني" وجائزة بنك العام حسب مجلة "أريبيان بزنس" في عام 2006.

(3) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، مرجع سابق.

لتطوير أول مدينة لوجستية في الهند على مساحة قدرها 400 فدان في نافي مومباي[1]. وأعلنت "داماك العقارية" إحدى أكبر الشركات الخاصة للتطوير العقاري الفاخر في منطقة الخليج عن تعاقدها مع 60 وكيلاً للعقارات في الهند، للمساهمة في تسويق وبيع عقارات داماك الإقليمية للمستثمرين في الهند[2]. فضلاً عن ذلك، أُعلن في ولاية مهاراشترا الهندية عن مشروع مدينة التنمية الاقتصادية، وهو مشروع صمَّمه "بيت التمويل الخليجي"، والذي أُعلن عن إطلاقه رسميًّا في 7 مارس/آذار 2010، ويقع المشروع على مساحة تزيد على 1750 فدانًا من الأراضي الممتازة خارج مدينة مومباي. وسيكون المشروع – حسب رئيس وزراء حكومة ولاية مهاراشترا الهندية – من أكبر المشاريع التطويرية المتكاملة المدعومة بالاستثمارات الخارجية. وتهدف رؤية مشروع منطقة التطوير الاقتصادي لـ "بيت التمويل الخليجي"، إلى المساهمة في تلبية المتطلبات الجارية والاجتماعية المتنامية لمدينة مومباي التي تُعَدُّ المركز المالي والتجاري في الهند، ويشتمل المشروع على ثلاثة عناصر رئيسية، هي: مدينة الطاقة، ومدينة التقنيات والاتصال، والمدينة الترفيهية، فضلاً عن احتوائه أيضًا على مرافق سكنية بإمكانها احتواء 140 ألف مقيم، كما سيوفر فرصًا مباشرة للعمل لأكثر من 250 ألف شخص وفرص عمل غير مباشرة لنحو 750 ألف شخص. وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن "بيت التمويل الخليجي" يهدف من خلال مشروع التنمية الاقتصادية إلى الاستفادة من الفرص الجاذبة في قطاعات البنية التحتية والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[3].

وهكذا، يتبين أن الاستثمارات بين الهند ودول الخليج قد ازدادت خلال السنوات السابقة، لإدراك الطرفين أهمية الاستثمارات في تطوير وتحسين النمو الاقتصادي لكل منهما ومن ثم ينعكس إيجابًا على واقع العلاقات الاقتصادية الهندية – الخليجية في المستقبل.

---

(1) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 17 يوليو/تموز 2008، مرجع سابق.

(2) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 31 مارس/آذار 2008، مرجع سابق.

(3) أخبار اقتصادية، **أخبار الهند**، 8 مارس/آذار 2010، (تاريخ الدخول: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):

www.akhbarulhind.com/Sensex-report.htm

المبحث الثالث

المشاريع المشتركة

سعت الهند ودول الخليج إلى إقامة العديد من المشـــاريع المشـــتركة لتقويـــة العلاقات الاقتصادية فيما بينهما، وكثفت الشركات الهندية والخليجية حضـــورها الاقتصادي البارز من خلال تعزيز النشاط التجاري والعديد من المشاريع المشتركة في مجال المنتجات الكيماوية والإنتاج الصناعي، والاستشارات، وتقنية المعلومات، والهندسة، والخدمات الإدارية والمحاسبية، فضلاً عن العديد من المشاريع الأخـــرى، فعلى سبيل المثال: اتفقت كل من الهند ودول الخليج العربيـــة علـــى إقامـــة 133 مشروعًا مشتركًا بين 2001–2005[1]، ومن بين المشاريع المشتركة:

1. هناك أكثر من 100 مشروع مشترك مع السعودية في المملكة العربيـــة، ونحو نصف هذا العدد في الهند[2]، وأشارت تقارير أخـــرى إلى أن 108 شركات هندية قامت بوضع مشاريع مشتركة مع السعودية[3]، ووفقًا للهيئة العامة للاستثمار في المملكة، فقد أصدرت السعودية 357 رخصة للشركات الهندية لإقامة مشاريع مشتركة في القطاعين العام والخـــاص اعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2009[4].

---

(1) Pradbam, Samir, India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective, p. 28.

(2) Pant, Harsh, Looking beyond Tehran: India's Rising Stakes in the Gulf, in: India's Growing Role in the Gulf: Implications for the Region and the United, p. 47.

(3) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan:, Journal of Asia Pacific Studies, p. 263.

(4) Gauri, Farah Naaz, Indo-Saudi Trade Relation (Nigerian Chapter), **Journal of Business and Management Review**, p. 49.

2. دخلت شركة تاتا للاتصالات – إحدى شركات مجموعة تاتا الهندية الشهيرة – إلى دولة الإمارات عبر إطلاق مجموعة من خدمات الإنترنت بالاشتراك مع شركة "اتصالات" الإماراتية، وستُمكِّن الشراكة بين الشركتين العملاقتين، شركة "اتصالات" من توسيع شبكتها من خلال توفير خدمات الإنترنت العالمية ذات الطبقة (2) داخل الإمارات وخارجها، كما تمكن هذه الشراكة شركة "تاتا" للاتصالات من تمديد تغطية شبكتها العالمية في دولة الإمارات حسبما جاء في بيان صادر من الشركة الهندية[1].

3. وقعت شركة ريلايانس للاستكشاف والإنتاج الهندية اتفاقية تعاون مع شركة نفط الهلال الإماراتية في عام 2008، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إيجاد صيغة تحالف دائم بين الجانبين للعمل معًا على المشاركة الفاعلة في تنفيذ مشاريع النفط والغاز والمشاريع الأخرى المتعلقة بالقطاع بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين في صناعة الطاقة في المنطقة، والتي تشمل مشاريع الاستكشاف والإنتاج، وتشييد أنابيب النفط والغاز ومنشآت المعالجة والتخزين ومشاريع التكرير وتصنيع المنتجات البترولية والبتروكيماويات والتوزيع والتسويق[2].

4. تُعَدُّ العلاقات الاقتصادية بين الهند وسلطنة عُمان أكثر تنوعًا في مجال المشاريع المشتركة، ففي يوليو/تموز 2010، تم تسجيل 1537 من المشاريع المشتركة بين البلدين، تغطي 13 من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما في مجال الأمن الغذائي والسياحة العلاجية والاستثمار في الصناعة والمواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع 7.5 مليارات دولار[3]، ومن بين أهم المشاريع المشتركة بينهما: الاتفاق على أكبر مشروع مشترك للأسمدة، الذي

(1) "استثمارات هندية"، **أخبار الهند**، 6 مارس/آذار 2009، مرجع سابق.

(2) "استثمارات هندية"، **أخبار الهند**، 27 يونيو/حزيران 2008، مرجع سابق.

(3) Ahmaad, Talmiz, Investments and Joint Ventures in India_GCC Economic Ties: Opportunities and Challenges, p. 37.

يهدف لإنتاج 1.6 مليون طن من اليوريا و250 ألف طن من الأمونيا سنويًا[1].

5. دشَّنت ذراع تكنولوجيا المعلومات في مجموعة الإمارات "مركاتور"، مركزًا متخصصًا لتطوير البرامج (DDC) في مدينة بانغلور الهندية بموجب شراكتها مع شركة "كوفانسيس" التابعة لمؤسسة علوم الكومبيوتر (CSC). وقال راج فاتيكوتي، رئيس CSC الهندية: "إن افتتاح مركز التطوير يجسد ثمرة مشروع مشترك بين مجموعة الإمارات وشركة كوفانسيس منذ نحو أربعة أعوام، أي منذ العام 2004. وتمثِّل مجموعة الإمارات، ومركاتور تحديدًا، شريكًا استراتيجيًّا لنا، ونحن مسرورون بلعب دور في خطط التوسع الهائلة التي تنفذها المجموعة"، وسوف يوفر المركز الجديد التابع لمركاتور، المقام على غرار CSC الهند، لعملائه من العاملين في صناعة السفر والنقل سلسلة من خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات المبتكرة والتي تشمل: تطوير المنتجات والتطبيقات والصيانة، وخدمات الفحص والاستشارات التقنية وإدارة المشاريع، كما يوفر المركز باقة متكاملة من التقنيات المتطورة التي تعتمد على تطبيقات أوراكل وجافا وتقنيات تخزين البيانات وغيرها من التقنيات المتخصصة[2].

6. يوجد لدى شركة "إعمار للعقارات" الإماراتية وشركة "إم جي إم الهندية لتطوير العقارات" مشاريع مشتركة بينهما في قطاع العقارات الهندي، بقيمة إجمالية وقدرها 12 مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة، فضلاً عن ذلك، يعمل عدد من الشركات الإماراتية وبالتعاون مع الشركات الهندية، على إقامة عدد من المشاريع في قطاع البنية التحتية في الهند، من أبرزها[3]:

---

(1) Pant, Harsh, Looking beyond Tehran: India's Rising Stakes in the Gulf, p. 47.

(2) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 11 أبريل/نيسان 2008، مرجع سابق.

(3) Ahmaad, Talmiz, Investments and Joint Ventures in India-GCC Economic Ties: Opportunities and Challenges, p. 40-41.

Limitlese (20 مليار دولار)، Rakeen (5 مليارات دولار)، ETA Star (4.35 مليارات دولار)، Al_Futtaim (4–15 مليار دولارر)، Tanmiyat (3.8 مليارات دولار)، and Damac (3.5 مليارات دولار).

وعليه، فقد تعددت وتنوعت المشاريع المشتركة بين الهنـــد ودول الخلـــيج، لاسيما مع الإمارات والسعودية، مما أكسبها زخمًا وتنوعًا في العلاقات الاقتصادية، ومن ثم انعكس إيجابيًّا على اقتصاداتها.

المبحث الرابع

التعاون في مجال الطاقة

فيما يخص التعاون بين الهند ودول الخليج في مجال الطاقة، فإن النفط يُعدُّ العامل الأهم في العلاقات الاقتصادية بينهما، لاسيما في ظل النمو الاقتصادي السريع الذي تعيشه الهند؛ حيث تزايد معه الطلب على النفط؛ ففي عام 2007، استهلكت الهند ما يقارب 2.8 مليون برميل من النفط يوميًّا لتصبح الهند خامس أكبر مستهلك للنفط في العالم، ومن ثم ارتفع طلب الهند على النفط لما يقرب من 3 ملايين برميل من النفط يوميًّا في عام 2008، فأصبحت في المرتبة الرابعة في قائمة أكثر الدول استهلاكًا للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية والصين واليابان[1]. وفي أكتوبر/تشرين الأول من العام 2015، ارتفعت واردات الهند النفطية إلى 9% على أساس سنوي[2]. وتغطي الهند 70% من احتياجاتها من الطاقة من خلال الاستيراد؛ مما جعل دول مجلس التعاون الخليجي موردًا رئيسيًّا للنفط والغاز الطبيعي بالنسبة للهند، علاوة على تزايد طلب الاقتصاد الهندي على المنتجات الخليجية مثل البتروكيماويات والألمنيوم[3]. وأشارت تقارير إلى أن استهلاك الهند من النفط يُتوقع أن يرتفع إلى 5 ملايين برميل يوميًّا في عام 2020، نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي تشهده الهند، وبناءً على ذلك، فإن النمو المتوقع في الطلب العالمي على البترول سيستمر[4]، ويتوقع للهند أن تكون في المراتب

(1) Janardban, N., "Gulfs Future Security Architecture and India", in India and the Gulf: What Next?, op. cit., p. 56. Pradhan, Prasanta Kumar, "India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties", op. cit., p. 54.

(2) الأخبار الاقتصادية، **قناة الرشيد**، أخبار الساعة الرابعة عصرًا، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

(3) "الهند في الإعلام العربي"، **البيان**، سابق.

(4) **الحياة**، العدد 15695، 25 مارس/آذار 2006، ص 14.

الأولى خلال العقد القادم من هذا القرن[1].

أما بالنسبة لدول الخليج، فقد بلغ متوسط إنتاج بلدان مجلس التعاون من النفط الخام ما يقارب الـ 17 مليون برميل خلال العام 2013.

الجدول رقم (14) يُبيِّن إنتاج النفط في دول الخليج بين 2010–2015

(بألف برميل في اليوم)[2]

البلد/السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السعودية	8165	9311	9765	9634	9500	9300
الكويت	2312	2659	2977	2922	2900	2800
الإمارات	2323	2564	2657	2797	2700	2650
عُمان	869	891	923	947	950	980
قطر	733	733	734	724	730	730
البحرين	32	43	46	48	49	49
المجموع	14434	16021	17102	17072	16829	16489

وعلى الرغم من مبادرات الهند المستمرة لتأمين الاحتياجات المتزايدة من موارد الطاقة (النفط والغاز) عبر اتباع سياسة التنويع بشراء النفط من مناطق أخرى، مثل: إفريقيا وأميركا الجنوبية وآسيا الوسطى[3]، فإنه لا تزال منطقة غرب

(1) كاظم، نجاح، **الهند: شرارة التنمية تحت رماد الفقر**، (دار الحكمة، لندن، 2013)، ص 163.

Pant, Harsh, Looking Beyond Tehran: India's Rising Stakes in the Gulf, op. cit., p. 47.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013–2014**، (الأمم المتحدة، بيروت، 2014)، ص 16–19.

(3) للمزيد حول استيراد الهند للنفط من دول القارة الإفريقية وأبرز استثماراتها في القارة السوداء. انظر: بغدادي، عبد السلام إبراهيم والنداوي، مهند عبد الواحد، **التجربة الهندية في إفريقيا**، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2015)، ص 66–70، 128–133.

آسيا، وتحديدًا دول الخليج العربـــي، المصدر الرئيسي للواردات الهندية من مصادر الطاقة الضرورية لإدامة التنمية الاقتصادية[1].

وتوفر المنطقة العربية نحو (65–70%) من احتياجيات الهند من موارد الطاقة، الغالبية العظمى منها تأتي من دول مجلس التعاون[2]؛ إذ بلغت مثلاً نسبة الواردات الهندية من النفط من دول الخليج 86,43% منسوبة إلى إجمالي وارداتها من الـــدول العربية عام 1995، في حين بلغت صادراتها إلى نفس البلدان للعام نفسه 86.36% من جملة صادراتها إلى المنطقة العربية[3].

وتعد كل من السعودية والكويت والإمارات من الدول التي لها الدور المهـــم في تلبية الاحتياجات المتصاعدة من البترول، فيما تعد قطر الدولة الأولى في تـــوفير الغاز الطبيعي للهند، كما هو مبين في الجـــداول رقـــم (15) و(16) و(17) و(18) و(19).

الجدول رقم (15)

يوضح استيراد الهند للنفط من دول الخليج بين 2006–2013 (بملايين الدولارات)[4]

البلد/ السنة	2006– 2007	2007– 2008	2008– 2009	2009– 2010	2010– 2011	2011– 2012	2012– 2013
السعودية	10,901,90	15,143,74	15,827,31	14,049,15	16,294,82	26,311,67	28,384,08
الكويت	4,965,82	6,149,82	7,914,95	7,310,90	8,759,29	14,196,17	14,449,88
الإمارات	3,456,73	6,457,54	9,208,67	5,448,84	7,861,38	12,564,31	12,641,64
قطر	633,37	407,46	1,412,94	2,398,23	3,075,73	5,224,51	6,668,78

(1) Roy, Meena Singh, "West Asia Energy Dynamics: Managing Challenges and Exploring New Opportunities", in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades*, p. 65.

(2) Agarwal, Rajeev,"Security in the Gulf Region: India's Concerns; Vulnerabilities; Interests and Engagement Options", p. 47

(3) انظر: الكعود، إسراء شريف، الهند ومستقبل علاقاتها الدولية، مرجع سابق، ص 96.

(4) Roy, Meena Singh, West Asia Energy Dynamics: Managing Challenges and Exploring New Opportunities, op. cit., p. 72.

عُمان	-	371,19	261,01	2,762,69	3,096,86	1,835,42	344,54
البحرين	-	-	0,03	-	-	-	-
المجموع	19,957,82	28,529,75	34,624,91	31,969,81	39,088,08	60,131,91	62,488,92

الجدول رقم (16) يُبيِّن كمية استيراد الهند للنفط من دول الخليج بين 2006–2013 (بالمليون طن)[1]

البلد/ السنة	2006– 2007	2007– 2008	2008– 2009	2009– 2010	2010– 2011	2011– 2012	2012– 2013
السعودية	24,79	27,27	25,91	26,88	26,29	31,86	34,96
الكويت	11,49	11	14,08	14,61	14,38	17,94	18,74
الإمارات	7,39	11,17	14,21	10,43	12,65	14,97	15,59
قطر	1,41	0,7	2,49	4,61	4,83	6,13	8,07
عُمان	-	0,6	0,43	5,22	4,78	2,29	4,63
البحرين	-	-	0,001	-	-	-	-
المجموع	45,08	50,74	57,121	61,75	62,93	73,19	81,99

الجدول رقم (17) يُبيِّن استيراد الهند للغاز الطبيعي المسال من دول الخليج العربية خلال 2006–2013 (بملايين الدولارات)[2]

البلـــد/ السنة	2006– 2007	2007– 2008	2008– 2009	2009– 2010	2010– 2011	2011– 2012	2012– 2013
قطر	923,62	1,340,75	1,408,42	1,596,67	2,545,71	4,850,83	5,734,18
عُمان	137,97	226,5	102,44	35,9	-	80,46	-
الإمارات	50,21	-	78,94	12,20	-	29,77	-
السعودية	-	-	49,5	-	39,24	-	-
المجموع	1,111,80	1,567,25	1,639,3	1,644,77	2,622,09	4,961,06	5,734,18

(1) Ibid, p. 73.

(2) Ibid, p. 73.

الجدول رقم (18)

يوضح كمية استيراد الهند للغاز الطبيعي المسال من دول الخليج بين 2006–2013 (بالمليون وحدة حرارية)[1]

البلد/ السنة	2006– 2007	2007– 2008	2008– 2009	2009– 2010	2010– 2011	2011– 2012	2012– 2013
قطر	5.471.81	6.476.69	6.480.48	6.795.54	8.053.13	10.271.01	10.302.36
عُمان	623.80	329.51	186.44	65.91	–	135.61	–
الامارات	111.78	–	95.83	60.31	–	46.56	–
السعودية	–	–	72.12	–	129.60	–	–
المجموع	6.207.39	6.806.20	6.834.87	6.921.76	8.182.73	10.453.18	10.302.36

الجدول رقم (19)

يُبَيِّن نسبة استيراد الهند للنفط الخام من دول الخليج للعام 2012[2]

السعودية	%19
الكويت	%10
الإمارات	%9

ومن خلال الاطِّلاع على الجدولين (15) و(17)، يتبين أن استيراد الهند من موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) من دول الخليج، بلغ 68.2 مليار دولار خلال العام 2012–2013، وأن وارداتها من النفط والغاز زادت بنسبة كبيرة بين عامي 2006–2007 و2012–2013.

وفيما يخص العلاقات بينهما في مجال النفط والغاز، تعد الهند رابع أكبر متلقٍّ للنفط السعودي بعد الصين والولايات المتحدة واليابان، ويحتمل أن تتضاعف

(1) Ibid, p. 74.

(2) خان، ظفر الإسلام، "الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط"، تقارير، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2 مايو/أيار 2013، ص 5.

خلال السنوات القادمة[1]، في حين تُعدُّ السعودية أكبر مورِّد للنفط إلى الهند؛ إذ بلغت وارداتها من النفط إلى الهند 34.96 مليون طن متري خلال العام 2012–2013[2]، وفي العام 2016، سجلت واردات الهند النفطية من المملكة العربية السعودية والعراق أعلى مستوى لها منذ أكثر من 10 سنوات لتصل إلى 940 ألف برميل يوميًّا[3]، وأصبح العراق المورِّد الرئيسي للنفط الخام إلى الهند في العام 2016، بعد أن كانت السعودية تحتل المرتبة الأولى في ذلك[4].

في حين تعد قطر المزود الأساس للهند من الغاز الطبيعي كما هو مبين في الجدول رقم (18)، لاسيما بعد أن نجحت الهند في التوقيع على اتفاقية طويلة الأمد تمتد لـ 25 سنة مع قطر لشراء الغاز الطبيعي، والذي وصلت أول شحنة منه عام 2004[5]، وفي أبريل/نيسان 2012، زار الأمير السابق، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الهند، وتم خلال الزيارة توقيع مذكرات تفاهم واتفاقية للتعاون في مجال النفط والغاز[6]، وقد أصبحت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال، تغطي قرابة 85% من الطلب الهندي للغاز الطبيعي في عام 2014[7].

أمَّا الكويت، فتنشط شركات هندية عديدة في قطاعي النفط والغاز فيها، وتعد الكويت ثالث أكبر مصدِّر للنفط إلى الهند؛ إذ صدَّرت 18.74 مليون طن من

---

(1) Pant, Harsh, Looking beyond Tehran: India's Rising Stakes in the Gulf, op. cit., p. 47-48.

(2) Pradhan, Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, op. cit., p. 6.

(3) الأخبار، **قناة الديوان**، أخبار الساعة 12 ظهرًا، 20 فبراير/شباط 2016.

(4) تصريح جورج راجو، السفير الهندي في العراق، الأخبار، **قناة الحرة عراق**، أخبار الساعة 10 صباحًا، 31 أغسطس/آب 2016.

(5) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, op. cit., p. 266. Pant, Harsh, Looking beyond Tehran: India's Rising Stakes in the Gulf, op. cit., p. 48.

(6) Ministry of Affairs, Annual Report 2012-2013, op. cit., p. 46. Pradhan, Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, op. cit., p. 7.

(7) المعهد الدبلوماسي، "العلاقات القطرية الهندية"، مرجع سابق، ص 57.

النفط خلال العام 2012–2013[1]، وفي المدة بين 22 و23 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، زار وفد كويتي نيودلهي لحضور الاجتماع الثاني بين حكـــومتي البلـــدين لتعزيـــز التعاون في قطاع النفط والغاز[2]. وفيما يخص الإمارات العربية المتحـــدة، فتُعـــدُّ سادس أكبر مصدِّر للنفط إلى الهند؛ إذ بلغت صادراتها من النفط إلى الهنـــد 15.59 مليون طن خلال العام 2012–2013[3].

وتشكِّل منطقة الخليج العربية شريكًا اقتصاديًّا رئيسيًّا للهند وسوقًا لســـلعها، وشريكًا في مشروعات مشتركة لاسيما في مجال الطاقة وفي نقل التقنية[4]، وقـــد تعددت وتنوعت المشاريع الاستثمارية البينية بين الهنـــد ودول الخلـــيج في مجـــال الطاقة، ومن بين الدول الخليجية التي عملت الهند على التعاون فيما بينها في مجـــال الطاقة، السعودية وقطر، ودفع هذا بالحكومة الهندية إلى السعي نحو بناء شـــراكة استراتيجية في مجال الطاقة لضمان الإمدادات بصورة مستقرة ودائمة، مثل التوقيع على اتفاقية "الشراكة الاستراتيجية" في مجال الطاقة مع السعودية، وذلك خـــلال زيارة الملك عبد الله للهند في يناير/كانون الثاني 2006[5]؛ إذ وافق البلدان خلالهـــا على تحويل علاقاتهما التجارية الحالية إلى "شراكة استراتيجية في مجال الطاقة"، على أن يتم تعزيز هذه الشراكة باستثمارات مشتركة لتنمية قطاع الـــنفط والغـــاز في المملكة، ويقوم بها كل طرف في مشروعات ما بعد إنتاج الـــنفط والصـــناعات البتروكيمياوية الخاصة بالطرف الآخر، وبمشاركة الهند في مشـــروعات ســـعودية مقترحة خاصة بإنتاج الغاز وما قبله [الاستكشاف والتطوير والإنتاج][6]. وقد أثنى

---

(1) Pradhan, Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, p. 8.

(2) Ministry of Affairs, Annual Report 2012-2013, p. 43.

(3) Prasanta Kumar, India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties, p. 9.

(4) تلميذ، أحمد، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهنـــدي"، مرجـــع ســـابق، ص 406–407.

(5) الهباس، خالد نايف، "العلاقات الخليجية–الهندية: رؤية استراتيجية"، مرجـــع ســـابق، ص 182.

(6) Gauri,Farah Naaz, Indo-Saudi Trade Relation (Nigerian Chapter), op. cit., p. 46.

الجانب الهندي على المملكة العربية السعودية كـ "مصدر موثوق للإمدادات النفطية يُعتمد عليه في الأسواق العالمية عمومًا، وفي السوق الهندية بشكل خاص"[1]؛ حيث تأتي السعودية على رأس مزودي الاقتصاد الهندي المزدهر بالنفط، وتأتي الهند كرابع أكبر مستورد للنفط السعودي، هذا من جهة[2]. ومن جهة أخرى، فقد تم الاتفاق مع قطر على شراء الغاز الطبيعي لمدة 25 سنة، وفي ذلك أكد مورلي ديورا (Murli Deora)، وزير النفط الهندي، خلال زيارته لدولة قطر في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2007، على ضرورة التعاون بشكل أكبر بين الهند وقطر في قطاع النفط والغاز، لاسيما وأنه يوجد لدى دولة قطر أكبر حقول للغاز في العالم، وأضاف قائلاً: "علاوة على استيراد الغاز الطبيعي المسال، نحن نرغب في جذب الاستثمارات في مجال النفط والغاز الطبيعي المسال من دولة قطر، فإن العلاقات ستمتد أكثر من خلال الاستثمارات المتبادلة في مجال الطاقة، وفي هذا الشأن ترغب الشركات الهندية في المشاركة وشراء الحصص في العديد من المؤسسات والمشاريع في قطاع النفط والغاز في دولة قطر"[3]. وعليه، قامت الهند باستيراد 7.5 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًّا من شركة رأس غاز القطرية في عام 2011[4]، وتسعى شركة بترونت الهندية للغاز الطبيعي المسال، والتي تقوم باستيراد 7.5 ملايين طن سنويًّا من الغاز الطبيعي المسال من قطر بموجب اتفاق طويل الأمد، إلى استيراد كميات إضافية تتراوح ما بين 2 و3 ملايين طن، وأعربت شركة جيل الهندية للغاز الطبيعي المملوكة للدولة، عن رغبتها في استيراد مليون طن لمدة تتراوح بين 20 إلى 25 عامًا[5]، وقد بلغت تجارة الغاز الطبيعي للهند من دولة قطر لعام 2012 (10.84) مليارات متر مكعب، وذلك حسب إحصاءات

(1) تلميذ، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي"، مرجع سابق، ص 381.

(2) غوبتا، "الهند تضيف بُعدًا جديدًا للاستثمارات مع دول الخليج العربي"، **الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 11.

(3) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2007، مرجع سابق.

(4) "130 مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في 2013"، مرجع سابق.

(5) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, op. cit., p. 266.

منظمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول[1].

وهكذا، فقد أصبح التعاون بين الهند ودول الخليج العربية في مجـــال الطاقـــة (النفط والغاز الطبيعي)، من بين أهم وقائع العلاقات الاقتصادية بينهما، في ظـــل النمو المتزايد للاقتصاد الهندي، والحاجة إلى استيراد المزيد من موارد الطاقـــة مـــن أجل انعاش اقتصادها، مما أثر إيجابيًّا على باقي القطاعات الأخرى.

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **التقرير الاحصائي الســـنوي 2013**، الكويت، 2013، ص 102.

المبحث الخامس

التعاون في مجال الطيران

أصبح الطيران المدني قطاعًا رائدًا بالنسبة لعدد من دول مجلس التعاون، باعتبار موقعها الجغرافي المتميز؛ ولكون المنطقة واقعة بين قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا، كما أن ثلث سكان العالم يعيشون على بُعد أربع ساعات بالطائرة من تلك المنطقة. وفي البدء ركّزت شركات الطيران الخليجية بصفة تقليدية على السوق المحلية، لكن مع مطلع الألفية الثالثة، شرعت شركات الطيران في عدد من الدول الخليجية في الاهتمام بحركة الطيران العابرة للمنطقة، مثل قيام شركة طيران الإمارات باستغلال الميزة الجغرافية لاستقطاب حركة الطيران العابرة للمنطقة، وأسهم هذا التفكير في قدرة الشركة على دخول عالم الشحن الجوي وتعزيز نمو دبي، ثم ما لبثت الخطوط الجوية القطرية وشركة الاتحاد أن سارتا على النهج نفسه. وقد رسخت الشركات الثلاث حضورها على المستوى العالمي لتستفيد بذلك من صعود الأسواق الناشئة، وتعزز النمو في سوق السفر بين القارات. وإلى جانب ميزة الموقع، استفادت الشركات المذكورة من وفرة رأس المال والوقود ومساحة النمو لتتوسع في مطاراتها المركزية، مثل مطار حمد الدولي في الدوحة، يضاف إلى ذلك أن أوجه الدعم الحكومية قد ساعدت الشركات على التطور في ظل بيئة تجارية صعبة في عموم القطاع[1].

وكانت الهند من بين الدول التي عملت على تنشيط حركة الطيران مع دول المجلس، لاسيما مع الإمارات وقطر؛ إذ تستحوذ الإمارات على الجزء الأساس من الحركة الجوية بين دول الخليج والهند، ووفقًا لتقرير صدر في عام 2015، فإن كلًّا من الإمارات والهند، ترتبطان بأكثر من 750 رحلة طيران تسيِّرها 4 شركات طيران

(1) دوغلاس، أيان، ريدفيرز، لويز، "تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية"، تقرير صادر عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، 2014، ص 8.

وطنية و3 شركات طيران هندية مما يوفِّر فرصًا كبيرة لتعزيز العلاقات التجارية وخاصة فيما يتعلق بانسياب البضائع والسلع وحركة الشحن الجوي والمسافرين. وقال التقرير: إن الرحلات الجوية تغطي اليوم مختلف المدن في الهند والإمارات بما يدل على أن الحركة الجوية بينهما تستحوذ على الجزء الأكبر من الحركة الجوية بين دول الخليج العربي والهند[1].

فمثلاً، أطلقت طيران الإمارات خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 حملة "رحلة عبر الهند" التي تهدف للتأكيد على تفوق خدماتها من خلال تصميم برامج خاصة تلبِّي مختلف تطلعات واحتياجات المسافرين إلى وجهات الناقلة العشر في الهند؛ الأمر الذي يعكس استمرارية الناقلة في تعزيز عملياتها في هذه السوق المزدهرة، وفي ذلك قال ماجد المعلا، نائب رئيس العمليات التجارية لغرب آسيا والمحيط الهندي في طيران الإمارات: إنه على الرغم من التحديات الراهنة فإن هناك دلائل تشير إلى تحسن الاقتصاد العالمي بشكل ملموس. ففي الوقت التي تشهد الأسواق الأوروبية أوقاتًا صعبة، سارعت الهند إلى إعادة تركيز جهودها على المبادلات التجارية والتسويق في المناطق التي لم تتأثر بالتباطؤ الاقتصادي، مثل منطقة الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وإفريقيا وبعض المناطق في جنوبي آسيا، وأضاف المعلا، أن هناك طلبًا متزايدًا على السفر إلى الهند من منطقة الشرق الأوسط بهدف تلقِّي العلاج نظرًا لما تشتهر به من خدمات طبية متفوقة بالإضافة إلى فارق العملة الذي يشكِّل حافزًا آخر للسفر إلى هذه الوجهة. وقد أعلنت طيران الإمارات، في العام 2009، عن خطط لتعزيز خدماتها إلى الهند من خلال إضافة 22 رحلة منتظمة أسبوعيًّا إلى كلٍّ من أحمد أباد وتشيناي وكاليكوت وكوريكود وثيروفانانثابورام، وبذلك يرتفع عدد الرحلات التي تسيِّرها الناقلة بين دبي والهند من 163 حاليًّا إلى 185 رحلة أسبوعيًّا من خلال 10 محطات في تلك الدولة[2].

---

(1) "شراكة مع الهند في الطيران والخدمات اللوجستية"، **زاوية**، 20 أغسطس/آب 2015، (تاريخ الدخول: 11 مايو/أيار 2016):
www.blogs.zawya.com/ar/story/pdf/ZAWYA20150820054904

(2) "السياحة"، **أخبار الهند**، 1 يونيو/حزيران 2009، (تاريخ الدخول: 11 مايو/أيار 2016):
www.saderatulhind.com/2009-06/01%20june.htm

فضلاً عن ذلك، قامت "فلاي دبـــي"، الناقلة الاقتصادية في دبـــي، بتوسيع شبكة خطوطها من خلال تسيير رحلات جديدة إلى ثلاث وجهات في شبه القارة الهندية بدءًا من يوليو/تموز 2009، وقال غيث الغيث، الرئيس التنفيـــذي لفـــلاي دبـــي: "لقد بُذلت جهود كبيرة في سبيل تحقيق هذه الخطوة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السلطات الإماراتية والهندية على تعاونهما معنا وعلى كل ما قدَّماه من تسهيلات لإنجاح هذا الأمر، ومع البدء بتسيير خدماتنا الجديـــدة ســـتتمكن الأعداد الكبيرة من الجالية الهندية وغيرهم من المقيمين في دولة الإمارات من السفر بين البلدين للعمل أو للسياحة..."[1].

وقررت شركة العربية للطيران، في مايو/أيار من العـــام 2010، رفـــع عـــدد رحلاتها الأسبوعية إلى خمس رحلات بين المركز الرئيس لعملياتهـــا في الشـــارقة وولاية غوا الواقعة في غرب الهند، تلبية للطلب المتنامي على خـــدمات الطـــيران الاقتصادي إلى هذه الوجهة خلال موسم الصيف[2].فضلاً عن ذلك، قامت الاتحاد للطيران، وهي شركة الطيران الوطنية الإماراتية، الـــتي تمتلكهـــا حكومـــة (أبـــو ظبـــي)، بتوسيع رحلاتها إلى الهند؛ إذ أصبحت الهند واحدة من الأسواق الرئيسية للاتحاد للطيران؛ حيث تشغِّل الشركة في الوقت الراهن 175 رحلة منتظمة أسبوعيًّا إلى 11 مدينة هندية من مركزها التشغيلي الرئيسي في مطار (أبو ظبـــي) الـــدولي، وعند الجمع بين رحلات الشركة ورحلات شريكتها الاستراتيجية "جيـــت إيـــر وايز" الهندية، يرتفع عدد رحلات الاتحاد للطيران إلى 254 رحلة أسبوعيًّا بين (أبو ظبـــي) و15 مدينة هندية، .بما يجعل من الشركتين معًا أكبر مشغِّل دولي للرحلات المنتظمة من وإلى الهند، مع حصة سوقية تبلغ 20%[3]. وأفـــادت التقـــارير بـــأن الشركتين معًا نقلتا عددًا قياسيًّا من المسافرين بلغ 3.3 ملايين مسافر بين المركـــز الرئيسي للعمليات التشغيلية للاتحاد للطيران في (أبو ظبـــي) والهند في عام 2015؛

(1) "الهند في الإعلام العربـــي"، **أخبار الهند**، 26 يونيو/حزيران 2009، مرجع سابق.

(2) "الهند في الإعلام العربـــي"، **أخبار الهند**، 28 مايو/أيار 2010، مرجع سابق.

(3) "الاتحاد للطيران تستعرض أحدث طائراتها في الهند"، **العربية**، 25 مـــارس/آذار 2016، (تاريخ الدخول: 10 مايو/أيار 2016):
www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2016/03/15/

الأمر الذي يمثل زيادة كبيرة مقارنة بـــ 2 مليون مسافر تمَّ نقلهم خـــلال العـــام 2014[1]، وفي هذا الصدد، قال جيمس هوجن، الرئيس التنفيذي للاتحاد للطيران: "تتميز الاتحاد للطيران بالابتكار، وبالرغم من عمرها الصغير نسبيًّا، فإنهـــا تمثِّـــل داعمًا قويًّا منذ زمن طويل لصناعة الطيران الهندي المزدهرة؛ حيث تشتغل رحلاتها إلى هذا البلد الغني بالتنوع منذ العام 2004، في حين أصـــبحت مومبـــاي منصـــة الإطلاق لعملياتنا في الهند". وأضاف: "يؤكد إطلاقنا طائرتنا المتميزة إلى الهند مـــع توفير طاقة استيعابية إضافية على التزامنا الراسخ إزاء واحدة من أسرع الاقتصادات في العالم، بما يسهم في تلبية الطلب المتزايد والوفاء بتوقعات المسافرين للحصـــول على منتجات وخدمات فائقة الجودة". وقال: إن التزامنا إزاء الهند لا حياد عنـــه؛ حيث بنينا شبكة وجهات فعَّالة وناجحة عبر رحلاتنا التي نشغِّلها والرحلات التي توفرها شركتنا جيت إير وايز، والتي نحوز معها سويًّا على حصة سوقية تبلغ 20%، بما يجعل منَّا أكبر مساهمين في حركة المسافرين من وإلى الهند أكثر من أي شركات طيران دولية أخرى[2].

كما عملت قطر على الاهتمام بمجال الطيران المدني مع الهند، فقد أفـــادت الخطوط الجوية القطرية في 30 أغسطس/آب 2010، بأنها قـــررت زيـــادة عـــدد الرحلات ضمن شبكتها الهندية بنسبة 20% بدءًا من سبتمبر/أيلول من العام نفسه، من خلال خدمات إضافية تركِّز على دلهي، وكوشين، وأمريتسار، وتُعـــدُّ الهنـــد السوق الكبرى الوحيدة بالنسبة لشركة الخطوط الجوية القطرية، من حيث عـــدد وجهات السفر التي يتم تسييرها، وتشكِّل وحدها ما يزيد عن 10% من الشـــبكة الدولية لشركة الطيران، وفقًا لإفادة الخطوط الجوية القطرية، وأن من شأن زيـــادة الرحلات أن تزيد طاقة تسيير الرحلات لدى الشركة إلى الهنـــد مـــن 56 إلى 88

(1) "الاتحاد تسجل رقمًا قياسيًّا في أعداد المسافرين من الهنـــد"، **The First Group**، 20 مارس/آذار 2016، (تاريخ الدخول: 11 مايو/أيار 2016):
www.thefirstgroup.com/ar/news/2016/3

(2) "الاتحاد للطيران تسيِّر نحو الهند أولى رحلات الإيرباص A380"، **الاتحاد**، 3 مايو/أيـــار 2016، (تاريخ الدخول: 10 مايو/أيار 2016):
www.alittihad.ae/details.php?id=18001&y=2016&article=full

أسبوعيًّا؛ ما يشكِّل زيادةً بنسبة 57% مقابل الفترة نفسها من السنة الماضية[1].

وهكذا، فمن المتوقع في المستقبل القريب أن تنضم الخطوط الجوية القطرية وطيران الاتحاد إلى طيران الإمارات على قائمة أكبر عشر شركات طيران في العالم. رغم ذلك، فإن الشركتين تواجهان تحديات في الأسواق القريبة بسبب شركات الطيران الأقل تكلفة مثل فلاي دبي وطيران العربية؛ الأمر الذي سيحدُّ من الأرباح، لكن استغلال معدلات السعة الكبيرة يعني وجود مساحة للنمو على مستوى مسارات الرحلات البعيدة، ويؤكد ذلك عزم الشركتين على مضاعفة أسطوليهما البالغ حاليًّا 450 طائرة. وفي ذلك يرى عمر هاشمي، خبير الطيران لدى إيه إم إس، وهي شركة استشارية عالمية، أن المشكلة تكمن في عدم وفرة المقاصد المفتوحة واتفاقيات الخدمات الجوية المقيدة مع الصين والهند؛ لكن حال تخفيف تلك القيود فسنشهد نموًّا كبيرًا في الرحلات إلى المدن الثانوية ودون الثانوية[2].

وعليه، فقد أصبح التعاون بين الهند ودول الخليج في مجال الطيران، ذا دور مهم وأساسي في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، لاسيما بعد أن أصبح العديد من دول الخليج تسيِّر العديد من الرحلات من وإلى الهند، وذلك لانتشار الجالية الهندية بكثرة في دول الخليج من جهة، وإقبال المواطنين الخليجيين على السفر إلى الهند، لأسباب عدة، مما أدى إلى تنشيط رحلات الطيران بينهما.

(1) الهند في الإعلام العربي"، **أخبار الهند**، 31 أغسطس/آب 2010، مرجع سابق.

(2) دوغلاس، أيان، ريدفيرز، لويز، "تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية"، مرجع سابق، ص 8.

الفصل الخامس

مستقبل العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية

تشكِّل دراسة واستشراف المستقبل عملية بحث علمي في مجال ما، تبدأ من الماضي وتدرس الحاضر بعناية لتحديد آفاق واتجاهات المستقبل، فالماضي يسهم في تشكيل الحاضر، والمستقبل ينبع من معطيات الحاضر في دورة متجددة، وإن أي باحث يسعى لدراسة المستقبل عليه أن يعمل على استذكار الماضي، وإمعان الرؤية في الحاضر عبر دراسة مجموعة من المتغيرات، للتوصل إلى استشراف احتمال أو مجموعة احتمالات للمستقبل. وعلى الرغم من تطور تقنيات وأحداث التنبؤ إلى حدٍّ بعيد، فإن استشراف المستقبل يبقى دائمًا غير مؤكد، فدراسة المستقبل تعتمد على افتراض بقاء بعض الظروف ثابتة، وهو أمر مستبعد في العلاقات بين الدول التي تشهد تحولات وتبدلات سريعة، لكن سنحاول استشراف مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج العربية عبر إبراز الفرص المساعدة والتحديات الكابحة للعلاقات بينهما.

المبحث الأول

الإمكانات والفرص

شهد اقتصاد دول الخليج العربية نموًّا بوتيرة مستقرة ومتسارعة مقارنة بالعديد من دول العالم رغم التراجع الحاد في أسعار النفط منذ النصف الثاني من عام 2014، الذي تعتمد عليه دول المنطقة بشكل كبير في صادراتها؛ إذ بلغ نمو إنتاجها المحلي الإجمالي 3.5% في عام 2015، مقارنة بكل من الولايات المتحدة الأميركية 3.2%، والاتحاد الأوروبي 1.3%[1]. وبالمقابل، يُعدُّ النمو في منطقة جنوب آسيا الأسرع في العالم؛ حيث استمر الاقتصاد الهندي يشهد نموًّا هو الأعلى على مستوى العالم، وبحسب ما أظهرت البيانات الرسمية لصندوق النقد الدولي، فإن اقتصاد الهند نما بمعدل بلغ 7.5% في المتوسط خلال عام 2015، مما جعلها أسرع من أداء الصين الذي بلغ 6.9%، مدفوعًا بالتوسع القوي في الهند وانخفاض أسعار النفط[2]، وذلك بعد أن وصلت نسبة نمو الاقتصاد الهندي إلى 6.9% في عام 2014[3]، وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، فإن الهند ستسجِّل نموًّا بنسبة 7.6% للسنة المالية 2017/2016[4].

ومن المتوقع وفقًا لتقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الأميركي (NIC) أن يزداد الطلب العالمي على موارد الطاقة بنسبة 50% خلال الـ 15–20 سنة

(1) انظر: "التوظيف وحركة الرواتب في الخليج"، مجلة **Gulf Talent**، أبريل/نيسان 2015، ص 3.

(2) "الهند تتفوق على الصين في نمو الاقتصاد"، **الصباح**، العدد 3607، 10 فبراير/شباط 2016، ص 10.

(3) انظر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **التقرير السنوي للبنك الدولي 2015**، واشنطن، 2015، ص 50.

(4) نقلاً عن: **الصباح**، العدد 3797، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016، ص 11.

القادمة[1]، وأن يشهد طلب الاقتصادات الآسيوية المتقدمة بشكل عام، واقتصاد الهند بشكل خاص، نموًّا ملحوظًا خلال العقد القادم، بحيث يشكِّل هذا الطلب المصدر الرئيسي لنمو الطلب العالمي من النفط خلال هذا العقد؛ إذ تشير التقديرات إلى احتمال تحول اتجاهات الطلب المستقبلي من النفط في الاتجاه نحو تصاعد الطلب الآسيوي، في حين من المتوقع تراجع معدلات هذا الطلب في الاقتصادات الصناعية الغربية المتقدمة[2]. ويرجع تزايد معدلات النمو المتوقعة لطلب اقتصادات جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وفي مقدمتها الهند من النفط، بوصفه مصدرًا رئيسيًّا للطاقة خلال العقود القادمة، إلى عدد من العوامل بينها: ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في عدد مهم من الدول الآسيوية، والزيادة المستمرة في عدد سكان العالم، وارتفاع معدلات التحضر، وتقدم وسائل المواصلات، ومحدودية البنية الأساسية الخاصة باستخدام المصادر البديلة للنفط في تلك المنطقة، وخاصة الغاز الطبيعي والطاقة النووية، مقارنة بالاقتصادات الصناعية المتقدمة، الأمر الذي يعني الاعتماد على النفط بشكل رئيسي في تغطية الطلب المتزايد على مصادر الطاقة[3].

ويُتوقَّع أن تصبح الهند رابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2020، بعد كل من الولايات المتحدة الأميركية والصين واليابان، كما يتوقع أن يستمر نمو الاقتصاد الهندي بمعدل سنوي يبلغ نحو 8% وفق الخطة الحكومية الهندية للأعوام 2012–2017، مما سيؤدي في حال تحقق ذلك إلى نمو استهلاكها للطاقة بنسبة 6% خلال المدة نفسها[4]؛ إذ تتهيأ الهند لانتشال ملايين البشر من براثن الفقر في السنوات القادمة، ويتطلب هذا التحدي الجسيم بذل جهود طموحة من جانب الحكومة،

(1) Roy, Meena Singh, West Asia Energy Dynamics: Managing Challenges and Exploring New Opportunities op. cit., p. 74.

(2) فرحات، محمد فايز، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة، مرجع سابق، ص 45–46.

(3) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, op. cit., p.p. 260-261.

(4) Roy, Meena Singh, West Asia Energy Dynamics: Managing Challenges and Exploring New Opportunities, p.p. 65-66, 70.

كما هو مبين في استراتيجية الشراكة القطرية للهند وبالتعاون مع البنك الدولي للمدة ما بين 2013–2017[1]، فحسب تقرير التنمية البشرية للعام 2015، فإن عدد سكان الهند سيصل إلى قرابة 1.476.4 مليار نسمة في العام 2030[2].

ووفقًا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، فإنه من المحتمل أن يزداد اعتماد الهند على سدِّ احتياجاتها من النفط من خلال الاستيراد وبنسبة تقدر بـ 90%[3]، ومن المتوقع حسب بعض المصادر أن يرتفع الاستهلاك السنوي للنفط من قبل الهند إلى 245 مليون طن بحلول عام 2020، وأن تصبح الدولة الأولى في العالم في استيراد النفط بحلول عام 2050. وبالمثل، فمن المتوقع أن يزداد استهلاك الهند للغاز الطبيعي من 120 مليون متر مكعب يوميًّا إلى 391 مليون متر مكعب يوميًّا بحلول عام 2025، مما سيؤدي في حال تحقق ذلك إلى زيادة الطلب على الغاز في المستقبل لترتفع إلى 20% في عام 2025[4].

وتتحرك شركات النفط الوطنية الهندية نحو الخارج لتأمين إمدادات نفطية مستقبلية، وللوصول إلى مصادر الطاقة في العديد من دول العالم، مع التركيز على منطقة الخليج العربي. وبدأت الهند بضم النشاطات الاستثمارية لشركات النفط الوطنية إلى دبلوماسية حكومية أشمل، كما يتزايد نشاط نيودلهي في الدعوة إلى تعاون إقليمي أكبر في مجال الطاقة؛ إذ تهدف الحكومة الهندية إلى تأمين ما يقرب من 1.2 مليون برميل يوميًّا من الحصص الهندية في إنتاج النفط وراء البحار بحلول عام 2025. وقد بدأت شركة النفط والغاز الطبيعي، وهي شركة استكشاف وإنتاج النفط الرئيسية المملوكة للدولة في الهند، بالتحرك للحصول على استثمارات مختلطة في حقول نفط

---

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي 2015، مرجع سابق، ص 52.

(2) Human Development Report 2015: Work for Human Development, op. cit., p. 236.

(3) Roy, Meena Singh, West Asia Energy Dynamics: Managing Challenges and Exploring New Opportunities, p. 74.

وقارن مع:

Ahmaad, Talmiz, "Investments and Joint Ventures in India_GCC Economic Ties: Opportunities and Challenges", p. 26.

(4) Roy, Meena Singh, West Asia Energy Dynamics: Managing Challenges and Exploring New Opportunities, p. 66.

خارجية جديدة، وإمدادات الغاز الطبيعي المسال من الخليج العربي من خلال اتفاقيات توصلت إليها مع كلٍّ من قطر وسلطنة عُمان[1]. كما عملت الهند لتأمين احتياجاتها من الطاقة في المستقبل على بناء العديد من المستودعات لتخزين النفط في عدد من الولايات الهندية على الساحل الجنوبي الغربي والساحل الشرقي، وتأجير بعضها، كما في اتفاق شركة الاحتياطيات البترولية الاستراتيجية الهندية مع شركة بترول (أبو ظبي) الوطنية (أدنوك)؛ حيث تم توقيع مذكرة تفاهم للاحتفاظ باحتياطي بترولي استراتيجي في الهند، وبموجبها ستعمل الإمارات على تخزين نفطها في المستودعات الهندية مقابل منح ما يعادل ثلثي قدرة التخزين مجانًا للهند[2].

وفي هذا الإطار، تركز الهند على منطقة الخليج العربي بوصفه مصدرًا رئيسيًّا للطاقة، ويرجع التركيز على نفط منطقة الخليج العربي إلى عوامل عدَّة، يأتي في مقدمتها وجوده بمنطقة جغرافية محدودة، وقربه من خطوط النقل الدولية، وسهولة نقله إلى دول المنطقة، وقد انعكس ذلك في تبني الهند سياسة الحصول على الحد الأقصى الممكن لسدِّ الطلب المحلي اللازم لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشارت بعض التقديرات إلى أن اقتصاد الهند سوف يعتمد على دول الخليج لتغطية حوالي 60% من وارداتها من النفط في المستقبل[3]. وتُعدُّ كل من السعودية والكويت والإمارات من الدول التي لها الدور الأهم في تلبية الاحتياجات المتصاعدة من البترول، كما توجد ترتيبات أمنية بحرية بين الهند وكل من قطر وسلطنة عُمان، ومن المنتظر أن تكون الهند أحد أكبر المشترين للنفط والغاز، خاصة أنها تمتلك علاقات قوية مع قطر صاحبة أكبر احتياطيات الغاز في المنطقة[4]؛

---

(1) هيربرج، ميكال، "مُثَلَّث مصالح الطاقة الاستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية: المنظور الأميركي"، في: **الصين والهند والولايات المتحدة الأميركية: التنافس على موارد الطاقة**، مرجع سابق، ص 507.

(2) "UAE_India Bilateral Economic and Commercial Relations", **Gulf Intelligence**, Volume. 2, Issue. 1, United Arab Emirates, 14 February 2016, p. 5.

(3) فرحات، محمد فايز، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة، ص ص 49–50.

(4) عكاشة، سعيد، "العلاقات العربية الهندية: الآمال والتحديات"، ص 68. الكعود، إسراء شريف، الهند ومستقبل علاقاتها الدولية، ص 100.

إذ تمثِّل الهند اليوم، بحجمها السكاني الضخم واقتصادها الآخذ في التوسع السريع، رابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ويتوقع أن تكون في المرتبة الثالثة خلال العقود القادمة من هذا القرن، ولتحافظ الهند على معدل نمو مقداره 6% سنويًّا خلال العقدين المقبلين، ستضطر لزيادة استهلاكها من الطاقة بنحو 5% سنويًّا، وإذا كانت تستورد اليوم 70% من إجمالي ما تستهلكه من النفط، فسترتفع هذه النسبة في عام 2020 إلى 90% بحسب مؤشرات الاستهلاك الحالية[1].

وعليه، ستكون الهند مضطرة لتأمين مصادر طاقة قادرة على تأمين احتياجات نموها المتسارع؛ لأن استمرار النمو الاقتصادي الهندي، سيعتمد بشدة على استمرار إمدادات الطاقة من دول الخليج بأسعار معقولة، وأن زيادة الطلب على الطاقة تعمل على تقوية علاقات الهند بدول الخليج، لاسيما في الجانب الاقتصادي؛ إذ يُتوقَّع أن تحصل الهند على معظم إمداداتها النفطية من هذه المنطقة. ولابد للهند، كي تضمن مصالحها، من اتباع سياسة خارجية راسخة ذات أولوية في تعزيز النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي الهندي في الخليج، والعمل على ضمان أمن واستقرار هذه المنطقة؛ إذ إن تعزيز الهند لنفوذها في دول الخليج يمكن أن يزودها بأمن إضافي في مجال الطاقة، ويفتح أمامها بوابة أوسع إزاء منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وليس أمام الهند من خيار بديل لذلك؛ إذ إن انقطاع إمدادات الطاقة من الخليج يمكن أن يؤثِّر سلبًا على نمو الاقتصاد الهندي. لذلك، فإن ضمان أمن إمدادات النفط والغاز والمستقبل السياسي للهند تبعًا لذلك من الممكن أن يعتمد على ضمان علاقاتها بدول الخليج، والمنطقة العربية عمومًا. وعلى هذا الأساس، فعلى وزارة الخارجية الهندية التقدم أكثر في علاقات الهند مع دول المنطقة، وعلى الهند أن تُدخل المنطقة ضمن حوافزها الاقتصادية، ونشاطاتها العملية، في الوقت الذي تندفع فيه لتعزيز برامجها الدبلوماسية، وتحريك مصالح شركاتها هناك؛ إذ إن الوجود الدبلوماسي الهندي في الخليج يبعث على الإحباط؛ حيث يوجد عدد قليل من كبار الموظفين الذين يتركزون في المنطقة، كما أن هناك عددًا قليلاً من الزيارات الرسمية رفيعة المستوى،

(1) أوستريفيشيوس، بيتراس؛ بوزمان، جون، "اقتصاد الهند..الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد"، في: **الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود**، مرجع سابق، ص 101.

ويبدو أن البعثات الدبلوماسية الهندية في الخليج تكرِّس جهدها لتقديم الخدمات القنصلية للعاملين الهنود. وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن علاقة استراتيجية مع دول الخليج تقدِّم للهند منافع كثيرة، وفي ذلك أشار أشلي تيليس، خبير العلاقات الخارجية في مؤسسة كارنيغي، إلى أن منطقة الخليج العربي يمكن أن تزوِّد الهند بعازل استراتيجي في مواجهة السياسات التي تعمل ضد المصالح الهندية، وهو يرى أن على الهند أن تعد نفسها لمواجهة تهديدات الإرهاب، والانتشار النووي، والإسلام الراديكالي الذي يواجهها بصورة مباشرة في منطقة الشرق الأوسط[1]. كما تُعدُّ الهند من حلفاء مجلس التعاون الخليجي، وتوجد جاليات هندية كبيرة عاملة في شتى المجالات في دول الخليج، مما يجعل دلهي تأخذ الأمر في حساباتها الخارجية[2].

ويبدو أن الهند ستركِّز اهتمامها بصورة أكبر على منطقة الخليج، ليس فقط بسبب حجم تجارتها واستثماراتها في دول المنطقة، بل أيضًا لاعتبارات أخرى تخص العلاقات التاريخية التي ربطت بينهما منذ القدم نتيجة عمق الروابط التاريخية التي تربط بين الهند والدول العربية منذ زمن بعيد، ما أدى إلى التبادل الثقافي، وأسهم في انتشار الأفكار المتعلقة بالفلك والطب والعمارة والفلسفة، فالعالم العربي يمثِّل منطقة الجوار الممتد للهند، ويتضح ذلك من التزام الهند الراسخ بدعم القضية الفلسطينية والدعم القوي للحكومات العربية في أعقاب مرحلة الربيع العربي، الذي قام على أساس عدم التدخل، كما أن العالم العربي يمثِّل جزءًا مهمًّا من الوعي الهندي؛ حيث يقيم أكثر من 7 ملايين هندي هناك، ويعتبر العالم العربي مصدر 60% من واردات الهند من البترول والغاز الطبيعي[3].

---

(1) ماني، راكش، إعادة تقويم علاقات الهند مع منطقة الخليج، **الاقتصادية**، العدد 5638، 19 مارس/آذار 2009.

(2) كاظم، نجاح، الهند: شرارة التنمية تحت رماد الفقر، مرجع سابق، ص 164.

(3) Gupta, Ranjit, "The Arab Spring and India", in *India and the Gulf: What Next?*, op. cit., p. 17-19.

"الندوة الأولى للإعلام العربي–الهندي في نيودلهي"، **السفارة الهندية في مصر**، 23 أغسطس/آب 2014، (تاريخ الدخول: 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2014):
www.notes/indian-embassy-cairo.htm

وبالمقابل، لدى البلدان الخليجية حوافز قوية تدفعها لتعزيز هذه العلاقة، فإلى جانب الحصول على الدعم السياسي الهندي في قضايا مهمة بالنسبة لها، فإنها تستطيع -فضلاً عن علاقاتها الاقتصادية التي ازدهرت منذ بدايات القرن الحادي والعشرين- أن تتطلع أيضًا إلى بناء علاقات أمنية معها[1]؛ إذ أسهمت نقاط قوة الهند السياسية والاقتصادية في إقناع دول الخليج بأن نيودلهي جاهزة للعب دور إقليمي ودولي أيضًا في الميدان الاقتصادي والتقني، وهو ما جعل وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي يوجهون دعوة للهند، في الأول من أكتوبر/تشرين الاول 2003، لتكون شريكًا رابعًا في الحوار "شريك حوار"، بعد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان[2]. من ناحية أخرى، يحتاج الجانب الخليجي إلى التكنولوجيا المتطورة، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يمكن للهند أن توفره بتكلفة أقل وبشروط أيسر مقارنة بالدول الغربية، مثل توقيع حكومتي الهند والبحرين مذكرة تفاهم في 31 مايو/أيار 2012، بشأن التعاون في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات[3]. وتحتاج دول الخليج العربية إلى استمرار المواقف الهندية الداعمة للقضايا العربية، وعلى الأخص قضاياها الخليجية[4]. فضلاً عن ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط، وصعوبة التنبؤ بأسعاره في المستقبل، جعلا دول الخليج العربية تحاول إيجاد بدائل لتنويع اقتصادها للحدِّ من الاعتماد على موارد الطاقة، مثلما نجحت الإمارات مثلاً في استثمار عوائد تصدير موارد الطاقة في إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية مع القوى الاقتصادية المتقدمة، ومن بينها الهند، في مجالات عدَّة، من بينها: الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والسياحة وتطوير قطاع الصناعة والبنية التحتية

(1) Pradhan, Prasanta Kumar, "GCC-Iran Rivalry and Strategic Challenges for India in the Gulf", **Indian Foreign Affairs Journal,** Vol. 6, No. 1, Delhi, March 2011, p. 49-50.

(2) Agarwal, Rajeev, Security in the Gulf Region: India's Concerns; Vulnerabilities; Interests and Engagement Options, p. 49.

تلميذ، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي"، مرجع سابق، ص 407.

(3) Ministry of Affairs, Annual Report 2012-2013, op. cit., p. 176.

(4) نصر الدين، إبراهيم؛ رجب، إيمان، "وآخرون"، **حال الأمة العربية 2013–2014: مراجعات ما بعد التغيير**، مرجع سابق، ص 71.

وصناعة البتروكيماويات فضلاً عن الاستثمار في قطاع الخدمات[1].

لذلك، سعى الطرفان إلى عقد العديد من منتديات التعاون لترسيخ وتطوير العلاقات البينية بينهما، كما بيَّنا سابقًا، وكان من ضمن أهم القرارات التي صدرت من منتديات التعاون العربي الهندي، لاسيما مع دول الخليج، موافقة المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج في دورته الـ 131، التي عُقدت بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الثاني من يونيو/حزيران 2014، على البدء بحوار استراتيجي على مستوى الترويكا مع الهند[2]؛ إذ يمثِّل حجم المبادلات التجارية بين الهند والدول الخليجية 19% من إجمالي المبادلات بين الهند والعالم، وهناك سعي كي يصل إلى 25% في السنوات المقبلة[3].

وعليه، فمن الممكن أن تسهم منتديات التعاون في تعميق التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ولاسيما في القطاعات الاقتصادية، من خلال تفعيل التجارة الحرة بينهما، وفي ذلك أشار شاشي تارور، وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية، إلى أن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول الخليج العربية، سيقدِّم المزيد من التعزيز للنشاط الاقتصادي بين الهند والعالم العربي. وأضاف: "نحن نريد من العرب الاستثمار في مشروعاتنا، لا في سوق الأسهم فقط، فإذا ما استثمروا في الطرق والمطارات والسكك الحديدية ومحطات الطاقة، فسوف يحصلون على عائدات مادية جيدة، وستفيد البلاد أيضًا". بيد أن اتفاقية التجارة الحرة بين الهند ودول المجلس، متوقفة في الوقت الحالي، بسبب تعثر المفاوضات حول الكثير من القضايا[*][4].

---

(1) Medha, Manali Kumar; Chauhan, Rahul, "Scenarios 2030", in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades*, p. 160-161, 166.

(2) تقرير موجز لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 6 ديسمبر/كانون الأول 2014، (تاريخ الدخول: 6 ديسمبر/كانون الأول 2014): www.gcc-sg.org/indexaf04.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=3586&T=A

(3) "استثمارات أجنبية"، **أخبار الهند**، 19 أبريل/نيسان 2008، مرجع سابق.

(*) عقد الجانبان ثلاث جولات من المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة، وكان من المقرر أن تُعقد الجولة الرابعة في ديسمبر/كانون الأول من العام 2009، لكن الكساد الاقتصادي وقف حجر عثرة.

(4) غوبتا، "الهند تضيف بُعدًا جديدًا للاستثمارات مع دول الخليج العربي"، **الشرق الأوسط**، ص 11.

المبحث الثاني

التحديات والكوابح

رغم تطور العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج، والتي ستؤثِّر إيجابيًّا على مستقبل العلاقات بينهما، فإن الرضا لا يساور الجميع؛ إذ إن هناك عددًا من التحديات التي من الممكن أن تحد من تطور العلاقات الاقتصادية بينهما في المستقبل، منها:

- أدى انخفاض أسعار النفط منذ النصف الثاني من العام 2014، وانخفاض توقعات النمو، إلى اتجاه العديد من دول الخليج العربية إلى تقليل الاعتماد على توظيف المهاجرين، ومن ضمنهم الهنود في دول الخليج العربية، والاتجاه إلى خلق فرص عمل لمواطنيهم، وحثِّ الشركات على استبدال موظفين مواطنين ببعض موظفيها الوافدين. لذلك عمدت دول الخليج إلى فرض القيود على الشركات الخاصة لتوظيف الأجانب، وفرض إجراءات صعبة لطلبات الحصول على تأشيرات، مما أدى إلى صعوبة في جذب المهنيين من الهند، التي تعد تقليديًّا، المصدر الرئيسي للكوادر المهنية والمواهب[1]. كما أدت زيادة أعداد الشباب، والأشخاص الذين هم في سنِّ العمل بين مواطني دول مجلس التعاون بجانب سياسات التقشف المالي التي انتهجتها الحكومات في مواجهة تقلبات أسعار النفط، إلى تقويض قدرة القطاع العام على توظيف جميع المواطنين، وفي الوقت نفسه، حالت مجموعة من العوائق الهيكلية دون قيام المواطنين الخليجيين بالبحث عن فرص عمل في القطاع الخاص أو الحصول عليها. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع

(1) "التوظيف وحركة الرواتب في الخليج"، **Gulf Talent**، مرجع سابق، ص 5.

معدلات البطالة في صفوف المواطنين، لاسيما الشباب والنساء، ففي عام 2013 بلغ مستوى البطالة بين المواطنين بشكل عام في المملكة العربية السعودية 12.2%، ومع أن الإجراءات المتخذة لتعزيز توظيف المواطنين في دول الخليج، مثل سلطنة عُمان والسعودية، قد حققت بعض النجاح، فإنه يُستبعد أن تُحدث تغييرًا أساسيًّا في طبيعة سوق العمل المتجزئة بين قوى عاملة وافدة أقل كلفة وأكثر مرونة من القوى العاملة المحلية[1]. وعليه، أصبح الآلاف من العمال الأجانب في دول الخليج، وفي مقدمتهم الهنود، يواجهون وضعًا مأساويًّا وحياة صعبة بسبب عدم صرف رواتبهم ومستحقاتهم الشهرية المتراكمة أو تسريحهم من العمل. وأكدت بعض المصادر أن مشاكل الكثير من الهنود في السعودية والخليج تفاقمت لأسباب اقتصادية مردُّها تدهور أسعار النفط. وعلى ضوء استمرار التدهور المذكور، وتجميد الكثير من المشاريع، لا يُتوقع أن يكون مصير مئات الآلاف من العمال الهنود أفضل خلال الأشهر والسنوات القليلة القادمة، لاسيما وأن هناك محاولات حثيثة لتفعيل برامج توطين الوظائف عن طريق ما يسمى ببرامج "السعودة" التي تعني إحلال العمالة السعودية مكان العمالة الأجنبية، ويستند هذا التوقع على مطالبة القطاع الخاص بتوظيف أكثر من 4 ملايين سعودي في غضون 15 عامًا حسب ما جاءت به خطة الإصلاح "رؤية السعودية 2030"، والتي طرحها ولي ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بهدف إنهاء اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط[2].

- لا تزال الاستثمارات الخليجية في الهند ضئيلة قياسًا بإمكاناتهم وحجم استثماراتهم الخارجية؛ إذ أشارت مصادر عدَّة إلى أن إجمالي

(1) **تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة**، مرجع سابق، ص 96– 97.

(2) رويح، عبد الأمير، "العمالة الوافدة الى الخليج: حقوق مباحة ومصير يحكمه النفط"، **شبكة نبأ المعلوماتية**، 18 أغسطس/آب 2016، (تاريخ الدخول: 23 أغسطس/آب 2016):

www.annabaa.org/arabic/rights/7574

الاستثمارات الخليجية في الهند لا يشكّل سوى 1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلقتها الهند[1]، وقد أوضحت سوناندا راجيندران (Sunanda Rajendran)، المدير التنفيذي لغرفة التجارة الهندية–العربية ومقرها مومباي، أن الاستثمارات الخليجية في الهند جاءت أقل بكثير من التوقعات حتى الآن، مشيرة إلى أن الهند لديها استثمارات مباشرة لدى العالم العربي والخليجي خصوصًا، تمثّل ضعف الاستثمارات على المسار المقابل، وكشفت دراسة صادرة عن اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية أن المنطقة العربية اجتذبت 5% من الاستثمارات الأجنبية التراكمية المباشرة الهندية منذ عام 2000، معظمها في مجال الطاقة، ومجال الخدمات[2]. وفي تقرير أصدرته شركة "ألبن كابيتال" في العام 2012 بعنوان "التجارة وتدفقات رأس المال بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند"، قدمت تحليلاً لتطور التجارة بين الطرفين بشأن السلع والخدمات، وسلط الضوء على الخصائص الرئيسية التي ساعدت على تعزيز التعاون الاقتصادي القوي بين الطرفين، فضلاً عن إمكانات النمو المستقبلية لتدفقات التجارة ورؤوس الأموال بين المنطقتين. وقالت سمينا أحمد، العضو المنتدب في ألبن كابيتال: "لقد انتعشت الاستثمارات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية بسرعة كبيرة، لكنها لا تزال ضئيلة بالنسبة للتدفقات التجارية من حيث الحجم، كما أنها تمثّل فقط نسبة صغيرة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي"[3].

وعليه، لابد من استثمار معدلات النمو المطّردة التي حققها الطرفان لفتح آفاق جديدة في توفير فرص استثمار كبيرة، ومشاركة القطاع العام والخاص في تلك الاستثمارات، مما سيمكّن من زيادة حجم الاستثمار بين الطرفين. وتتمثل

(1) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, p. 262.

(2) نقلاً عن: غوبتا، "الهند في الإعلام العربي"، مرجع سابق.

(3) "العلاقات الخليجية الهندية وإمكانات النمو"، **أريبيان بزنس**، مرجع سابق.

النواحي الرئيسة الأربع التي تعمل الهند ودول الخليج على تنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي من خلالها في: التطوير العقاري، والطاقة (النفط والغاز)، والبتروكيماويات، والبنية التحتية، خصوصًا الموانئ والمطارات والسكك الحديدية وطرق النقل والطرق السريعة[1].

وعلى هذا الأساس، فإن العلاقات التجارية والاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الهند حققت نموًّا سريعًا خلال العقد المنصرم، كما أصبح الهنود من أهم المستثمرين في دول الخليج، ولاسيما في الإمارات، لكن التدفقات الاستثمارية الخليجية متراجعة بفعل بيئة الأعمال، وزادت صادرات دول المجلس إلى الهند بنسبة 43% سنويًّا على مدار العقد الماضي، وهو أعلى معدل مع أي شريك تجاري على مستوى العالم، فيما زادت الواردات من الهند بنسبة 26%، كذلك أضحت الاستثمارات الهندية من محركات النمو في الخليج. لكن الاستثمار الخليجي في الهند لا يزال منخفضًا، ويُعزى ذلك إلى الروتين والإجراءات البيروقراطية التي عطَّلت بيئتها الاستثمارية. ومن ثم، فإن الوعود بإصلاح البيئة الاستثمارية التي أطلقها ناريندرا مودي (Narendra Modi)، رئيس الوزراء الهندي، قد تكون حاسمة في تدفق الاستثمارات الخليجية إلى الهند، ومن ثم ينعكس إيجابيًّا على مستقبل العلاقات الاقتصادية بينهما، وفي ذلك صرَّح ناصر السعيدي، كبير الاقتصاديين سابقًا لدى مركز دبي المالي العالمي، قائلاً: "الأمل معقود على الهند الجديدة بقيادة مودي في إفساح المزيد من الفرص أمام الدول الخليجية"، ويرى السعيدي ضرورة الأخذ بعوامل مساعدة، مثل: إبرام اتفاقيات أفضل في الشأن الضريبي، وإبرام اتفاقيات للتجارة الحرة قادرة على تعزيز العلاقات التجارية، كذلك لابد للهند من تجديد بنيتها التحتية باعتبار ذلك من عوامل تقوية بيئة الأعمال، وإلى ذلك أشار باراس شاهدادبوري، رئيس المجلس الهندي التخصصي للأعمال في دبي ورئيس مجلس إدارة مجموعة نيكاي، عندما ذكر أن الهند بحاجة إلى تريليون دولار خلال الأعوام الأربعة المقبلة لتحديث بنيتها التحتية[2].

---

(1) "130 مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في 2013"، مرجع سابق.

(2) دوغلاس، أيان، ريدفيرز، لويز، تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية، مرجع سابق، ص 12.

خلاصة

للهند علاقة وثيقة ومحورية بدول مجلس التعاون الخليجي، وستزداد هذه الروابط عمقًا على المستوى الاقتصادي في السنوات المقبلة. ولعل اعتماد الهند الكبير على صادرات البترول والغاز الطبيعي من دول الخليج العربية، ووجود عمالة هندية كبيرة هناك، وازدياد حجم التبادل التجاري سنة بعد أخرى، والمشاريع المشتركة، وحجم الاستثمارات المتبادلة، سيجعل العلاقات بينهما على جانب كبير من الأهمية؛ إذ أصبح أمن الطاقة وأمن الممرات البحرية من القضايا المهمة التي تشكِّل نقطة ارتكاز في العلاقات بينهما، لاسيما أن الهند بدأت تعتمد بشكل أكبر على النفط الخليجي في ظل النمو الاقتصادي المتسارع الذي شهدته خلال السنوات القليلة الماضية. لذلك، فإن الهند تضع نصب عينيها تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية وبناء شراكة استراتيجية مع هذه الدول لحماية مصالحها المتنامية في المنطقة، لاسيما ما يرتبط منها بمصادر الطاقة؛ إذ تشكِّل الإمدادات النفطية عاملاً مهمًّا ترتكز عليه العلاقات المتنامية فيما بينهما، بل من المتوقع أن تكون هي الدافع الرئيسي نحو تعزيز هذه العلاقات في المستقبل القريب[1].

وهكذا، يتبيَّن أن الهند ودول الخليج لا تنظر لعلاقاتها البينية من خلال النزعات القومية أو التوجهات الأيديولوجية المؤسَّسة على اعتبارات دينية أو إثنية لجماعات العمل السياسي لدى كل منهما، بل من خلال المصالح المشتركة فقط. وقد تناول مانموهان سينغ، رئيس وزراء الهند الأسبق، ذلك، خلال المباحثات التي عقدها مع الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز، في زيارته إلى السعودية في مارس/آذار 2010، قائلاً: "لقد وضعنا خارطة طريق للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني الثنائي التي ستكون قاعدة ثابتة لعلاقاتنا في السنوات القادمة". وأكَّد سينغ "نعيش اليوم في عالم تنسجم فيه مصالح الشعوب والدول بعضها مع بعض، وكدولتين تمثلان الحضارات القديمة لابد للهند والسعودية أن تعملا معًا من أجل تشجيع الحوار والتعايش

(1) الهباس، العلاقات الخليجية–الهندية: رؤية استراتيجية، مرجع سابق، ص 181.
Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, op. cit., p. 91.

السلمي بين الدول والديانات والمجتمعات، ولابد لنا أن نعمل معًا كشركاء في صياغة خطاب كوني حول القضايا، مثل أمن الطاقة وتغير المناخ والإرهاب..."[1].

وأثناء انعقاد الندوة الأولى للإعلام العربي-الهندي في نيودلهي، في 21 أغسطس/آب 2014، لخصت السيدة سوشما سواراج، وزيرة الخارجية الهندية، التزام حكومة الهند الجديدة الثابت بالاستدامة والتوسع في العلاقات مع العالم العربي، ولاسيما مع دول الخليج العربية، باعتبارها دولاً محورية في المنطقة المجاورة للهند؛ إذ إن المنطقة التي تقع عند مفترق الطرق بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، هي منطقة مهمة -حسب وجهة نظرها- بالنسبة لمصالحنا الوطنية من أوجه عدَّة، من بينها:

- توفر منطقة الخليج العربية أكثر من 60% من احتياجات الهند من النفط والغاز الطبيعي، بما يجعل المنطقة إحدة الدعائم القوية لأمن الطاقة لدينا.
- يعمل بالمنطقة أكثر من 7 ملايين هندي، في اللغة الهندية "بهارات" أو الهند هي "الوطن"، أما الخليج فهو "موطن العمل". ويشكِّل الـ 7 ملايين هندي، جسرًا ورابطًا اقتصاديًّا قويًّا؛ حيث تبلغ تحويلاتهم المالية إلى وطنهم الهند أكثر من 40 مليار دولار سنويًّا.
- زيادة تدفق الرحلات السياحية بين الجانبين يعزِّز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وبالنسبة لرحلات السفر والسياحة، فهناك مثلاً أكثر من 700 رحلة جوية أسبوعيًّا بين الهند ودولة الإمارات وحدها.
- الهند تعمل وفقًا لمبادئ عدم التدخل في الشؤون المحلية للدول.
- قطاع البنية التحتية في الهند سيصبح من أكبر القطاعات التي ستشهد نموًا وتجتذب الاستثمارات الخليجية، وفي هذا السياق، يمكن أن تقدم الصناديق السيادية لدول الخليج استثمارات كبيرة لعمليات الشركات الهندية، ومن ثم تبرهن على دورها الفاعل في سعي الهند لإنشاء بنية تحتية على مستوى عالمي[2].

---

(1) السهيل، تركي، "الرياض، علاقات عربية هندية"، **بزنس**، 2 مارس/آذار 2010، مرجع سابق.

(2) "الكلمة الافتتاحية لوزيرة الخارجية الهندية في المنتدى الإعلامي الأول للهند والدول الأعضاء في الجامعة العربية"، مرجع سابق.

وهكذا، فنتيجة التغيرات البنيوية التي شهدها النظام السياسي الدولي خلال العقدين الماضيين، وبروز الهند كقوة عالمية ناشئة، إضافة إلى القرب الجغرافي، ووجود مصالح متبادلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية بين الهند ودول الخليج العربية، فإن العلاقات بين الطرفين مرشحة للنمو، وسيشكِّل المحور الاقتصادي وفق المعطيات التي تم ذكرها، حجر الزاوية بالنسبة للعلاقات المستقبلية بينهما، وقد أكد ذلك عبداللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج، أثناء استقباله في مكتبه بمقر الأمانة العامة في الرياض، السيد حميد علي راو (Hamid Ali Rao)، سفير جمهورية الهند لدى المملكة العربية السعودية في السابع عشر من مارس/آذار 2015، وتم خلال الاجتماع بحث علاقات التعاون بين مجلس التعاون والهند، والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها في شتى المجالات في المستقبل، وخاصة ما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك[1]، وهذا يحتم على كل طرف أن يأخذ في الحسبان مجموعة من الحقائق التي قد تسهم في تعزيز التعاون بينهما في المستقبل، ويمكن من خلالها ترجمة هذا التقارب إلى واقع ملموس وفق خطة استراتيجية مدروسة عبر القيام بخطوات عدة، بينها: الدخول في تفاهمات إطارية في المجال الاستراتيجي –مشابهة لاتفاقية الإطار التي تم التوصل إليها في المجال الاقتصادي، في أغسطس/آب 2004، كمقدمة لخلق سوق حرة بين الطرفين– ومن ثم إيجاد بنيات ومؤسسات يمكن من خلالها تبادل الآراء وتنسيق وجهات النظر كي يتم تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الطرفين في كافة الموضوعات التي سبق التطرق إليها، مما سيسهم في حماية مصالح الطرفين ويوثِّق العلاقات بينهما، ويجعلها تتجاوز في إطارها ومضمونها النهج التقليدي القائم على التجارة والعمالة والروابط الثقافية[2]؛ إذ إن التجارة الحرة بين الجانبين ستمكِّن من تحقيق أقصى قدر

(1) "الأمين العام لمجلس التعاون يستقبل سفير جمهورية الهند لدى المملكة العربية السعودية"، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 17 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 1 مايو/أيار 2016):
www.gcc-sg.org/indexd97f.html?action=News&Sub=ShowOne&ID=3738&T=A

(2) Ahmed, Zahid Shahab; Bhatnagar, Stuti, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, p. 261-262.

من المكاسب المتبادلة في مجال التجارة والاستثمار والخدمات للدول المشاركة، لاسيما بعد تخفيض التعرفة الجمركية، مما سيسهم في زيادة التبادل التجاري بين الطرفين الذي وصل إلى قرابة 160 مليار دولار في عام 2013، ومن ثم التمهيد للتكامل الاقتصادي ولو بأبسط صوره[1].

وعلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخذ بالحسبان عددًا من النقاط المهمة عند صوغ علاقاتها الاقتصادية مع الهند بهدف تعظيم المكاسب المحتملة لدول المجلس، من بينها: مبادلة التقنية بالنفط، ويمكن توظيف النفط هنا أساسًا لتطوير الصناعات المشتركة التي تعتمد على النفط، وخاصة صناعة البتروكيماويات، فضلاً عن توظيف العلاقات النفطية مدخلاً لتشجيع عملية نقل التقنية، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، لاسيما بعد أن استطاعت الهند تحقيق قفزة مهمة في هذا المجال. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ثمة تحركات خليجية باتجاه تأسيس تحالفات خليجية آسيوية بدأت في الظهور في الآونة الأخيرة، ومن بينها الدعوة إلى إنشاء أطر جديدة للتعاون مع الهند؛ إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى لإيجاد علاقة أرحب مع الدول المحورية في آسيا وفي مقدمتها الهند، التي تعد شريكًا استراتيجيًّا مهمًّا؛ الأمر الذي يحتم تطوير آليات للشراكة بين الجانبين بما يتناسب والثقل الاقتصادي لدول الخليج العربية والهند كقوة اقتصادية صاعدة آسيويًّا ودوليًّا[2].

---

(1) Das, Prassan Kumar; Pradhan, Samir Ranjan, India-Gulf Trade Relations, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), op. cit., p. 38. Rizvi, M. Mahtab Alam, India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States, op. cit., p. 94-95.

(2) عبد ربه، أحمد؛ أحمد، يوسف أحمد؛ وآخرون، **حال الأمة العربية 2012–2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي.. مخاطر داهمة**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013)، ص 65.

استنتاجات

إن الأهمية الجيوستراتيجية لدول الخليج العربية، لاسيما في مجال الإمدادات النفطية، لابد أن تؤثِّر وتتأثر بتفاعلات القضايا المهمة في المنطقة، وطبيعة القوى الفاعلة والمهيمنة على الأقاليم الآسيوية. وقد عمدت الهند بحكم القرب الجغرافي مع دول الخليج، وعلاقاتها التاريخية مع دول المنطقة العربية، والمصالح المشتركة التي تربطهما إلى تقوية علاقاتها بدول الخليج؛ إذ تعد المنطقة محلًّا للتنافس بين القوى الكبرى في العالم، وأن سياسة الهند الخارجية قد أخذت ذلك في الحسبان، لاسيما منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين من خلال زيادة فرص التعاون مع دول الخليج في الجانب الاقتصادي، الذي يُعدُّ الجانب الأهم في تطور العلاقات بين الدول.

وعبر تتبع مراحل الدراسة، تم الوصول إلى استنتاجات عدَّة، من أبرزها:

- تُعدُّ دول الخليج من المناطق التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للهند نتيجة القرب الجغرافي بينهما، وقد أسهمت علاقاتهما التاريخية في زيادة هذا التقارب.
- اتجاه الهند بعد احتلالها مواقع متقدمة على صعيد النظام السياسي الدولي، لاسيما منذ بدايات القرن الحادي والعشرين، إلى زيادة علاقاتها بدول الخليج العربية، وبالأخص بعدما أصبحت دول الخليج تحتل مواقع متقدمة على صعيد الاقتصاد في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا.
- يعد الجانب الاقتصادي من المجالات الأساسية التي أصبحت ترتكز عليها الهند في سبيل تطوير علاقاتها بدول الخليج.
- عمدت دول الخليج، من خلال العلاقات المؤسسية -مجلس التعاون الخليجي- والعلاقات البينية، إلى الاهتمام بتطوير علاقاتها بالهند،

ولاسيما بعد أن حظيت نقاط قـــوة الهنـــد السياســـية والاقتصـــادية باعتراف متزايد من جانب الدول، مما أسهم في إقنـــاع دول الخلـــيج العربية، بأن الهند أصبحت جاهزة للعب دور مهـــم علـــى الصـــعيد الإقليمي والدولي.

- كان للجالية الهندية في دول الخليج العربية دور مهم ومؤثر في زيـــادة فرص التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ونجحت الهند في استثمار الجالية الهندية في دول الخليج في جانبين أساسيين: أولهما من خـــلال اعتبـــار الجالية الهندية ثروة كبرى من حيث التحويلات المالية الســـنوية الـــتي وصلت إلى أكثر من 32 مليار دولار سنويًّا، وثانيهما التأثير الإيجابـــي للجالية الهندية في دول الخليج من خلال بروز قوة عمل مهمة، لاسيما بعد أن أصبحوا يشكِّلون نسبة كبيرة قياسًا بعدد الجاليات المنتشـــرة في دول الخليج والسكان الأصليين، حتى وصل عـــددهم في بعـــض دول الخليج إلى 35–40% من عدد السكان الأصليين، وهو ما شجع علـــى زيادة فرص التعاون الاقتصادي بين الهند ودول الخليج.
- نجح الجانبان، الهندي والخليجي، في عقد العديد من منتديات التعاون، مما أسهم في زيادة التعاون في المجال الاقتصادي، لاسيما في الجوانـــب التجارية والاستثمارية وإقامة المشاريع المشتركة والتعاون في مجال الطاقة وفي مجال الطيران، وفي القطاعين العام والخاص.
- أولى الجانبان أهمية كبرى للنشاط التجاري حتى أصبحت بعـــض دول الخليج العربية، كالإمارات والسعودية، من بين الـــدول الأولى علـــى مستوى العالم في حجم التبادل التجاري مع الهند بعد كل من الصـــين والولايات المتحدة الأميركية.
- تعددت وتنوعت الاستثمارات البينية بين الهند ودول الخليج العربيـــة، لاسيما بعد إدراك الجانبين أهمية تنشيط وزيادة حجم الاستثمار بينهما.
- نجحت الهند ودول الخليج في إقامة العديد من المشاريع المشتركة، ممـــا مكَّن من تنويع النشاط الاقتصادي بين الجانبين، و لم يعد يقتصر علـــى

مجال واحد أو اثنين بهدف تقوية العلاقات الاقتصادية بينهما في المستقبل المنظور.

- كان، ولا يزال، التعاون في مجال موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) يستأثر بالحيز الأكبر بين الهند ودول الخليج، في ظل ازدياد اعتماد الهند على سدِّ احتياجاتها من النفط من خلال الاستيراد، نتيجة الارتفاع المستمر في معدلات النمو، والزيادة المستمرة في عدد سكانها، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على موارد الطاقة لاسيما النفط، لتغطية الطلب المتزايد في المستقبل المنظور.
- عملت الهند ودول الخليج العربية، وفي مقدمتها الإمارات وقطر، على تنشيط حركة الطيران بينهما، لأسباب عدة، من أبرزها: حجم الجالية الهندية المنتشرة في دول الخليج، مما أسهم في إضافة بعد جديد للعلاقات الاقتصادية بينهما.
- نتيجة وجود مصالح متبادلة في المجالات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج، فإن العلاقات بينهما مرشحة للنمو، وسيشكِّل المحور الاقتصادي حجر الزاوية في المستقبل المنظور، مما يحتم على الطرفين، تطوير آليات للشراكة وبما يتناسب والثقل الاقتصادي لدول الخليج العربية والهند، والعمل على بذل كل جهد، سواء كان على الصعيد الحكومي الرسمي أم على صعيد القطاع الخاص، من أجل مصالحهما المشتركة. وعليه، فإن البدء في تفعيل مذكرة التعاون المعدَّلة لمنتدى التعاون العربي-الهندي والبرنامج التنفيذي للمنتدى للعامين 2016-2017، وتعزيز التعاون في جميع المجالات، كفيل بتحول العلاقات بينهما إلى علاقة استراتيجية.

قائمة المراجع

1- مراجع عربية

كتب

- أبو خليل، شوقي، أطلس دول العالم الإسلامي، (دار الفكر، دمشق، 2003)، ط 2.
- أوستريفيشيوس، بيتراس، بوزمان، جون، "اقتصاد الهند..الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010).
- بغدادي، عبد السلام إبراهيم، النداوي، مهند عبد الواحد، التجربة الهندية في إفريقيا، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2015).
- تلميذ، أحمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2008).
- راماتشاندران، زوشما، "الهنود العاملون في الخارج...ذراع جديد للنمو الاقتصادي"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010).
- روذرموند، ديتمر، الهند نهضة عملاق آسيوي، ترجمة: مروان سعد الدين، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2008).

- شهاب الدين، عدنان، "الطاقة والعلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية: عملية توازن تنطوي على التحدي"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2008).
- عبد الله، مطر أحمد، "الهجرة الدولية والتركيبة السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، في: التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2007).
- عبد ربه، أحمد، أحمد، يوسف أحمد، رجب، إيمان، "وآخرون"، حال الأمة العربية 2012–2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي؛ مخاطر داهمة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013).
- فرحات، محمد فايز، مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة، دراسات استراتيجية، العدد 111، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2005).
- كاظم، نجاح، الهند: شرارة التنمية تحت رماد الفقر، (دار الحكمة، لندن 2013).
- الكعود، إسراء شريف، الهند ومستقبل علاقاتها الدولية، (مكتب غفران للخدمات الطباعية، بغداد 2011).
- محمود، أحمد إبراهيم، أحمد، أحمد يوسف، الجباس، أمجد خليل، "وآخرون"، حال الأمة العربية 2010–2011: رياح التغيير، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2011).
- نصر الدين، إبراهيم، رجب، إيمان، إبراهيم، حسنين توفيق، "وآخرون"، حال الأمة العربية 2013–2014: مراجعات ما بعد التغيير، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2014).
- الهباس، خالد نايف، "العلاقات الخليجية – الهندية: رؤية استراتيجية"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، (مركز

الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010).
- هيربرج، ميكال، "مثلث مصالح الطاقة الاستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي"، في: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2008).
- يوسف أحمد، أحمد، رجب، إيمان، أبو النصر، بهجت، الأزعر، خالد "وآخرون"، حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاقه، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012).

وثائق رسمية وتقارير

- اختتام الدورة الأولى لمنتدى التعاون العربي الهندي على مستوى كبار المسؤولين، جامعة الدول العربية، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.
- الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، E/ESCWA/SDD/2015/1، 2015.
- البنك الدولي، بيان صحفي، رقم: DEC/506/2012.
- البنك الدولي، بيان صحفي، رقم: DEC/2008/243.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التقرير السنوي للبنك الدولي 2015، واشنطن، 2015.
- "البيان الختامي للمنتدى الرابع لأصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم من الهند"، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
- تقرير موجز لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014، مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2015-2016: التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، تقرير رقم (22)، أبريل/نيسان 2015.

- جامعة الدول العربية/ قطاع الشؤون الاجتماعية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، القاهرة، 2014.
- الخطابات والبيانات، وزارة الشؤون الخارجية، الهند، 28 سبتمبر/أيلول 2012.
- دوغلاس، أيان، ريدفيرز، لويز، "تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية"، تقرير صادر عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست، 2014.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية، العدد 22، (الأمم المتحدة، نيويورك، 2013).
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2013–2014، (الأمم المتحدة، بيروت 2014).
- مركز الدراسات الدولية والإقليمية/كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، العمالة المهاجرة في منطقة الخليج، التقرير الموجز لمجموعة العمل، تقرير موجز رقم 2، قطر، 2011.
- منظمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2013، الكويت، 2013.
- المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل العربية، تقرير حول تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، القاهرة، 2010.
- وزارة الاقتصاد، دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الهندي والتجارة الخارجية غير النفطية بين الإمارات والهند، العدد 1، الإمارات العربية المتحدة، مارس/آذار 2014.

الدوريات والمجلات والصحف والقنوات

- أيوب، مدحت، مجلة السياسة الدولية، العدد 177، 2009.
- "التوظيف وحركة الرواتب في الخليج"، Gulf Talent، أبريل/نيسان 2015.
- جميل، غالب علي، "منظمة الدول المطلّة على المحيط الهندي"، أبحاث سياسية، العدد 4، مايو/أيار 1999.

- حوار مع وزير خارجية الهند، جواسوانت سينغ، السياسة الدولية، القاهرة، (العدد 146، 2001).
- سليم، محمد السيد، "القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 177، 2009).
- عبد الحق، رشا عاصم، العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية..الواقع والمأمول، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي للمرأة والشباب لترسيخ اللغة الأم، **"منظمة العمل العربية/مكتب العمل العربي"**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، فبراير/شباط 2007.
- عكاشة، سعيد، "العلاقات العربية الهندية: الآمال والتحديات"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 146، 2001).
- عودة، عبد الملك، **مجلة شؤون عربية**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، (العدد 103، 2000).
- عون، سنتيا، وباعشر، ريهام، "وافدون إلى الخليج: أعداد ضخمة وتحديات إنسانية كبيرة"، **مجلة الإنساني**، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، (العدد 60، شتاء 2016).
- النجار، باقر، "العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي"، **مجلة عمران**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (العدد 3، شتاء 2013).
- "18 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الهند والكويت"، **النهار**، الكويت، العدد 2208، 15 يوليو/تموز 2014.
- "600 مليار دولار تحويلات المهاجرين لبلدانهم"، **الصباح**، بغداد، العدد 3562، 20 ديسمبر/كانون الأول 2015.
- "حركات الهجرة تؤثّر على مسارات التنمية في الدول العربية"، **العرب**، لندن، العدد 9697، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2014.
- الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، العدد 5938، 13 يناير/كانون الثاني 2010.
- الحياة، العدد 15695، 25 مارس/آذار 2006.

- الصباح، بغداد، العدد 3797، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016.
- العسكر، حمد، مقابلة نائب الرئيس الهندي (حامد أنصاري)، **الرياض**، الرياض، العدد 14985، 4 يوليو/تموز 2009.
- غوبتا، براكريتي، **الشرق الاوسط**، العدد 11458، 12 أبريل/نيسان 2010.
- الفارسي، علي، **الرياض**، الرياض، العدد 15178، 13 يناير/كانون الثاني 2010.
- فريمش، سميرة، حوار مع السفير الهندي، **النهار**، الكويت، العدد 1633، 15 أغسطس/آب 2012.
- قناة البغدادية، بغداد، أخبار الساعة العاشرة مساء، 27 يونيو/حزيران 2015.
- قناة الحرة عراق، أخبار الساعة العاشرة صباحًا، 31 أغسطس/آب 2016.
- قناة الديوان، بغداد، أخبار الساعة (12) ظهرًا، 20 فبراير/شباط 2016.
- قناة الرشيد، بغداد، أخبار الساعة الرابعة عصرًا، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.
- ماني، راكش، "إعادة تقويم علاقات الهند مع منطقة الخليج"، **الاقتصادية**، المملكة العربية السعودية، العدد 5638، 19 مارس/آذار 2009.
- المحرر: الوسط الاقتصادي، **الوسط**، البحرين، العدد 4504، 6 يناير/كانون الثاني 2015.
- المعهد الدبلوماسي، العلاقات القطرية الهندية، سلسلة قطر والعالم (3)، (وزارة الخارجية، الدوحة/قطر، 2015).
- "المنامة: مجلس التنمية الاقتصادية"، **الوسط**، البحرين، العدد 4384، 8 سبتمبر/أيلول 2014.
- "منتدى التعاون العربي الهندي"، **الوطن**، مملكة البحرين، العدد 3698، السنة 11، 25 يناير/كانون الثاني 2016.
- موراليكومار، أنانثارامان، "الأثرياء الهنود المغتربون يحوِّلون قسمًا متناميًا من استثماراتهم لبلادهم"، **القدس العربي**، لندن، العدد 4638، السنة 15، 22 أبريل/نيسان 2004.
- "الهند تتفوق على الصين في نمو الاقتصاد"، **الصباح**، بغداد، العدد 3607، 10 فبراير/شباط 2016.

مواقع وصفحات الإنترنت

- "اختتام اجتماعات الدورة العاشرة للجنة السعودية الهندية المشتركة بالرياض"، وكالة الأنباء السعودية، 29 يناير/كانون الثاني 2014: www.spa.gov.sa/1193038
- "استثمارات أجنبية"، أخبار الهند، نيودلهي: www.akhbarulhind.com/Gulf-Investments.htm
- "استثمارات هندية"، أخبار الهند، نيودلهي: www.akhbarulhind.com/TCS.htm
- "اقتصادي: اختتام اجتماعات الدورة العاشرة للجنة السعودية الهندية المشتركة بالرياض"، وكالة الأنباء السعودية، 29 يناير/كانون الثاني 2014: www.spa.gov.sa/1193038
- "أخبار اقتصادية"، أخبار الهند، نيودلهي: www.akhbarulhind.com/Sensex-report.htm
- أمين، خديجة عرفة محمد، التعاون الاستراتيجي (الخليجي – الهندي) في القرن الحادي والعشرين، مركز الخليج للأبحاث، 2014: www.araa.ae/index.php?view=article&id=2107:2014
- خان، ظفر الإسلام، "الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة/قطر، 2 مايو/أيار 2013: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/05/201352104551345517.html
- "الاتحاد للطيران تستعرض أحدث طائراتها في الهند"، العربية، 25 مارس/آذار 2016: www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2016/03/15/
- "الاتحاد للطيران تسيِّر نحو الهند أولى رحلات الـ "إيرباص A380"، الاتحاد، 3 مايو/أيار 2016: www.alittihad.ae/details.php?id=18001&y=2016&article=full
- "الاتحاد تسجِّل رقمًا قياسيًّا في أعداد المسافرين من الهند"، The First Group، 20 مارس/آذار 2016:

www.thefirstgroup.com/ar/news/2016/3

- رويح، عبد الأمير، العمالة الوافدة إلى الخليج: حقوق مباحة ومصير يحكمه النفط، شبكة نبأ المعلوماتية، 18 أغسطس/آب 2016:
www.annabaa.org/arabic/rights/7574
- "ريم الهاشمي تفتتح منتدى رجال الأعمال الإماراتي – الهندي في نيودلهي"، وكالة أنباء الإمارات، 4 سبتمبر/أيلول 2015:
www.wam.ae/ar/news/emirates-international/1395285010912.html
- "السياحة"، أخبار الهند:
www.saderatulhind.com/2009-06/01%20june.htm
- "شراكة مع الهند في الطيران والخدمات اللوجستية"، زاوية، 20 أغسطس/آب 2015:
www.blogs.zawya.com/ar/story/pdf/ZAWYA20150820054904
- "العلاقات التجارية بين الهند وسلطنة عمان"، السفارة الهندية في سلطنة عمان، 2 يناير/كانون الثاني 2014:
www.indemb-oman.org/inner_ar.aspx?type=Menu&id=10
- "العلاقات الخليجية الهندية وإمكانات النمو"، إريبيان بزنس، 10 مايو/أيار 2012:
www.arabic.arabianbusiness.com/business/banking.com
- "علاقات عربية هندية"، أخبار الهند:
www.akhbarulhind/indoarab.htm
- عليمات، محمد، "الصين والشرق الأوسط: من طريق الحرير الى الربيع العربي"، عرض إبراهيم غرايبة، مراجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، 3 مارس/آذار 2013:
www.studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/03/20133391612283115.pdf
- الغريري، غازي، البيان، 25 يناير/كانون الثاني 2016:
www.albayan.ae/one-world/arabs/2016-01-25-1.2558165
- "فخ ديون العاملين في الخليج بين أزمة أسعار النفط وقهر الكفالة"، موقع

حقوق العمال الآسيوية، 11 مايو/أيار 2016:
www.migrant.rights.org/ar/2016/5
- "الكلمة الافتتاحية لوزير الخارجية الهندي في المنتدى الإعلامي الأول للهند والدول الأعضاء في الجامعة العربية"، السفارة الهندية في مصر، 25 أغسطس/آب 2014:
www.notes/indian-embassy-cairo.htm
- مدني، عبد الله، "كي لا تنتكس العلاقات الخليجية – الهندية"، الاتحاد الإماراتية، 30 مارس/آذار 2014:
www.alittihad.ae/waghatmain.php
- "الهند تسعى لزيادة أجور عمالتها في الخليج"، الجزيرة نت، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2014:
www.aljazeera.net/news/business/htm
- "الهند في الإعلام العربي"، أخبار الهند.
www.akhbarulhind.com/arabmedia.htm
- "130 مليار دولار: التجارة بين الخليج والهند في 2013"، الراية، 5 أبريل/نيسان 2012:
www.raya.com/news/RayaEconomic.htm

2- مراجع أجنبية

كتب

- Agarwal, Rajeev, "Security in the Gulf Region: India's Concerns; Vulnerabilities; Interests and Engagement Options", Rumel Dahiya (Ed), in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades*, (Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi, 2014).
- Bagadar, Abo Backer, "Look East: An Alternative Perspective for GCC Countries", Ranjit Gupta; Abu Backer Bagader; Talmiz Ahmad; and N. Janardhan (Ed), in *India and the Gulf: What Next?*, (Gulf Research Center Cambridge, University of Cambridge, U.K., 2013).
- Gupta, Ranjit, "The Arab Spring and India", Ranjit Gupta; Abu Backer Bagader; Talmiz Ahmad; and N. Janardhan (Ed), in *India and the Gulf: What Next?*, (Gulf Research Center Cambridge, University of Cambridge, U.K., 2013).
- Janardban, N., "Gulfs Future Security Architecture and India", Ranjit Gupta; Abu Backer Bagader; Talmiz Ahmad; and N. Janardhan (Ed), in *India and the Gulf: What Next?*, (Gulf Research Center Cambridge, University of Cambridge, U.K., 2013).
- Kohli, Neha, "Indian Migrants in the Gulf Countries", Rumel Dahiya (Ed), in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades*, (Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi, 2014).
- Medha, Manali Kumar; Chauhan, Rahul, "Scenarios 2030", Rumel Dahiya (Ed), in *Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades*, (Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi, 2014).
- Mohan, G, "India's Strategic Challenges in the Indian Ocean and the Gulf", in India's Growing Role in the Gulf: Implications for

the Region and the United, (Gulf Research Center, Dubai, The Nixon Center, Washington, 2009).

- Pant, Harsh, "Looking Beyond Tehran: India's Rising Stakes in the Gulf", in *India's Growing Role in the Gulf: Implications for the Region and the United,* (Gulf Research Center, Dubai, The Nixon Center, Washington, 2009).
- Pradhan, Samir, "India-Gulf Trade Relations", Ranjit Gupta; Abu Backer Bagader; Talmiz Ahmad; and N. Janardhan (Ed), in *India and the Gulf: What Next?,* (Gulf Research Center Cambridge/ University of Cambridge, U.K., 2013).
- Pradbam, Samir, "India's Economic and Political Presence in the Gulf: A Gulf Perspective", in India's Growing Role in the Gulf: Implications for the Region and the United, (Gulf Research Center, Dubai , The Nixon Center, Washington, 2009).
- Pradhan, Prasanta Kumar, "India and the Gulf: Strengthening Political and Strategic Ties", Rumel Dahiya (Ed), in Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades, (Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi, 2014).
- Rizvi, M. Mahtab Alam, "India's Trade Relations with Gulf Cooperation Council (GCC) States", Rumel Dahiya (Ed), in Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades, (Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi, 2014).
- Roy, Meena Singh, "West Asia Energy Dynamics: Managing Challenges and Exploring New Opportunities", Rumel Dahiya (Ed), in Developments in the Gulf Region: Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades, (Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi, 2014).
- Sager, Abdulaziz; Kemp, Geoffrey, India's Growing Role in the Gulf: Implications for the Region and the United, (Gulf Research Center, Dubai ; The Nixon Center, Washington, 2009).

- Singh, K. R., the Persian Gulf Region, (Indian Foreign Policy, New Delhi, 1998).
- Talmiz, Ahmaad, "Investments and Joint Ventures in India_GCC Economic Ties: Opportunities and Challenges", Ranjit Gupta; Abu Backer Bagader; Talmiz Ahmad; and N. Janardhan (Edi), in *India and the Gulf: What Next?,* (Gulf Research Center Cambridge/ University of Cambridge, U.K., 2013).

وثائق رسمية

- CIA, the World factbook, India, 26 November 2012. www.cia.gov/library/publication/the-world-factbook/maps/maptemplate-in.html
- Going Global East Meets West, Economic and Political Articles of Interest: Bringing together East and West Forming A Global, 7 February 2013. http://2.bp.blogspot.com/-50ZVX8s-VIk/VNLIthZYdGI/AAAAAAAABUIk/X4aKHYCLKXE/s1600/SeaMap%2Byemen,%2Biran%2Barabiab%2Bsea.png
- Government of India, Ministry of Commerce & Industry, Department of Commerce, Total Trade: Country-Wise, 25/6/2015. www.commerce.nic.in/eidb/iecnttopng.asp
- Government of India, Ministry of Commerce & Industry, Department of Commerce, Total Trade: Top n Countries, 25/6/2015. www.commerce.in/eidb/iecnttopng.asp
- Gulf Investment Corporation, GCC Economic Statistics: Compiled by the GIC Economics & Strategy Division, 10 th Edition, Kuwait, 2011.
- Ministry of Affairs, Annual Report 2012-2013, Policy Planning and Research Division, New Delhi.
- United Nations Development Programme (U.N.D.P), Human Development Report 2015: Work for Human Development, U.S.A/New York, 2015.

الدوريات والمجلات

- Das, Prassan Kumar; Pradhan, Samir Ranjan, "India-Gulf Trade Relations", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume. 4, Issue 1, India, may-june, 2014.
- Feiler, Gil, "India's Economic Relations with Israel and the Arabs",Mideast Security and Policy Studies, No. 96, the Begin-Sadat Center for Strategic Studies, BAR-ILAN University, "Israel", July 2012.
- Gauri, Farah Naaz,"INDO-SAUDI Trade Relation (Nigerian Chapter)", Journal of Business and Management Review, vol 1, no. 2, 2013.
- Pradhan, Prasanta Kumar, "GCC-Iran Rivalry and Strategic Challenges for India in the Gulf", Indian Foreign Affairs Journal, vol. 6, no. 1, Delhi, March 2011.
- Pradhan, Samir, "Gulf-South Asia Economic Relations: Realities and Prospects". www.globaltradealert.org/sites/default/files/pradhan-gta4.pdf.
- "UAE_India Bilateral Economic and Commercial Relations", Gulf Intelligence, vol 2, Issue. 1, United Arab Emirates, 14 February 2016.
- Zahid Shahab; Ahmed, Bhatnagar, Stuti, "Gulf States and the Conflict between India and Pakistan:, Journal of Asia Pacific Studies, Published by Japss Press for the Guild of Independent Scholars and the Central American Institute of Asia Pacific Studies (CAI-APS), vol 1, no. 2, Florida/USA, May 2010.